



تقرير
مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثانية والثلاثون
الملحق رقم ١٢ (A/32/12)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٧

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام . ويعني ايراد أحد هذه الرموز الاحالة الى احدى وثائق الأمم المتحدة .

وسيصدر فيما بعد التقرير الخاص بالدورة الثامنة والعشرين للجنة التنفيذية بوصفه : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ أ (A/32/12/Add.1) .

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧]

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
١	٨- ١ مقدمة
		<u>الفصل</u>
		<u>الأول</u>
٣	٦٨- ٩ الحماية الدولية
٣	١٠- ٩ ألف - مقدمة
٤	٢٤-١١ باء - الحقوق الاساسية للاجئين ، وخاصة مبدأ اللجوء وعدم الاعادة القسرية
٤	١٣-١١ ١ - انتهاكات الحقوق الاساسية للاجئين
٤	١٧-١٤ ٢ - اللجوء وعدم الاعادة القسرية
٦	٢٤-١٨ ٣ - مؤتمر المفوضين المعني باللجوء الاقليمي
٧	٣٦-٢٥ جيم - الصكوك القانونية الدولية المتعلقة باللاجئين
١٠	٤٠-٣٧ دال - تحديد مركز اللاجئ
١١	٤٥-٤١ هاء - الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين
١٢	٤٩-٤٦ واو - المشاكل القانونية المترتبة على الحالات الفردية
١٢	٥٧-٥٠ زاي - لم شمل العائلات
١٤	٦٠-٥٨ حاء - وثائق السفر والهوية
١٤	٦٣-٦١ طاء - التجنس
١٥	٦٨-٦٤ ياء - التعويض
١٦	٦٨ تسجيل ممتلكات آسيويين غير معيني الجنسية من أوغندا
١٧	٨٠-٦٩ الثاني - أنشطة المساعدة - استعراض عام
١٧	٧٧-٧٢ ألف - أنشطة المساعدة في اطار البرنامج السنوي
١٨	 باء - أنشطة المساعدة المضطلع بها في اطار العمليات الخاصة
١٨	٨٠-٧٨

المحتويات (تابع)

الصفحة	الفقرات	الفصل
١٩	١٧٣- ٨١	الثالث - أنشطة المساعدة في افريقيا
١٩	٩٦- ٨١	ألف - التطورات العامة
١٩	٨٣- ٨١	١ - ملاحظات تمهيدية
	٨٥- ٨٤	٢ - العودة الاختيارية الى الوطن
٢٠	٨٦	٣ - اعادة التوطين
٢٠	٩٦ ٨٧	٤ - التوطين المحلي
٢٠	٩٠	(أ) التوطين الريفي
٢١	٩٢- ٩١	(ب) اسداء المشورة
٢١	٩٦- ٩٣	(ج) التعليم والتدريب
٢٢	١٠٢- ٩٧	باء - التطورات الرئيسية في مختلف البلدان
٢٣	١٠٥-١٠٣	أنغولا
٢٤	١٠٦	مصر
٢٤	١١٢-١٠٧	اثيوبيا
٢٥	١١٥-١١٣	غينيا - بيساو
٢٥	١١٨-١١٦	كينيا
٢٦	١٢٩-١١٩	موزامبيق
٢٨	١٣٨-١٣٠	الجنوب الافريقي
٢٩	١٤٢-١٣٩	السودان
٣٠	١٥٠-١٤٣	جمهورية تنزانيا المتحدة
٣١	١٥٦-١٥١	زائير
٣٢	١٦٤-١٥٧	زامبيا
٣٤	١٧٣-١٦٥	البلدان الاخرى في افريقيا
٣٦	١٩١-١٧٤	الرابع - أنشطة المساعدة في القارة الامريكية
٣٦	١٨٨-١٧٤	ألف - امريكا اللاتينية

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٣٦	١٧٦-١٧٤	مقدمة
٣٦	١٧٩-١٧٧	الارجنتين
٣٧	١٨٢-١٨٠	شيلي
٣٨	١٨٥-١٨٤	بيرو
٣٨	١٨٨-١٨٦	البلدان الاخرى في امريكا اللاتينية
٣٩	١٩١-١٨٩	١٤ - امريكا الشمالية
٤٠	٢٣٢-١٩٢	الخامس - انشطة المساعدة في آسيا
٤٠	١٩٨-١٩٢	ألف - التطورات العامة
٤٠	١٩٥-١٩٢	١ - ملاحظات تمهيدية
٤٠	١٩٦	٢ - العودة الاختيارية للوأن
٤١	١٩٨-١٩٧	٣ - اعادة التوائين
٤١	٢٣٢-١٩٩	١٤ - التطورات الرئيسية في مختلف البلدان
٤١	٢٠٢-١٩٩	١ - جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية
٤٢	٢٠٧-٢٠٤	٢ - لبنان
٤٣	٢١٤-٢٠٨	٣ - جمهورية فييت نام الاشتراكية
٤٤	٢٢١-٢١٥	٤ - تايلند
٤٥	٢٣٢-٢٢٢	٥ - البلدان والمناطق الاخرى في آسيا
٤٨	٢٤٤-٢٣٣	السادس - انشطة المساعدة في اوروا
٤٨	٢٤٠-٢٣٣	ألف - المساعدة في بلدان مختلفة
٤٩	٢٤٤-٢٤١	١٤ - المساعدة الانسانية المقدمة من الامم المتحدة لقبرص
٥٠	٢٦١-٢٤٥	السابع - العلاقات مع المنظمات الاخرى
٥٠	٢٥٢-٢٤٥	ألف - التعاون بين مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والامم المتحدة واعضاء آخرين في منظومة الامم المتحدة

المحتويات (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
٥١	٢٥٦-٢٥٣	باء - العلاقات مع المنظمات الدولية الحكومية الاخرى
٥٢	٢٥٧	جيم - التعاون مع حركات التحرير
		دال - العلاقات بين مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمات
٥٢	٢٦١-٢٥٨	غير الحكومية
٥٣	٢٧٠-٢٦٢	الثامن - تمويل أنشطة المساعدة الندية
٥٥	٢٧٧-٢٧١	التاسع - الاعلام العام

المرفقات

		الاول - مركز الانضمام الى الوثائق القانونية الدولية الحكومية المفيدة للاجئين
٥٧	والتصديق عليها كما في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٧
		الثاني - بيانات مالية :
		١ - مجموع انفاق مفوضية شؤون اللاجئين من أموال التبرعات من
٥٩	١٩٧٦ حسب البلد أو المنطقة ومصدر الاموال
		٢ - انفاق مفوضية شؤون اللاجئين في ١٩٧٦ حسب البلد أو المنطقة
٦٢	والانواع الرئيسية لانشطة المساعدة
		٣ - مركز التبرعات المدفوعة او المعقودة لبرنامج المساعدة الخاص
٦٥	بمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين او للانشطة الجارية خارج
		البرنامج في ٢١ آذار/مارس ١٩٧٧

مقدمة

- ١ - نشأت خلال الفترة المستعرضة (١) تحديات جديدة في ميدان الحماية الدولية والمساعدة المدنية ، مما يتطلب جهوداً متزايدة من جانب مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . وتمشيا مع المسؤوليات الاضافية المسندة للمفوض السامي ، كما اعترف بها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (٢٠١١ د - ٦١) المؤرخ في ٢٢ آب/ افسطس ١٩٧٦ ، وقرار الجمعية العامة (٣١/ ٣٥) المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ ، واصلت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين برامجهما للمساعدة الانسانية في اطار انشطتها المدنية وعملياتها الخاصة على السواء .
- ٢ - وجرى مزيد من التكثيف لأنشطة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في ميدان الحماية الدولية . وظلت المشاكل تنشأ ، ليس فقط فيما يتعلق بتطبيق الصكوك الدولية المتصلة باللاجئين ، ولكن أيضا فيما يتعلق بالسلامة الجسدية للاجئين في بلدان اللجوء ، في بعض الحالات . وما زال يولي اهتمام شديد لتحقيق قدر أكبر من مراعاة حقوق الانسان للاجئين ، على حين كانت هناك حاجة الى اتخاذ تدابير خاصة فيما يتعلق بالعدد المتزايد من الأشخاص المشردين من أبناء الهند الصينية الذين يصلون في قوارب صغيرة الى بلدان جنوب شرق آسيا .
- ٣ - وكان من الاحداث الهامة خلال الفترة المستعرضة ، عقد مؤتمر المفوضين المعني باللجوء الاقليمي ، عملا بقرار الجمعية العامة ٣٤٥٦ (د - ٣٠) ، المؤرخ في ٩ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٧٥
- ٤ - واضطلع المفوض السامي بمسؤوليات اضافية بعد صدور مقررات متتابعة للأمين العام بتعيينه منسقا للمساعدة الانسانية المقدمة من الامم المتحدة في انغولا وفي الجزائر لصالح الاعداد الكبيرة من الاشخاص المشردين واللاجئين . واستمر دوره كمنسق في قبرص ، على حين استمر في اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تنفيذ مشاريع المساعدة المقدمة في اطار نداءات خاصة مختلفة موجهة الى المجتمع الدولي .
- ٥ - واتخذت تدابير لتحقيق مزيد من التوسع في أنشطة المفوضية في الجنوب الافريقي ، على ضوء التدفق المتزايد للاجئين من جنوب افريقيا وناميبيا وزيمبابوي ، والذي هو مشارق خاص للمجتمع الدولي ككل .
- ٦ - وكان من مجالات النشاط الاخرى التي تتطلب الاهتمام الشديد من جانب المفوضية اعادة توطين اللاجئين . وقد زادت بدرجة كبيرة الحاجة الى هذا النمط من المساعدة ، على حين أن توافر فرص اعادة التوطين لم يكن ، لسوء الحظ ، يجاري الطلب . ففي الماضي كان اهتمام المفوضية بسرعة اعادة توطين اللاجئين يقوم على ادراك أن الاقامة الطويلة في مراكز اللجوء تؤدي الى اضعاف معنويات اللاجئين ، وتكون لها آثار سلبية على قدرته على أن يعدل نفسه بنفسه . ويوجد اليوم ، بالاضافة الى ذلك ، القلق الذي يعانيه اللاجئون بسبب ما يتعرض له عدد منهم من الخطر وانعدام الأمن .

(١) ١ نيسان/ ابريل ١٩٧٦ الى ٣١ آذار/ مارس ١٩٧٧ ؛ فيما عدا ما يتعلق بالبيانات الاحصائية والمالية ، التي تغطي غالبيتها السنة الميلادية ١٩٧٦ .

٧ - وكان يمكن حل جانب كبير من هذه المشكلة الخطيرة لو أمكن لجميع البلدان التي تقوم بتنفيذ برنامج عادي للهجرة ، أن تخصص جزءاً من متحصلاتها السنوية للاجئين ليقدّم لهم على أساس إنسانية ، مع قبولها في الوقت نفسه أعداداً إضافية من اللاجئين المستوفين لشروط الدخول كمهاجرين نظاميين طبقاً للمعايير العادية . وبينما من الواضح أن بلدان المهجر التقليدية لديها أفضل الامكانيات لقبول اللاجئين ، فإن ثمة بلداناً أخرى لديها أجهزة للدماج ، ويمكنها استكمال تلك الجهود ، ومن ثم تجعل من الممكن إيجاد حلول دائمة لمشكلة الأعداد المتراكمة ، من الأشخاص الذين تعنى المفوضية بامرهم ، والبالغ عددهم ٤٠ شخص يرفضون في أن يمسّاد توطيّنهم في بلدان أخرى . ومن شأن الاستجابة الكريمة لهذه الحاجة من جانب مجموعتي البلدان المذكورتين كليهما أن توفر حلولاً دائمة لمشكلة هؤلاء الأشخاص الذين يبحثون عن الأمن وعن إمكانية التمتع بحياة كريمة ومستقلة .

٨ - وأن روح التضامن الدولي ، التي ساعدت بها أكثر من ١٠٠ حكومة ، فضلاً عن المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية ، وأعضاء منظومة الأمم المتحدة ، في تمويل أكثر احتياجات اللاجئين الحاماً ، لتتفق مع العالمية المتزايدة لانشطة المفوضية . بيد أن المفوض السامي سيكون بحاجة الى الفهم والتأييد المستمرين من جانب المجتمع الدولي لانجاز مهمته التي تتوقف عليها آمال وتطلعات اللاجئين والمشردين في أنحاء العالم .

الفصل الأول

الحماية الدولية

ألف - مقدمة

- ٩ - كما يتضح من السرد التالي ، ولا سيما من الفرع با* المتعلق بالحقوق الاساسية للاجئين ، فقد كانت هناك تطورات ايجابية وكذلك تطورات سلبية للغاية . وان المفوض السامي للأسف لا يظن ان من جديد الى الابلاغ عن انتهاكات عديدة وخطيرة لحقوق اللاجئين الخاصة ، وبشكل اكثر عمومية لحقوقهم الانسانية الاساسية . ولا تتعلق هذه الانتهاكات بحالات فردية فحسب ، بل انها اتخذت في بعض البلدان مع الأسف اسلوبا متميزا في غضون السنوات القليلة الماضية . ومثل هذه الانتهاكات لا يجب الحكم عليها فقط من زاوية الاخلال بصكوك قانونية دولية ، مثل الميثاق ، أو اعلان الامم المتحدة لحقوق الانسان ، أو اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين (٢) ، بل يجب الحكم عليها أيضا ، بل وبدرجة اكبر ، في ضوء نتائجها الخطيرة بالنسبة للاجئين المعنيين وأسرههم .
- ١٠ - ولدى قيام المفوض السامي بتوفير الحماية الدولية للاجئين الذين تختص المفوضية بشؤونهم ، فإنه يعمل بموجب السلطة الخاصة المخولة له من الجمعية العامة في قرارها ٤٢٨ (د - ٥) (٣) ، وفي النظام الاساسي للمفوضية (٤) ، وكذلك بمقتضى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين (٥) . ويتدخل المفوض السامي باستمرار ، وفي بعض الاحيان على أعلى مستوى ، بهدف منع انتهاك حقوق اللاجئين . بيد انه مع وجود أكثر من ٢ مليون لاجئ يدخلون في نطاق اختصاص المفوضية ، وينتشرون في أكثر من ٧٠ بلدا في ارجاء العالم ، فإن المفوض السامي لا يخطر في احوال بانتهاكات حقوق اللاجئين الا بعد فوات أوان اتخاذ تدابير علاجية ، أو اتخاذ تدابير وقائية . وان يضع المفوض السامي نصب عينيه التزاماته بموجب النظام الاساسي لمفوضيته ، فإنه يرى ان من واجبه ان يسترعي اهتمام الجمعية العامة الى هذا الامر الشديد الخطورة بقدر من التفصيل اكبر مما كان يفعل في الماضي

(٢) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، رقم ٢٥٤٥ ، ص ١٣٧ من الاصل الانكليزي .

(٣) أنظر المادة ٢ ، التي " تدعو الحكومات الى التعاون مع مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في اداء وظيفته " .

(٤) الذي تنص الفقرة ١ منه على أن " يقوم مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عاملا تحت سلطة الجمعية العامة ، بالاضطلاع بمهمة توفير الحماية الدولية ، تحت رعاية الامم المتحدة ، للاجئين الذين يدخلون في نطاق هذا النظام الاساسي " .

(٥) التي تنص المادة ٣٥ منها على ان " تتعهد الدول المتعاقدة بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . . . وتيسر بوجه خاص مهمتها المتعلقة بالاشراف على تطبيق احكام هذه الاتفاقية " .

باء - الحقوق الاساسية للاجئين ، وخاصة مبدئا
اللجوء وعدم الاعادة القسرية

١ - انتهاكات الحقوق الاساسية للاجئين

١١ - ظلت مسألة مراعاة الحقوق الاساسية للاجئين من الشواغل الرئيسية للمفوضية طوال الفترة المستعرضة . وفي الجانب الايجابي ، لقي أكثر من ١٠٠ . ٠٠٠ شخص يبحثون عن ملجأ ترحيبيا ، ان لم يكن على اساس دائم ، فعلى اساس مؤقت على الاقل ، في اكثر من ٥٠ بلدا موزعة على القارات الخمس . وأتيح لكثيرين من اللاجئين الذين هم في طور الاستقرار ، امكانية الاستفادة من أحكام الصكوك القانونية الاساسية المتعلقة بهم . ويمكن في الحقيقة القول ، من زاوية كمية بحتة ، بأن غالبية اللاجئين يتمتعون بالحقوق المخولة لهم . فيران ذلك لا يعني أن حقوق اللاجئين تراعى مراعاة تامة .

١٢ - والباحثون في عدد من البلدان عن ملجأ يردون ، فرادى أو جماعات ، عند الحدود ، أو يطردون الى بلدان قد يكون لديهم مخاوف ذات أساس قري من التعرض فيها للاضطهاد . ومن المعروف أن البعض منهم قد تعرض للاضطهاد عند عودتهم الى بلدانهم الاصلية . ويحتجز لمدد طويلة عشرات من الاشخاص الذين يطلبون بطريقة مشروعة الحصول على مركز اللاجئ . وقد قدمت طلبات احضار قضائية لاكثر من ١٠٠ حالة من تلك الحالات . وفي بضعة بلدان ، في عدد من الحالات المعروفة للمفوضية ، يختطف اللاجئين مما تترتب عليه نتائج تبعث على ابلغ الاسف . وفي امريكا اللاتينية كان اللاجئين من بين ضحايا اعمال العنف . وفي افريقيا اسفر هجوم قامت به قوات روديسيا الجنوبية على معسكر ديازرنيا في موزامبيق عن مئات الضحايا بين اللاجئين في المعسكر .

١٣ - ولم تدخر المفوضية جهدا لمجابهة هذه الانتهاكات المتكررة المتزايدة للقانون الانساني ، ولمحاوله توفير قدر اكبر من الاحترام لحقوق الانسان للاجئين . فبمجرد ان تخطر المفوضية بحالة ما يقوم مثلوها في المنطقة بالتحقيقات والاحتجاجات اللازمة ، ويثار الموضوع ، عند الاقتضاء ، مع البعثات الدبلوماسية المعنية في جنيف او نيويورك ، ويوجه المفوض السامي ، عند اللزوم ، مكاتبات خاصة الى الحكومة والسلطة العليا في البلد . ويضطر المفوض السامي الى اتباع هذا الطريق من أجل النهوض بالمسؤولية التي اسندتها اليه الجمعية العامة بموجب النظام الاساسي للمفوضية . وقد اتخذت الانتهاكات السالفة الذكر لحقوق الانسان وحقوق اللاجئين في بعض الحالات شكلا أعمال العنف البدني . ويمكن ان يشار في هذا الصدد الى ان التدابير الرامية الى كفالة الأمن البدني للاجئين وحمايتهم هي في المقام الاول مسؤولية الحكومات المعنية .

٢ - اللجوء وعدم الاعادة القسرية

١٤ - بينما كانت آلاف كثيرة من اللاجئين محل ترحيب في البلدان التي سعوا الى اللجوء فيها بأجزاء عديدة من العالم ، فان منح حق دخول البلدان كثيرا ما يكون محفوقا بصعاب تتطلب تدخل المفوضية . وقد ابلغت الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والثلاثين ، بمحنة الاشخاص المشردين من أبناء الهند الصينية ، الذين ابحروا في قوارب صغيرة بحثا عن بلد يقبلهم . وقد زاد عدد هدم

الى اكثر من ٧٠٠٠ شخص ؛ وواجه كثيرون منهم متاعب كبيرة قبل ان ينقذوا ، أو يمنحوا حقوق الدخول ، ولو بصفة مؤقتة ، الى بلد بالمنطقة . وقد روعيت الى حد كبير الاحكام المتعلقة بانقضاء الاشخاص في البحر ، التي تتضمنها اتفاقية بروكسل لعام ١٩١٠ ، واتفاقية جنيف لقانون البحار لعام ١٩٥٨ ، من جانب رهابنة السفن الذين قدموا المساعدة لهؤلاء الاشخاص ، وأنقذوا ارواح عدة مئات منهم . بيد انه كانت هناك حالات منعت فيها قوارب فير متينة تحمل اشخاصا من هــذـه المجموعة من دخول الموانئ ، او تجاهلها رهابنة سفن مرت بهم . ان المنع من دخول الموانئ ، الذي يجعل الحق المؤقت في الدخول الى حين اعادة التوطين في بلد آخر مستحيلا ، هو في الحقيقة حرمان من الاقامة الوقتية . وقد ناشدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي ، في دورتها السابعة والعشرين ، الدول ان تراعي بدقة الاحكام القانونية المتعلقة بانقضاء الاشخاص في عرض البحر ، وان تمنح حق اللجوء بالدرجة الاولى للاجئين والاشخاص المشردين الذين ينقذون في عرض البحر ، وأن توفر فرص اعادة التوطين لأولئك الذين لم يكن باستطاعتهم الحصول على اقامة دائمة في بلد اللجوء الأول .

١٥ - وفي بعض بلدان افريقيا يجد القاد من الجدد ايضا انه من الصعب الحصول على حقوق الدخول ، حتى على أساس مؤقت ، الى بلد اللجوء ، على الرغم من امثالهم للمعايير الخاصة بمركز اللاجئين المنصوص عليها في اتفاقية عام ١٩٥١ . وهم عند قبولهم يعاملون بروح من التسامح ، ولكنه لا يعترف بهم دائما كلاجئين . فضلا عن ذلك فقد عقد بين الحكومات عدد من الاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف بشأن التعاون القضائي ، تدعو الى اليقظة من جانب المفوضية من أجل ضمان ايلاء الاعتبار الواجب لا مكان منح مركز اللاجئين للاشخاص الذين قد يكونون معرضين للتسليم الى حكوماتهم بموجب نصوص هذه الاتفاقات . وفيما يتعلق بمشاكل اللاجئين التي تنشأ في هذا المجال ، فانه يمكن في الحقيقة ايلاء اهتمام خاص للفقرة ٢ من المادة الثانية من اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ المنظمة للجوانب الخاصة لمشاكل اللاجئين في افريقيا ، والتي تنص على ان منح حق اللجوء لا ينبغي اعتباره عملا فير ودي .

١٦ - وفي بعض البلدان في امريكا اللاتينية ، لا يسمح للباحثين عن ملجأ بحق اللجوء عادة الأعلى أساس مؤقت . ومن أجل مساعدة من تكون الهجرة بالنسبة لهم من بين هؤلاء ، لاسيما في الأرجنتين ، هي الحل الوحيد ، وجه المفوض السامي ندا ، في حزيران / يونيه ١٩٧٦ ، بهدف ايجاد فرص اكثر لاعادة التوطين في بلدان اخرى . باسرع ما يمكن .

١٧ - وفي اوربا حدثت تطورات مختلفة لها تأثير على مسألة اللجوء وعدم الاعادة القسرية . فقد عقدت معاهدة لتسليم المجرمين بين النمسا وهنغاريا ، دخلت مرحلة التنفيذ في تموز / يوليه ١٩٧٦ ، وتتضمن المبدأ الذي لا يطبق بموجبه تسليم المجرمين في حالة الاشخاص الذين يتمتعون بحق اللجوء . ويتمشى ذلك مع نص مماثل تتضمنه الاتفاقية الاوروبية لتسليم المجرمين التي وقعت في عام ١٩٥٧ ، والتي انضمت اليها ١٦ دولة حتى الآن . فضلا عن ذلك وقعت في كانون الثاني / يناير ١٩٧٧ الاتفاقية الاوروبية لقمع الارهاب ؛ وتتابع المفوضية التطورات فيما يتعلق بهذه الاتفاقية نظرا الى أن بعض الاشخاص الذين يدخلون في نطاقها يقعون في دائرة اختصاص المفوضية . ويمكن ان يضرب ان الاتفاقية تنص بشكل محدد على أنه لا يجب تسليم المجرمين ان ظهر ان الحالة قد تكون منطوية على عنصر لجوئي .

٣ - مؤتمر المفوضين المعني باللجوء الاقليمي

١٨ - كان مما قامت به الجمعية العامة في قرارها ٣٤٥٦ (د-٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الاول ديسمبر ١٩٧٥ ، ان رجعت الأمين العام أن يقوم ، بالتشاور مع مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، بعقد مؤتمر للمفوضين بشأن اللجوء الاقليمي في الفترة من ١٠ كانون الثاني / يناير الى ٤ شباط / فبراير ١٩٧٧ للنظر في اتفاقية بشأن اللجوء الاقليمي واعتمادها ؛ وقررت ان تتم تغطية تكاليف عقد المؤتمر بواسطة التبرعات .

١٩ - واجتمع مؤتمر الامم المتحدة بشأن اللجوء الاقليمي بمكتب الامم المتحدة في جنيف في الفترة من ١٠ كانون الثاني / يناير الى ٤ شباط / فبراير ١٩٧٧ . ويوجد تقرير المؤتمر في الوثيقة A/CONF.78/12.

٢٠ - قرر المؤتمران المواد التي يتألف منها مشروع اتفاقية اللجوء الاقليمي ، والتي يتضمنها تقرير فريق الخبراء ، الذي اجتمع في جنيف في نيسان / ابريل - ايار / مايو ١٩٧٥ ، عملاً بقرار الجمعية العامة ٣٢٧٧ (د-٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ ، وكذلك المواد الاضافية والتعديلات التي قدمتها الوفود المشتركة ، ستنظر فيها أولاً لجنة جامعة ينشئها المؤتمر .

٢١ - وفي أثناء الدورة نظرت اللجنة الجامعة ، كما جاء في تقريرها (٦) ، في المواد ١ (منح اللجوء) و ٢ (الطلب) و ٣ (عدم الاعادة القسرية) من مشروع الاتفاقية الذي اعده فريق الخبراء ، والتعديلات عليها ، وكذلك في مادتين جديدتين مقترحتين تتعلقان بمسألة انشطة اللاجئين ولم شمل العائلات والتعديلات المقابلة . واحيلت النصوص المعتمدة لهذه المواد الخمس الى لجنة صياغة ، بدأت عملها في المواد المحالة اليها ، واعتمدت بشكل مؤقت النص بالنسبة للمادة ١ والنسبة لفقرة اضافية لتلك المادة (٧) .

٢٢ - ولم يتسع الوقت للجنة الجامعة كي تنظر في الديباجة ، وفي المواد ٤ الى ٩ ، وفي مادة جديدة مقترحة ، كما جاء في مشروع الاتفاقية الذي اعده فريق الخبراء ؛ ولم تستطع أيضاً النظر في عدد من المواد الجديدة التي اقترحتها الوفود أثناء الدورة (٨) . ولم تتخذ أي مقرر بشأن المواد التي نظرت فيها اللجنة الجامعة وأحيلت الى لجنة الصياغة .

٢٣ - وأقر المؤتمر ، في جلسته العامة التاسعة ، المعقودة في ٤ شباط / فبراير ١٩٧٧ ، التوصية التالية ، الواردة في الفقرة ٢٥ من تقريرها :

(٦) انظر المرفق الاول لتقرير المؤتمر (A/CONF.78/12).

(٧) انظر المرفق الثاني لتقرير المؤتمر (A/CONF.78/12).

(٨) للاطلاع على نص مواد مشروع الاتفاقية ، والتعديلات ، والمواد الجديدة المقترحة ، التي لم تنظر اللجنة الجامعة فيها حتى الآن ، انظر تقرير المؤتمر الملحق الاول ، التذييل .

" ان مؤتمر الامم المتحدة المعني باللجوء الاقليمي،

" وقد عجز عن أداء المهمة المنوطة به في حدود الرقت المسمين له ،

١ - يرى ضرورة استمرار الجهود المبذولة لصياغة اتفاقية بشأن اللجوء الاقليمي ؛

٢ - ويرجو من الأمين العام للامم المتحدة احالة تقرير هذا المؤتمر الى الدول ؛

٣ - ويوصي بأن تنظر الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثانية والثلاثين في مسألة عقد دورة اخرى للمؤتمر في وقت مناسب .

٢٤ - ويقوم الأمين العام باتخاذ التدابير المناسبة بموجب الفقرة ٢ من التوصية السابقة ؛ ويسترعي اهتمام الجمعية العامة الى الفقرة ٣ من هذه التوصية .

جيم - الصكوك القانونية الدولية المتعلقة باللاجئين

٢٥ - تمشيا مع الفقرة ٨ من النظام الاساسي جد المفوض السامي في تشجيع الانضمام الى الصكوك القانونية الدولية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر ، على اللاجئين . وكما سيتضح من المرفق الاول لهذا التقرير ، فقد سجلت سبعة انضمامات جديدة فيما يتعلق بالصكوك القانونية التسعة المعنية . وزاد عدد اطراف اتفاقية عام (١٩٥١) من ٦٦ الى ٦٨ بانضمام اوغندا وايران ، وأطراف بروتوكول عام ١٩٦٧ من ٦٠ الى ٦٣ (اوغندا ، وايران ، والبرتغال) ، على حين زاد عدد أطراف اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز الاشخاص عديمي الجنسية (٩) ، من ٣٠ الى ٣١ (جمهورية المانيا الاتحادية) ، وزاد عدد الانضمامات لبروتوكول عام ١٩٧٣ لاتفاق عام ١٩٥٧ المتعلق بالبحارة اللاجئين (١٠) من ١٠ الى ١٢ (بلجيكا ويوفوسلافيا) .

٢٦ - بيد أن المفوض السامي قلق من ان اكثر من نصف الدول الاعضاء في الامم المتحدة بما في ذلك بعض الدول التي توجد في اراضيها اعداد كبيرة من اللاجئين ، ليست بعد اطرافا في اتفاقية عام (١٩٥١) وبروتوكول عام ١٩٦٧ . وتشكل هاتان الوثيقتان ، من خلال نطاقهما وطابعهما المالي ،

(٩) يستهدف هذا الصك الاشخاص عديمي الجنسية بوجه عام الذين يعرفون بأنهم أشخاص لا تعتبرهم اى دولة من رعاياها في اطار تنفيذ قانونها . وهو مصاغ على فرار اتفاقية عام ١٩٥١ ويمنح عديمي الجنسية ، في معظم الامور ، نفس الحقوق التي تمنح للاجئين بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ .

(١٠) يستهدف الاتفاق المتعلق بالبحارة اللاجئين تمكين البحارة اللاجئين ، الذين ليس لهم حتى الآن بلد للاقامة الدائمة ، من تسوية مركزهم والاقامة في الدولة المتعاقدة التي اصدرت لهم وثيقة سفر . ويوسع بروتوكول عام ١٩٧٣ من نطاق الاتفاق بحيث يشمل البحارة الذين اكتسبوا مركز اللاجئين نتيجة لاحداث وقعت بعد عام ١٩٥١ .

حجر الزاوية في الحماية الدولية . وقد قامت الجمعية العامة في قراراتها المتعلقة بالتقرير السنوي للمفوض السامي ، واللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي فيما انتهت اليه من آراء بشأن الحماية الدولية ، بمناشدة الدول مرارا الانضمام لهذين الصكين .

٢٧ - ويقوم بالفعل عدد من الدول التي ليست بعد اطرافا في اتفاقية عام ١٩٥١ ، وبرتوكول عام ١٩٦٧ ، والتي تكرمت بقبول اعداد كبيرة من الاشخاص الذين اقتلعوا من ديارهم ، بتيسير ممارسة المفوضية لانشطة الحماية على اراضيها . بيد انه اذا كان للمفوضية ان تضطلع باختصاصاتها في ميدان الحماية على نحو سليم ، فان من الضروري ان تصبح الدول التي نشأت فيها مشكلات للاجئين اطرافا بوجه خاص في الصكين الاساسيين السالفي الذكر . ولا شك ان الدول بانضمامها الى هذين الصكين انما تلتزم بتعهدات معينة على المستوى القانوني والانساني . فيرانها يمكن في نفس الوقت ان تعمل بروح تضامن حقيقية لو انها شاركت على نحو اكمل في تحمل اعباء المجتمع الدولي . فضلا عن ذلك فان الانضمام الى الصكين يمكن ايضا ان يبسر اندماج المهاجرين بتمكينهم من ان يعاملوا وفقا لمعايير ثابتة ، اى فيما يتعلق بالاستخدام وغيره من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية او اعادة توطينهم في مكان اخر بضمن ان تصدر لهم وثائق سفر وفقا للمادة ٢٨ من اتفاقية عام ١٩٥١ .

٢٨ - وتنشأ في البلدان التي انضمت الى اتفاقية اللاجئين وبرتوكول اللاجئين مسألتان رئيسيتان هما : النطاق الجغرافي لهذين الصكين وتنفيذهما . وبالنسبة للمسألة الاولى ، فان الاتفاقية تنص على ان اطرافها يمكن ان تقصر تطبيقها على الاشخاص الذين اصبحوا لاجئين نتيجة لاحداث تقع في اوربا . ومن ثم لا تطبق في عدد من البلدان احكام الاتفاقية الا على تلك الفئة الخاصة من اللاجئين . ونظرا لظهور مشاكل لاجئين في قارات اخرى ، رأى عدد من الدول ان من المناسب سحب هذا القيد ، وان اطراف الاتفاقية الجدد ، مثل البرتغال في الماضي القريب فاليا ما يختارون الفقرة العامة التي تشمل الاشخاص الذين اصبحوا لاجئين نتيجة لاحداث في اوربا او في مكان آخر . ويرحب المفوض السامي بهذا التطور ، الذي يعزز الطابع العالمي لهذا الصك الاساسي . وهو يأمل ان تحذو وحدها أطراف الاتفاقية الحاليين والمقبلين .

٢٩ - وبالنسبة لمسألة تنفيذ هذين الصكين ، اكدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها السابعة والعشرين ، على أهمية التنفيذ الفعال لاتفاقية عام ١٩٥١ ، وبرتوكول عام ١٩٦٧ نصا وروحا ، وأوصت المفوض السامي بأن يواصل متابعة تطبيقهما في الدول الأعضاء وأن يقدم تقريرا للجنة عن الموضوع .

٣٠ - وأشار المفوض السامي في الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، الى أنه مدعو ، بموجب الفقرة الفرعية (ب) ، من الفقرة ٨ من النظام الاساسي فضلا عن المادة ٣٥ من اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ، الى الاشراف على تنفيذ الاتفاقية من جانب الدول اطراف فيها . ولم تصل حتى الآن اجابات على الاستبيان الذي ارسل لهذا الغرض ، الا من ٤٠ دولة (من ٦٨ دولة موقعة على الاتفاقية) ، ولا تسمح هذه الاجابات بعد باجراء تقييم كاف للتدابير التي اتخذت لتنفيذ الاتفاقية . وفي غضون ذلك ، ما زالت تتخذ تشريعات جديدة ، وتدابير ادارية جديدة لصالح اللاجئين ، كما يتضح في فروع مختلفة من هذا التقرير . (مثل الفرع ٤١ ، الفقرات ٤١-٤٥ أدناه) .

٣١ - وقام ، على صعيد الممارسة اليومية ، تعاون متزايد بين المفوضية وسلطات البلدان المعنية فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين ، والبروتوكول الملحق بها . وتتوقف درجة فعالية هذا التعاون ، الذي يعتبر حيويًا بالنسبة لمراعاة حقوق اللاجئين ، على عوامل كثيرة ، مثل المقومات الهيكلية القانونية للبلد المعني ، وحقيقة ان اللاجئين كثيرا ما ينتشرون في مختلف انحاء البلد ، ووسائل المواصلات المتاحة للاتصال بالمسؤولين المعنيين . وذلك ميدان يعتمد فيه الشيء الكثير على حسن النية ، وينبغي تحقيق مزيد من التقدم فيه بمرور الوقت .

٣٢ - وهناك صك قانوني آخر يدعو الى اتخاذ تدابير محددة من جانب المفوض السامي ، وهو - اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ ، التي دخلت مرحلة التنفيذ في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٥ (١١) . وبموجب احكام قرار الجمعية العامة ٣٢٧٤ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٠ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٤ وقرارها ٣٦ / ٣١ ، المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ واصل المفوض السامي الاضطلاع بالمهام المنشود اداؤها في المادة ١١ من الاتفاقية ، وتابع ، وفقا لذلك ، التدابير المتخذة لضمان تنفيذها على نحو فعال . وواصل المفوض السامي جهوده لتشجيع المزيد من الانضمامات لاتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية ، والاتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز عديمي الجنسية . وهو يأمل في ان تكون هناك انضمامات اخرى في القريب لهذه الاتفاقية الهامة .

٣٣ - وفيما يتصل بالصكوك القانونية المتعلقة باللاجئين على المستوى الاقليمي ، تجدر الاشارة الى اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٩ المنظمة للجوانب الخاصة لمشاكل اللاجئين في افريقيا . فهذا الصك ليس مكملا اقليميا بالغ القيمة لاتفاقية عام ١٩٥١ في قارة ما زالت مشكلتها اللاجئين - بمبادئها احادة بشكل خاص ، وانما هو يتجاوزها ايضا بالنص بشكل محدد على أنه لن يتعرض أى شخص من جانب دولة طرف فيه لتدابير مثل الرد عند الحدود ، مما قد يضطره الى العودة ، او الى ان يبقى في منطقة تكون فيها حياته او سلامته الاقليمية او حرته معرضة للخطر . كما ينص أيضا على ان منح حق اللجوء لن يعتبر عملا غير ودي . فضلا عن ذلك فان اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية السالفة الذكر تدخل تجديدا هاما في قانون اللاجئين ، ان انها تتضمن احكاما تفصيلية تتعلق بعودة اللاجئين الاختيارية لاوطانهم . وبالنظر الى تدفق اللاجئين المستمر في عدة اجزاء من القارة الافريقية والى المستوى القانوني الرفيع لاتفاقية اللاجئين هذه ، فان المفوض السامي يناشد الدول الافريقية التي لم تنضم بعد الى هذه الاتفاقية ان تنضم اليها ، وتشارك بذلك في المسؤولية الادبية التي تضطلع بها الدول الثماني عشرة التي اصبحت بالفعل اطرافا فيها .

٣٤ - وفي اوروبا ، اتخذت اللجنة الوزارية لمجلس اوروبا القرار رقم ٥ لعام ١٩٧٦ توصي فيه الدول الثماني عشرة الاعضاء في المجلس بان تمنح معونة قانونية مجانية في الامور المدنية والتجارية والادارية للاجانب بنفس الشروط التي تمنح بها لرعاياها . وعلى الرقم من ان هذا التدبير يستهدف تلبية احتياجات العمال الاجانب ، فانه يمكن ان يعود بالفائدة على اللاجئين من بين هؤلاء العمال .

(١١) تنص هذه الاتفاقية ، ضمن جملة امور ، على أن يكتسب ، بحكم القانون ، جنسية الدولة المتعاقدة ، الاطفال الذين يولدون في اراضيها ، والذين يكونون بغير ذلك عديمي الجنسية ، وهكذا تسهم في القضاء على البقاء طويلا دون جنسية .

٣٥ - وخلال الفترة المستعرضة ، اشتركت المفوضية في اجتماع للخبراء الحكوميين لتنقيح اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية . وفي هذا الصدد كان اهتمام المفوضية منصبا على ان يكون النص المنقح متمشيا مع المادة ١٤ من اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بالحقوق الفنية وحقوق الملكية الصناعية للاجئين ، وعلى ان تتمتع هذه الحقوق بنفس القدر من الحماية الذي تتمتع به الحقوق المماثلة لرعايا البلد الذي يقيمون فيه .

٣٦ - ومثلت المفوضية ايضا في مؤتمر الدول الدولي التابع لليونسكو لقرار اتفاقية بشأن الاعتراف بالدراسات والديبلومات والشهادات العلمية في التعليم العالي بالدول العربية والاروبية المطلية على البحر المتوسط . ووجهت جهود المفوضية نحو ادرج اللاجئين في نطاق الاتفاقية المقترحة ، متمشيا مع المادة ٢٢ من اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ فيما يتعلق بالتعليم .

دال - تحديد مركز اللاجئين

٣٧ - ما زال المفوض السامي يعلق اكبر قدر من الاهمية على اقرار اجراءات مناسبة لتحديد مركز اللاجئين . وسيختلف شكل تلك الاجراءات بطبيعة الحال ، تبعا للهيكل القانوني والاداري الخاص ببلد ما . بيد انه ينبغي ان تتضمن هذه الاجراءات عناصر وضمانات مشتركة ضرورية لحماية المصالح والاهتمامات المشروعة لطالب مركز اللاجئين .

٣٨ - وأشار المفوض السامي ، في تقريره للدورة الحادية والثلاثين ، الى ان اجراءات تحديد مركز اللاجئين قد ارسيت على اساس رسمي في ١٦ بلدا (١٢) . ومنذ ذلك الحين انشئت لجنة تنسيق لحماية اللاجئين في يوفسلافيا ، ستقوم بتسجيل طلبات اللجوء وتقديم التوصيات لوزارة الداخلية حول الموضوع . وخلال الفترة التي يتناولها التقرير بدأت او تويعت مناقشات لقرار مثل هذه الاجراءات مع اثيوبيا ، وأفندا ، والبرتغال ، وقابون ، وكندا ، والولايات المتحدة الامريكية ، ولاقرار اجراءات منقحة جديدة في اليونان .

٣٩ - ومع ظهور مشاكل اللاجئين في عدد متزايد من البلدان في السنوات الاخيرة ، اتضحت بدرجة متزايدة الحاجة الى توحيد قياسي لتحديد مركز اللاجئين ، كما يتضح من مداولات اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها السابعة والعشرين . وعلى المستوى الاقليمي ، ففي اوربا ، اقرت الجمعية البرلمانية لمجلس اوربا توصية (رقم ٢٨٢ لعام ١٩٢٦) موجهة للجنة الوزارية للمجلس ، مفادها انه ينبغي تحقيق وحدة اكبر في ممارسات الدول الاعضاء عند تحديد مركز اللاجئين .

(١٢) ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، وايطاليا ، وبلجيكا ، وبنن ، وبوتسوانا ، وتونس ، والجزائر ، وزامبيا ، والسنغال ، وسويسرا ، وفرنسا ، والمغرب ، والنمسا ، وهولندا ، واليونان .

- ٤٠ - وواصلت المفوضية التعاون مع الحكومات في الاجراءات المعمول بها لتحديد مركز اللاجئين . وتبين ان التعاون بين المفوضية والدول الاطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ ، فيما يتعلق بتحديد مركز اللاجئين ، تعاون مشر جداً ، ويسهم في ضمان حماية دولية اكثر فعالية للباحثين عن ملجأ . وقد دعي مسؤولون حكوميون الى مقر المفوضية للاستماع الى معلومات اساسية عن المشاكل المتعلقة بتحديد مركز اللاجئين بخصوص اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ .

هـ - الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للاجئين

٤١ - وقبلت في بلدان مختلفة مجموعات كبيرة من اللاجئين على أساس دائم ، واستفاد اللاجئون الى حد كبير من نفس التسهيلات الممنوحة لرعايا هذه البلدان فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الوظائف والاستحقاقات الاجتماعية . وكان الوضع اكثر صعوبة في عدد من الدول التي ليست اطرافاً في اتفاقية عام ١٩٥١ او بروتوكول عام ١٩٦٧ ، والتي انضمت الى الاتفاقية على أساس قصرها جغرافياً على الأشخاص الذين اصبحوا لاجئين نتيجة لاجداث وقعت في اوربا ، والتي تحفظت على مواد اساسية . وبذء على ذلك كانت المفوضية ، في حالات معينة ، مطالبة بالاسهام في التكاليف العالية التي يتطلبها توفير المساعدة للاجئين ، خلال فترات زمنية طويلة ، الى حين اعادة توطينهم بصفة دائمة .

٤٢ - واتخذت في بلدان عديدة تدابير تشريعية جديدة لصالح اللاجئين . ففي بلجيكا طبق قانون الحدود الدنيا للاجور على اللاجئين والاشخاص عديمي الجنسية . وبموجب تشريع جديد صدر في جمهورية المانيا الاتحادية في تموز/ يوليه ١٩٧٦ يسمح للاجئين بالعمل صيادلة . وفي فرنسا يمكن للاجانب الغنمين يطلبون الحصول على مركز اللاجئين ، الحصول على ان مؤقت بالعمل لحين النظر في حالتهم .

٤٣ - وفي افريقيا اتخذت حكومة كينيا تدابير لتمكين اللاجئين من العمل دون دفع رسـم مقابل الحصول على ترخيص العمل العادي .

٤٤ - وفي حين أنه لم يسمح في عدد من البلدان في آسيا للاشخاص المشردين من ابناء الهند الصينية بالدخول ، الا على أساس مؤقت ، سمح في ماليزيا لحوالي ١٠٠٠ من هؤلاء الأشخاص بالاستقرار في البلد ، وبممارسة الاعمال التجارية الصغيرة ، كما سمح لحوالي ٧٥٠ آخرين بالدخول كعابرين لحين اعادة توطينهم .

٤٥ - وهناك بلدان كثيرة ، لاسيما البلدان التي يغلب عليها الطابع الريفي ، مازالت تجرى فيها تنمية المقومات الهيكلية القانونية ، ولا توجد فيها دائماً قواعد مستقرة فيما يتعلق بمسألة امكانية حصول اللاجئين على عمل ، وهي مسألة بالغة الأهمية تخضع غالباً للظروف الاقتصادية السائدة . وكما في حالة النواحي الاخرى الكثيرة للموضع القانوني للاجئين ، فانه يجب على ممثلي المفوضية في الميدان ان يكونوا على يقظة دائماً ، بغية ان تتمكن الاعداد الكبيرة من اللاجئين التي تم توطينها عن طريق مشاريع ادماج كبيرة التكلفة ، من دعم وضعها القانوني والاقتصادي والاجتماعي .

واو - المشاكل القانونية المترتبة على الحالات الفردية

٤٦ - أوضح المفوض السامي في مناسبة سابقة أن المفوضية تواجه في تنفيذ أنشطتها الحماية أنواعا عديدة من المشاكل التي يمكن تعريفها بأنها مشاكل قانونية عامة ومشاكل قانونية تمس بلدانا محددة أو مجموعات محددة من اللاجئين ، ومشاكل تمس حالات فردية . وفيما يتعلق بالمشاكل الاخيرة ، قد تلزم مجموعة كاملة من التدابير أو اجراءات التدخل لمساعدة لاجئ أو مجموعة صغيرة من اللاجئين في التغلب على ما يواجهه أو يواجهونه من الصعاب التي كثيرا ما تكون ذات طبيعة مؤسفة . وتتراوح هذه الصعاب ، حقيقة ، بين التهديد بالاعادة القسرية الى البلد الأصلي ، والطرد والاختطاف والاختفاء ، واجراءات قضائية معقدة يدخل فيها القانون الدولي الخاص ولم شمل الأسر . وفي بعض الحالات فان الباحثين الفرديين عن الملجأ المعروفين بانطباق معايير مركز اللاجئين عليهم بموجب اتفاقية عام ١٩٥١ ، وبروتوكول عام ١٩٦٧ ، لايسمح لهم بالدخول الا على أساس مؤقت ، أو كعابرين . وفي بعض البلدان فان وجود اللاجئين الذين لا يستطيعون التوجه الى مكان آخر بناء على تنبيه قصير المهلة يعتبر غير قانوني ، وليس من النادر أن يتعرضوا لتدابير مثل الاحتجاز أو تحديد الإقامة - وتلك ممارسة تجعل من الصعوبة بمكان بالنسبة للاجئين المعنيين أن يجدوا فرصا لاعادة التوطين في أي مكان .

٤٧ - وخلال الفترة المستعرضة ، نشأ في افريقيا وفي امريكا اللاتينية عدد كبير من الحالات الفردية ذات الصعوبة الخاصة والتي تتطلب حلولا عاجلة . وكانت هذه الحالات تتعلق أساسا بمسائل اللجوء والإقامة ووضع اللاجئين الذين لم يسو مركزهم بعد في بلد ما ، وهو وضع مزعزع يؤدي في بعض الأحيان الى اعتقالهم .

٤٨ - وتنشأ مشاكل من هذا النوع أيضا في الاطار الأوروبي ، حيث يوجد عدد كبير من الحالات الفردية غير المسواة ، بالإضافة الى التدفق المتزايد للباحثين عن ملجأ من غير الأوروبيين القادمين من مناطق مختلفة كثيرة بالعالم . وتنطوي هذه الحالات أيضا على عدد من المشاكل القانونية المتصلة بالحقوق الاجتماعية للاجئين وبادماجهم ، مثل الحق في العمل ، وفي الالتحاق بالمؤسسات التعليمية ، وفي الحصول على المنح الدراسية ، والحق في الضمان الاجتماعي ، والمساعدات العامة ، وهناك مشكلة خاصة تتعلق بالعدد المتزايد من اللاجئين المسنين ، الذين تعثر المساعدة بالنسبة لهم في الحصول على مستحقاتهم في المعاش ذات أهمية حيوية .

٤٩ - وأوضحت الخبرة خلال السنوات الماضية أن تقديم المساعدة للحالات الفردية يشكل جانبا هاما من أنشطة المفوضية في ميدان الحماية ، ويمثل جزءا كبيرا من عملها اليومي ، سواء في المكاتب الفرعية أم في المقر .

زاي - لم شمل العائلات

٥٠ - يعترف كل من الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الذي أصدرته الجمعية العامة في ١٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٨ ، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي أصدرته الأمم

المتحدة في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٦ ، بأن " الأسرة هي الوحدة الجماعية الطبيعيــــــــة والأساسية للمجتمع ، ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة " .

٥١ - وأكدت الوثيقة النهائية لمؤتمر المفوضين الذي اعتمد اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين ، على أهمية وحدة عائلة اللاجئ . ودعا المؤتمر ، في توصيته با* ، الحكومات الى اتخاذ مآتراه ضروريا من تدابير لحماية عائلات اللاجئين ، لاسيما بهدف (١) ضمان المحافظة على وحدة عائلة اللاجئ ، وبخاصة في الحالات التي يكون فيها رب العائلة قد استوفى الشروط اللازمة للقبول في بلد محدد ، (٢) حماية اللاجئين القصر ، لاسيما الاطفال والبنات الذين لا يصحبهم عائل ، مع ايلاء اهتمام خاص الى الولاية والتبني .

٥٢ - عملت المفوضية ، منذ نشأتها ، على اتخاذ تدابير تستهدف تعزيز وحدة عائلات اللاجئين ، لاسيما بتيسير لــــــــم شمل الأعضاء المشتتين لمثل هذه العائلات . وتنفذ أنشطة المفوضية في هذا الصدد لصالح جميع اللاجئين أينما وجدوا ، مع مراعاة القوانين واللوائح ذات الصلة في بلدان الأصل والاستقبال المعنية . وفي بعض الحالات يتحقق لــــــــم الشمل عن طريق العودة الاختيارية ، ويتحقق في حالات أخرى عن طريق مساعدة أقارب اللاجئين في الحصول على اذن بمفادرة بلد هم الأصلي ، ويتحقق في حالات أخرى كثيرة عن طريق مساعدة أقارب اللاجئين في مفادرة بلد اللجوء والحصول على اذن بدخول بلد ما من أجل اعادة التوطين .

٥٣ - وتيسيرا لرحيل أقارب اللاجئين من بلد هم الأصلي ، لاسيما في أوروبا ، اقر اجراء تقدم بموجبه ملخصات للحالات الفردية الى الحكومات المعنية . ويجرى تطوير هذا الاجراء بما يرضي الأطراف المعنية جميعا .

٥٤ - وقد ثبت أن لأنشطة المفوضية في ميدان لــــــــم شمل الأسر أهمية خاصة فيما يتعلق باعادة توطين عدد كبير من لاجئي أمريكا اللاتينية خلال السنوات الأخيرة . والحقيقة أنه لم يكن من المستطاع دائما في كثير من الحالات بالنسبة للعائلة كلها أن ترحل معا عند ظهور فرصة اعادة التوطين ، وفي حوالي ٤٠٠ حالة اتخذت ترتيبات لاعداد توحيد هذه العائلات في مرحلة لاحقة .

٥٥ - ونشأت مشاكل مماثلة فيما يتعلق بعملية اعادة التوطين بالنسبة للمشردين من أبناء الهند الصينية ، حيث كان من الضروري مساعدة أفراد العائلات الذين وجدوا ، بعد فرارهم ، مأوى مؤقتا في أحد البلدان المجاورة ، في الانضمام الى بقية العائلة التي أعيد توطينها في أجزاء أخرى من العالم . وكان هناك أيضا عدد من الأطفال الذين نقلوا أثناء العمليات العسكرية الى أوروبا من أجل اتخاذ تدابير تأهيل بشأنهم ، والذين يعتبر من الهام بالنسبة لهم الآن ، بعد نجاح هذه التدابير ، ضمان لــــــــم شمل عائلاتهم التي ظلت في الهند الصينية . ويتعين لدى القيام بذلك التغلب على صعاب خاصة ، لأنه يكون من الضروري في كثير من الحالات تقصي آثار العائلة التي ربما تكون قد شردت في هذه الأثناء داخل البلد نتيجة لأحداث الحرب .

٥٦ - وفيما يتعلق بانتقال اللاجئين من بلد اللجوء ، وقبولهم في بلد اعادة التوطين من أجل أغراض لــــــــم شمل العائلات ، فان المفوضية لم تواجه مشاكل خاصة ، فيما عدا حالات تأخير عرضية تتعلق باصدار وثائق السفر اللازمة أو غيرها من الوثائق . وبوجه عام يستطيع أقارب اللاجئين الأقربون الانضمام اليهم في بلد استيطانهم الدائم ، وباستطاعة آلاف كثيرة منهم أن يفعلوا ذلك حتى الآن .

٥٧ - وتمشيا مع النوايا التي أعربت عنها الدول المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، فإن المفوض السامي يثق في أن التسهيلات اللازمة للمّ شمل أسر اللاجئين سيستمر العمل على تقديمها بروح انسانية ايجابية ، وعلى نطاق متزايد .

حاً - وثائق السفر والهوية

٥٨ - تيسيرا لانتقال اللاجئين - الذي يمكن في حالات معينة أن يفضي الى اعادة التوطين - فان من الضروري تزويد هم بوثائق سفر تصدر وفقا لاحكام المادة ٢٨ من اتفاقية عام ١٩٥١ . وما زال هناك مهاجرون كثيرون يتعرضون لصعاب في هذا الصدد عندما لا يكون بلد اقامتهم طرفا في اتفاقية عام ١٩٥١ ، ولا يكون في وضع يسمح له باصدار وثائق سفر بديلة . فضلا عن ذلك فان هناك دولا معينة أطرافا في اتفاقية عام ١٩٥١ ، إما أنها لا تصدر حتى الآن وثائق سفر خاصة بالاتفاقية ، ولما أنها تطبق معايير تقييدية . وفي بعض الحالات تصدر الوثيقة خالية من بند العودة الذي يعتبر عادة شرطا أساسيا للحصول على التأشيرة .

٥٩ - وقد ثبت أن لوثيقة السفر التي تصدرها لجنة الصليب الأحمر الدولية قيمة كبيرة ، لا سيما بالنسبة لأغراض اعادة التوطين ، في الحالات التي لا تكون فيها الدول المعنية أطرافا في اتفاقية عام ١٩٥١ أو بروتوكول عام ١٩٦٧ .

٦٠ - وقد درست الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا مسألة المسؤولية عن اصدار وثائق السفر في حالة اللاجئين الذين ينتقلون بشكل قانوني من دولة لأخرى . وقد اقترحت هذه الجمعية ، في وصيتها لعام ١٩٧٦ ، على اللجنة الوزارية اعداد اتفاق يتعلق بنقل المسؤولية عن اصدار وثائق السفر للاجئين الذين ينتقلون بشكل قانوني من دولة عضو في المجلس الى دولة أخرى عضوية .

طأ - التجنس

٦١ - من الأهداف الأساسية لمهمة المفوضية في ميدان الحماية الدولية ، مساعدة اللاجئين فني انهاء مركزهم كلاجئين . وقد أقرت بأهمية هذا الهدف الفقرة (د) ، من قرار الجمعية العامة ٤٢٨ (د - ٥) ، المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٥٠ ، التي تدعو الحكومات الى التعاون مع المفوض السامي بعدة طرق منها التشجيع على استيعاب المهاجرين ، لا سيما بتيسير تجنسهم ، وكذلك المادة ٣٤ من اتفاقية عام ١٩٥١ ، التي تنص على أن تيسر الدول الموقعة ، بأسرع ما يمكن ، استيعاب اللاجئين وتجنسهم ، وعلى أن تبذل ، بوجه خاص ، كل جهد ممكن للاسراع باجراءات التجنس . وتواصل المفوضية تشجيع السلطات الوطنية على اتخاذ تدابير ادارية أو قانونية بهدف :

(أ) تمكين اللاجئين من أن يكونوا مؤهلين للتجنس في وقت مبكر عن الأجنب بوجه عام ؛

(ب) اعفاء اللاجئين من شرط تقديم الدليل على التنازل عن جنسيتهم السابقة أو على فقد هم لهذه الجنسية ؛

(ج) اعفاء المهاجرين المعوزين من دفع الرسوم التي تدفع عادة بالنسبة لاجراءات

التجنس ، أو تخفيض تلك الرسوم .

الاتحادية تحت تصرفه ، وبتنفيذ سلطات التعويض الالمانية للمادة ١ من اتفاق تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٠ . وأعرب المشتركون عن تقديرهم للتوزيع الكفء للصناديق التي عهد بها الى المفوضية . وطلبوا أيضا من المفوض السامي مواصلة جهوده بالتنسيق مع السلطات الالمانية المختصة للتمجيل بمعالجة طلبات التعويض المعلقة التي قدمها أشخاص تعرضوا للاضطهاد على أساس الجنسية . وأشار الاجتماع أيضا مسألة منح المساعدة لضحايا الاضطهاد القومي الاشتراكي الذين أصبحوا لاجئين بعد ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٥ .

تسجيل ممتلكات الآسيويين غير معيني الجنسية من أوغندا

٦٨ - بدأ تسجيل الطلبات مع الحكومة الاوغندية بالنسبة لممتلكات الآسيويين غير معيني الجنسية منذ كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ . وفي ٣١ آذار / مارس ١٩٧٧ ، كانت قد أرسلت قرابة ٣٨٠٠ مجموعة من استمارات التسجيل الى مقدمي الطلبات المحتملين ، وتم استيفاء ٣٦٠ مجموعة منها ، وأعيدت الى المفوضية . وأحيل من هذه المجموعات الاخيرة حوالي ١٦٦٠ مجموعة ، يمكن تنفيذها ، الى السلطات الاوغندية . وقد مدت هذه السلطات آخر موعد لاستلام الطلبات حتى ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٧٧ . وتفتح المفوضية اجراء مناقشات مع المسؤولين الاوغنديين بمجرد توافر التقديرات الأولية ، بغية استكمال العمليات . وفي غضون ذلك أخطر كل مقدم أو مقدمة طلب بالظروف التي تكون المفوضية فيها مستعدة للعمل باسمه أو باسمها .

الفصل الثاني

أنشطة المساعدة - استعراض عام

٦٩ - اتسع نطاق أنشطة مفوضية شؤون اللاجئين توسعا كبيرا في عام ١٩٧٦ من حيث كل من برامج المساعدة السنوية للمفوضية والعمليات الخاصة التي اضطلع بها لصالح اللاجئين والأشخاص المشردين عملا بقرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . وقد أدى استمرار تقديم المساعدة الى اللاجئين غير المستقرين ، واقامة مشاريع جديدة وموسعة للتدفق الكبير للوافدين الجدد ، وزيادة الطلبات على المساعدة التي تقدمها مفوضية شؤون اللاجئين الى الأشخاص المشردين ، الى ضرورة تنفيذ مشاريع تبلغ قيمتها الاجمالية قرابة ٩٠ ٨٦٤ ٠٠٠ دولار خلال الفترة المستعرضة . ويتألف هذا الرقم بصورة عامة من ١٣ ٩٠٣ ٠٠٠ دولار في نطاق برنامج المساعدة السنوي و ١٢ ٧٣٨ ٠٠٠ دولار لمشاريع المساعدة التكميلية ، بما فيها التعليم ، التي تم تمويلها من صناديق استثمارية خاصة ، و ٦٢ ٤٢٦ ٠٠٠ دولار للعمليات الخاصة . وتورد تفاصيل هذه النفقات فيما يتصل بالأمر من الفروع الخاصة بالبلدان في الفصول التالية (انظر أيضا الجدول ١ من المرفق الثاني .

٧٠ - وقد حدثت ثلاثة تدفقات جديدة وكبيرة من اللاجئين ، لاسيما في الجنوب الافريقي وجنوب شرق آسيا . هذا ، وما زالت مشاكل اللاجئين في امريكا اللاتينية تتطلب الاهتمام العاجل من جانب مفوضية شؤون اللاجئين .

٧١ - وقد تم الاضطلاع بعمليات خاصتين جديدتين في لبنان وأنغولا في عام ١٩٧٦ .

ألف - أنشطة المساعدة في اطار البرنامج السنوي

٧٢ - وكما حدث في السنوات السابقة ، امتصت افريقيا ، التي يوجد فيها ١٢ مليون لاجئ ، الجزء الأكبر من النفقات في اطار البرنامج السنوي واستخدم معظمها للتوطين الريفي . كما أن الأفواج الجديدة من اللاجئين ، التي تدفقت من إثيوبيا الى السودان ومن جنوب افريقيا وزمبابوي الى بوتسوانا وزامبيا وسوازيلند وليسوتو وموزامبيق بوجه خاص ، عادت الى حد كبير التخفيضات التي تحققت في الاعداد عن طريق العودة الاختيارية الى الوطن .

٧٣ - وفي امريكا اللاتينية استمرت أنشطة مفوضية شؤون اللاجئين في التركيز على مساعدة حوالي ٣٠٠٠ لاجئ ، معظمهم من شيلي ، لثت تكاليف العناية بهم واعالتهم ، بانتظار توطيئهم والنهوض بحلول دائمة ، تتطلب نصيبا كبيرا من أموال التبرعات التي تقدمها مفوضية شؤون اللاجئين .

٧٤ - وكانت أنشطة المساعدة ، في عدد من البلدان الاوروبية ، موجهة أساسا نحو إعادة

توطين اللاجئين من امريكا اللاتينية والهند الصينية . وبالرغم من النسبة العالية من البطالة والأوضاع الاقتصادية المتقلبة في بعض البلدان المستقبلية ، سمح بصورة سخية بدخول اعداد كبيرة من الأشخاص من أجل التوطين الدائم .

٧٥ - وقد استمر الطلب على المساعدة على نطاق متزايد ، لاسيما في افريقيا . ولهذا وافقت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي ، في دورتها السابعة والعشرين ، على زيادة الهدف المالي لبرنامج المساعدة لعام ١٩٧٦ من ١٣ ٨٤٨ ٠٠٠ دولار الى ١٤ ٨٥١ ٠٠٠ دولار (١٤) .

٧٦ - وقد استفاد ما مجموعه ٣٥٠ ٠٠٠ لاجئ تقريبا من برنامج المساعدة لعام ١٩٧٦ ، هذا وترد معلومات عن الأموال التي أنفقت بموجب البرنامج في مختلف البلدان أو المناطق فسي كافة أنحاء العالم في الجدول ١ من المرفق الثاني .

٧٧ - ووافقت اللجنة التنفيذية أيضا في دورتها السابعة والعشرون ، على هدف مالي يبلغ ١٦ ٦٦٣ ٠٠٠ دولار لبرنامج المساعدة السنوي لعام ١٩٧٧ الذي تضطلع به مفوضية شؤون اللاجئين .

باء - أنشطة المساعدة المضطلع بها في اطار العطيات الخاصة

٧٨ - واصلت مفوضية شؤون اللاجئين خلال الفترة المستعرضة ، تنفيذ العطيات الخاصة التي اضطلعت بها في السنوات الأخيرة في افريقيا وآسيا ، بغية مساعدة اللاجئين والأشخاص المشردين على اعادة أنفسهم في أقرب وقت ممكن .

٧٩ - وفي افريقيا ، تم احراز تقدم مرضي في تنفيذ برامج مساعدة اعادة من كان من اللاجئين والأشخاص المشردين في غينيا - بيساو وموزامبيق الى الوطن واعادة توطينهم . ومن المتوقع استكمال البرنامج في غينيا - بيساو في عام ١٩٧٧ . وعلاوة على ذلك ، تم ، في عام ١٩٧٦ ، تعيين المفوض السامي منسقا لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة الانسانية في أنغولا .

٨٠ - وفي آسيا تم احراز تقدم في تنفيذ العطيات الخاصة الانسانية لتقديم الغوث ومساعدة التوطين الى مجموعات من الأشخاص المشردين في جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وفي تلبية احتياجات كثير من الأشخاص المشردين الوافدين من الهند الصينية والذين وجدوا ملاذًا في بلدان في جنوب شرق آسيا . وقد اضطلعت مفوضية شؤون اللاجئين ببرنامج لتقديم مساعدة الطوارئ الى الأشخاص المشردين المعوزين في لبنان ضمن الاطار الشامل لبرنامج الأمم المتحدة لمساعدات الطوارئ .

(١٤) أنذر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة العادية والثلاثون ، الملحق

رقم ١٢ ألف (A/31/12/Add.1) ، الفقرة ١١٩ .

الفصل الثالث

أنشطة المساعدة في أفريقيا

ألف - التطورات العامة

١ - ملاحظات تمهيدية

٨١ - قدر مجموع عدد اللاجئين الذين تهتم بهم مفوضية شؤون اللاجئين في أفريقيا في نهاية عام ١٩٧٦ بحوالي ١٢ مليون بالمقارنة مع حوالي ١١ مليون في عام ١٩٧٥ . وقد فاقت الأفواج الجديدة من اللاجئين التي تدفقت الى الجزائر والسودان والجنوب الافريقي انخفاض عدد اللاجئين الذي نتج عن العودة الاختيارية الى الوطن .

٨٢ - وقد وقعت ثلاثة تطورات أساسية خلال الفترة المستعرضة وهي : الأفواج الكبيرة من اللاجئين الجدد التي تدفقت بصفة خاصة من زمبابوي وجنوب أفريقيا ، والشروع ببرنامج مفوضية شؤون اللاجئين لمساعدة الصحراويين في الجزائر ، وبدء عملية خاصة لمساعدة اللاجئين العائدين والأشخاص المشردين في أنغولا . ومن ناحية أخرى ، تم احراز تقدم في الانهاء التدريجي لبرامج المساعدة في عدة بلدان التي حقق فيها اللاجئون من السكان درجة ما من الاكتفاء الذاتي ، لاسيما في أوغندا ورواندا .

٨٣ - وقد وصل مجموع نفقات مفوضية شؤون اللاجئين في أفريقيا في عام ١٩٧٦ الى مبلغ ٢٠٧ مليون دولار ، أفق منها أكثر من ٢٢٠ مليون دولار في نطاق البرنامج السنوي ، و ٦٨ مليون دولار من الصناديق الاستثنائية بما فيها حساب التعليم ، و ١٨ مليون دولار من صندوق الطوارئ ، و ٦٩ مليون دولار للعمليات الخاصة .

٢ - العودة الاختيارية الى الوطن

٨٤ - عمت الفائدة الرئيسية أيضا من أنشطة مفوضية شؤون اللاجئين لمساعدة اللاجئين فسي عودتهم الاختيارية الى الوطن على اللاجئين العائدين الى الاقاليم التي كانت البرتغال تقوم بإدارتها في السابق . وقد قامت مفوضية شؤون اللاجئين في عام ١٩٧٦ بتقديم مساعدة من هذا النوع الى حوالي ١٠٠٠ شخص من العائدين الى غينيا - بيساو ، وذلك في اطار العمليات الخاصة لاعادة ١٥٠٠٠ ممن كانوا من قبل من اللاجئين والأشخاص المشردين سابقا في غينيا - بيساو الى الوطن واعادة تأهيلهم . وقد تم أيضا مساعدة ٣٥٠٠ موزامبيقي على العودة الى موزامبيق في عام ١٩٧٦ . كما تم تقديم المساعدة الى اللاجئين العائدين الى بلدان أخرى في عدد صغير من الحالات الفردية .

٨٥ - وقد تم انفاق مبلغ ٨٧٢ ٤٨٣ دولار في اطار البرنامج السنوي والعمليات الخاصة على السواء للعودة الاختيارية الى الوطن في عام ١٩٧٦ .

٣ - إعادة التوطين

٨٦ - قام مكتب توافيق اللاجئين وتعليمهم ، التابع لمنظمة الوحدة الافريقية ، بوضع برنامج للأنشطة بهدف النهوض بتوافيق اللاجئين الافريقيين في داخل القارة وزيادة عدد الفرص التعليمية المتاحة للطلاب اللاجئين . وقد وضعت مفوضية شؤون اللاجئين ترتيبات يمكن بموجبها لخبيرها الاستشاري في الشؤون الاجتماعية أن يشترك عن كثب في تلك الجهود التي ينبغي أن تزيد عدد اللاجئين الافريقيين اللذين يعاد توطينهم في بلدان افريقية تستطيع أن تتيح لهم الفرصة لاعالة أنفسهم .

٤ - التوطين المحلي

٨٧ - وفيما عدا اللاجئين السابقين الوافدين من الأقاليم المستعمرة ، والذين عاد معلميهم الى بلادهم الأصلية ، أو هم في طريق العودة اليها ، فان أكثرية اللاجئين في افريقيا ما زالت بحاجة الى الادماج المحلي ، لاسيما التوطين في الأرض ، حلالمشاكلها . وقد ورد وصف لمختلف أنواع هذه المساعدة الخاصة بالتوطين في اطار برنامج المفوضية السنوى للمساعدة في تقارير سابقة الى الجمعية العامة .

٨٨ - ومن ناحية أخرى ، تتطلب العمليات الخاصة التي اضطلعت بها مفوضية شؤون اللاجئين لمساعدة الحكومات في البلدان المستقلة حديثا في افريقيا ، حيث يجب اقامة المرافق الأساسية الاقتصادية والاجتماعية ، أشكالا أخرى من المساعدة ، تشترك فيها معالم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة .

٨٩ - وقد بلغت النفقات على الادماج المحلي ، عن طريق التوطين الريفي بصورة رئيسية ، في اطار البرنامج السنوى لعام ١٩٧٦ حوالي ٤٤ مليون دولار ، في حين تم انفاق ٤٦ مليون دولار في اطار العمليات الخاصة لاعادة توطين اللاجئين والأشخاص المشردين في أنغولا ، وغينيا - بيساو وموزامبيق ، واعادة تأهيلهم . ومن المحتمل بالنظر الى التطورات التي حصلت في افريقيا ، أن يطلب مزيدا من الأرصدة الكبيرة لهذا النوع من المساعدة .

(أ) التوطين الريفي

٩٠ - ايل توطين اللاجئين أو تجميعهم في مستوطنات ريفية في افريقيا ، حيث كان الهدف الشامل هو تكوين مجتمعات قادرة على البقاء من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، يتلقى الجزء الأكبر من مساعدة المفوضية في عام ١٩٧٥ . وقد تم تنفيذ تدابير مساعدة من هذا النوع ، أو مواصلتها ، أو تخطيطها بالنسبة لمستوطنات اثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا وزائير والسودان وموزامبيق . واستمر احراز التقدم في هذا الصدد بالرغم من وجود صعوبات وحدوث تأخير في بعض الحالات .

(ب) اسداء المشورة

٩١ - يتم تقديم خدمات المشورة للاجئين في افريقيا اما تحت الاشراف المباشر من جانب مفوضية شؤون اللاجئين أو في اطار الترتيبات المشتركة المعقودة بين المفوضية والهيئات الأخرى المعنية بالنهوض بهذه الخدمات . وفي نهاية شهر آذار/مارس ١٩٧٧ ، كان يجرى تقديم خدمات اسداء المشورة للاجئين في ١١ بلدا افريقيا ، وكان العمل جاريا على وضع الخطط لتعزيز تلك الخدمات التي تعين عليها معالجة تدفقات متزايدة من اللاجئين .

٩٢ - وان اسداء المشورة للاجئين بمهارة لتمكينهم من التخطيط بواقعية لمستقبلهم هو عنصر أساسي في البرامج التي تهدف الى توفير حلول مناسبة لمشاكلهم . وينطبق نفس القول على الاتصالات مع موارد المجتمع المحلي التي يمكن أن تساهم في جعل هذه الحلول ممكنة .

(ج) التعليم والتدريب

٩٣ - قامت مفوضية شؤون اللاجئين بالنهوض بتعليم اللاجئين في المستويات الابتدائية وفوق الابتدائية وفوق الثانوية وبتمويله وفقا لاحتياجات المجموعات المعنية من اللاجئين ، والامكانيات المهنية في مختلف المناطق التي يقيمون فيها ، والوسائل المالية الموضوعة تحت تصرف المفوضية . وفي حين يتم أساسا توفير التعليم الابتدائي لأكثرية اللاجئين ضمن اطار الترتيبات المتخذة للتوطين الريفي ، الا أن معالجة المساعدة التي تقدمها المفوضية للتدريب على المستويات العليا ، تجرى بصورة رئيسية عن طريق نظام للمنح الدراسية التي يتم تمويلها عن طريق حساب تعليم اللاجئين ، وتجري منذ عام ١٩٧٧ ، بصورة جزئية ، عن طريق برنامج المفوضية السنوي .

٩٤ - وتقوم الوكالات الطوعية التي تعمل في ميدان تعليم اللاجئين بتقديم المساعدات التعليمية الى اللاجئين تمشيا مع أهدافها . وقد استمر برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي بتقديم المساعدة التعليمية الى اللاجئين من الجنوب الافريقي الذي يلتمسون التعليم ما بعد المستوى الابتدائي أو المستوى الثانوي الأدنى .

٩٥ - وخلال عام ١٩٧٦ ، تمت مساعدة ٨٠٠ لاجئ افريقي في متابعة دراستهم فوق المستوى الابتدائي . ويجرى التأكيد على ميادين التدريب التي توفر المهارات التي تحتاجها المنطقة .

٩٦ - وقد اقتضت الزيادة الكبيرة في تدفق الطلاب اللاجئين من جنوب افريقيا وزمبابوي خلال الجزء الأخير من عام ١٩٧٦ وأوائل عام ١٩٧٧ الاضطلاع بمشاريع خاصة لتوفير الحلول الطويلة الأجل والحلول الطارئة على السواء . وقام الأمين العام بتعيين المفوض السامي منسق الأمم المتحدة لتدابير المساعدة هذه ، لتوسيع المرافق التعليمية في البلدان التي التمس فيها الطلاب اللاجئين ملاذا ومن أجل تقديم المنح الدراسية لتمكينهم من دخول المدارس في البلدان التي يمكن أن توفر فرصا تعليمية مناسبة .

باء - التطورات الرئيسية في مختلف البلدان

الجزائر

٩٧ - قام المفوض السامي ، كما جاء في تقريره الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين (١٥) ، بتقديم مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار من صندوق الطوارئ التابع له الى الهلال الأحمر الجزائري في أوائل عام ١٩٧٦ لمساعدة ما يقدر بحوالي ٢٠٠٠٠ لاجئ صحراوي كانوا يعيشون في ظل ظروف بالغة القسوة في منطقة تندوف في جنوب غرب الجزائر . وقد تم أيضا تقديم تبرعات أخرى قدرها ٥٠٠٠٠٠ دولار من الصناديق الاستثنائية وتبرعات عينية تبلغ قيمتها ١١٠٠٠٠ دولار .

٩٨ - ولكن نظرا الى التدفق المستمر الذي أبلغت عنه السلطات الجزائرية ، التي قدرت العدد الاجمالي بحوالي ٥٠٠٠٠ في نهاية ١٩٧٦ ، والاحتياجات التي يجب تلبيتها في منطقة تجعل فيها الظروف المناخية حاليا ، من المستحيل تقريبا القيام بالزراعة وتربية الماشية ، طلبت الحكومة الجزائرية الى المفوض السامي الاضطلاع ببرنامج واسع النطاق لتقديم المساعدة المادية . وتبعاً لذلك ، قام الأمين العام للأمم المتحدة بتعيين المفوض السامي منسق المساعدة الانسانية المقدمة من منالومة الأمم المتحدة الى الجزائر لصالح اللاجئين الصحراويين .

٩٩ - ولهذا قام المفوض السامي ، في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٦ ، بمناشدة الحكومات بأن تقدم دعماً ، تقوم اليه الحاجة الماسة ، لبرنامج للمساعدة الانسانية في تندوف ، تضطلع به مفوضية شؤون اللاجئين . وبحلول نهاية العام ، تم تقديم أو عقد حوالي ٣٢٢ مليون دولار ، منها ١٣٣ مليون دولار نقداً ، لتحقيق هدف يبلغ ٥٧٢٥٠٠٠ دولار نقداً و ١٠٠٠٠٠ طن من الأغذية العينية . وقد تم انفاق مبلغ ١٣٣ مليون دولار عن طريق الهلال الأحمر الجزائري لتقديم ما تقوم اليه الحاجة الماسة من المؤن الغذائية ، والمأوى ، ومواد الغوث الأخرى ، والمؤن الطبية والنقل . وقد شملت التبرعات العينية القمح ، والدقيق ، والحبوب ، والحليب ، وزيت الطعام والبلح .

١٠٠ - وفي وقت كتابة هذا التقرير ، كانت الحاجة ما زالت قائمة الى مبلغ (٤) مليون دولار نقداً و ٦٠٠٠٠ طن من الأغذية لمساعدة هذه المجموعة في عام ١٩٧٧ .

١٠١ - وقد تم انفاق حوالي ٥٦٠٠٠ دولار في إطار البرنامج السنوي لمساعدة اللاجئين المسنين والمعوقين من أصل أوروبي ومجموعة صغيرة من اللاجئين من أمريكا اللاتينية . وقد اشتملت تدابير المساعدة على توفير العناية والسكن المؤقت ، والتكاليف الطبية ، والمعونة التكميلية ، ودورات التدريب المهني ، وتعلم اللغات ، والنهوض باعادة التوطين في بلدان أخرى .

(١٥) المرجع نفسه ، الطحق رقم ١٢ (A/31/21) ، الفقرة ١٦٦ .

١٠٢ - وقد أنفقت مفوضية شؤون اللاجئين ما مجموعه ٣ ملايين دولار تقريبا ، بما في ذلك تبرعات عينية ، في الجزائر في عام ١٩٧٦ .

أنغولا

١٠٣ - قامت بعثة مشتركة بين الوكالات ، يرأسها ممثل خاص للأمين العام ، وتألقت من ممثلين من مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومناخمة الصحة العالمية ، بزيارة أنغولا في حزيران/يونيه ١٩٧٦ ، تلبية لطلب وجهته حكومة أنغولا الى الأمين العام للأمم المتحدة ، لتقييم الاحتياجات الانسانية وطبيعة وحجم المساعدة المطلوبة من المجتمع الدولي لحل المشاكل الملحة المتصلة باعادة توطين واعادة تأهيل حوالي مليون شخص مشرد ، بما فيهم انغوليون من اللاجئين العائدين والأشخاص المشردين في أنحاء البلاد . وقد أفضت البعثة ، التي ترأسها السيد دافيدسون نيكول ، ثلاثة أسابيع فسي أنغولا وحددت هذه الاحتياجات في ميادين الصحة ، والمؤن الغذائية ، والزراعة ، والتعليم .

١٠٤ - وقد قام الأمين العام ، في أعقاب زيارة البعثة المشتركة بين الوكالات ، بتعيين المفوض السامي بصفته منسق برنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الانسانية الى أنغولا ، التي تتركز على توطين اللاجئين العائدين والأشخاص المشردين . وفي ٢٣ آب/اغسطس ، قام المفوض السامي بالتشاور مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ، بتوجيه نداء الى حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة لتقديم تبرعات صوب هدف مالي يبلغ ٣٢٥ مليون دولار نقدا وحوالي ٤٨٠٠٠ طن من المؤن الغذائية لبرنامج قصير الأجل لتقديم المساعدة . وكان من المفهوم في وقت توجيه النداء أن الأعضاء الآخرين في وكالات الأمم المتحدة المعنية سيحاولون تعبئة الموارد المدلوبة لنواحي البرنامج المتصلة مباشرة بالمسؤوليات المحددة لمنازلاتهم . وكان قد تم حتى ٣١ آذار/مارس ١٩٧٧ ، تقديم أو عقد مبلغ ١١٦ مليون دولار لتلبية الاحتياجات النقدية للبرنامج . وقد تم تقديم ٩٧ مليون دولار من ذلك المبلغ عن طريق منالومة الأمم المتحدة ، بما فيها أربعة ملايين دولار مقدمة من مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة . و ١٩ مليون دولار من بلدان متبرعة على أساس ثنائي . وبلغت قيمة المؤن الغذائية المقدمة أو المعقودة ، حوالي ١٥ مليون دولار ، منها ١٤٩ مليون دولار عن طريق منالومة الأمم المتحدة (بما فيها ٧١ مليون دولار عن طريق مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة و ٣٦ مليون دولار قدمها برنامج الأغذية العالمي) ، وقد تم الرصيد الباقي ، البالغ ١٠٠٠٠٠ دولار بلدان متبرعة على أساس ثنائي .

١٠٥ - وبحلول ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، كانت مفوضية شؤون اللاجئين قد أنفقت ما يبلغ مجموعه حوالي ٣٤ ملايين دولار في إطار هذه العطية الخاصة . وبالإضافة الى ذلك ، تم تقديم مبلغ ٥٠٠٠٠٠ دولار من صندوق الطوارئ في آذار/مارس ١٩٧٦ لمساعدة حكومة أنغولا في تلبية الاحتياجات الفورية للأشخاص المشردين .

مصر

١٠٦- بلغ مجموع عدد اللاجئين في مصر زهاء ٤٠٠٠ لاجيء في نهاية عام ١٩٧٦ ، وهم بصورة رئيسية من الأرمن العديمي الجنسية واللاجئين من أصل أوروبي ، والطلاب اللاجئين الافريقيين . وقد أنصبت أنشطة مفوضية شؤون اللاجئين بصورة رئيسية على توفير مساعدة التوطين المحلي بما في ذلك منح التوطين والمساعدة الطبية الرئيسية ، بما فيها رسوم طب الاسنان والعطيات الجراحية وعلاوات شهرية منتظمة للمعوزين . وقد شملت التدابير الأخرى تقديم خدمات استشارية لمساعدة اللاجئين على التغلب على صعوبات التوطين المحلي الأولية ، وتقديم معونة تكميلية لتلبية الاحتياجات الطارئة ، لاسيما العناية الطبية ، وتقديم مساعدة إعادة التوطين . وتم انفاق حوالي ٢٢٠٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٦ في اطار البرنامج السنوي ، في حين تم توفير ١٦٠٠٠٠ دولار من الصناديق الاستئمانية ، بما فيها حساب التعليم ، لتقديم منح دراسية على مختلف المستويات ، وعلاوات معيشة وعلاوات تعليم مختلفة وكذلك رسوم الدراسة والتسجيل الجامعيين .

اثيوبيا

١٠٧- قدر عدد اللاجئين في اثيوبيا في نهاية عام ١٩٧٦ بحوالي ١٠٧٠٠ لاجيء ، منهم قرابة ١٠٥٠٠ لاجيء من السودان ، وهم يقيمون حاليا في غندوار وفي منطقة غامبيلا ، والباقيون من أصول مختلفة ، وهم لاجئون فرادي ، يقيمون في أديس ابابا وما حولها .

١٠٨- وخلال معالم عام ١٩٧٦ ، واصلت مفوضية شؤون اللاجئين تقديم المساعدة الى اللاجئين السودانيين في غندوار ، وتعيين مرة أخرى تأجيل نقلهم الى موقع للاستيطان الدائم بسبب صعوبات غير متوقعة . والمفاوضات جارية الآن لتحقيق حل لهذه المشكلة في موعد قريب .

١٠٩- وفي شهر أيار/مايو ١٩٧٦ ، تم انشاء مشروع صندوق طوارئ خاص ، خصص له أكثر من ٢٥٠٠٠٠ دولار بهدف النهوض بحلول دائمة عن طريق العودة الاختيارية الى الوطن أو التوطين المحلي للاجئين السودانيين الجنوبيين في منطقة غامبيلا . وتقوم الحكومة بتنفيذ هذا البرنامج بمساعدة مؤلفين اضافيين ومساعدة تتصل بشؤون الامداد والتموين من مفوضية شؤون اللاجئين . وقدم برنامج الأغذية العالمي مؤنا غذائية للتخفيف من حدة المصاعب المباشرة ، وقدمت مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، مؤنا ومعدات طبية . وقد كانت محاصيل الغلال بحلول نهاية السنة مرضية .

١١٠- وقد اشتمل المشروع أيضا على تقديم المعونة الى ٣٨٠ طالبا في أديس ابابا ، تمت مساعدة البعض منهم على الاستيطان في غامبيلا ، وتمت مساعدة الآخرين على العودة الاختيارية الى الوطن .

١١١- ان تحقيق حلول لمشاكل اللاجئين ومتمسكي اللجوء الفرادي في أديس ابابا ما زال يتعثر بسبب انعدام فرص العمل ، واغلاق المدارس والجامعة وصعوبة الحصول على تراخيص تجارية وتصاريح عمل . ولهذا استلزم الأمر مزيدا من الأموال لتقديم المساعدة الاضافية للعناية الطبية والعناية بالاسنان ، والملبس ، والمأوى واعانات الايجار ، وتكاليف السفر . وقد قامت مفوضية شؤون اللاجئين

أيضا باتاحة أكثر من ١٢ ٠٠٠ دولار من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا لتقديم المساعدة على هيئة أغذية ، وايجار ، وكساء وتعليم ابتدائي للعائلات الالاجئة المعوزة .

١١٢- وبلغ مجموع الانفاق في اطار برنامج عام ١٩٧٦ ٤٧٠ ٠٠٠ دولار تقريبا ، عقد منها حوالي ٤١٣ ٠٠٠ دولار خصصت للتوطين المحلي . وقد بلغ مجموع المخصصات من صندوق الطوارئ ٣٠٥ ٠٠٠ دولار .

غينيا - بيساو

١١٣- في عام ١٩٧٦ ، كان الهدف الأساسي من الأنشطة التي اضطلعت بها مفوضية شؤون اللاجئين في غينيا - بيساو ، هو انجاز المرحلة الثانية من برنامج العودة الاختيارية الى الوطن واعادة التأهيل الذي جرى الاضطلاع به تلبية لطلب الحكومة في تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٤ لتقديم مساعدة لحوالي ١٥٠ ٠٠٠ شخص ، بما فيهم مواطنون مشردون ولاجئون عائدون . وقد شارفت البرامج على الانتهاء بقدر كاف أمكن معه استدعاء الموظفين المسؤولين عن البعثة الى المقر ، تاركا أعمال الادارة الى المكتب الاقليمي لمفوضية شؤون اللاجئين في داكار . ومن المتوقع أن يتم استكمال البرامج التي ما زال العمل جاريا فيها بحلول نهاية عام ١٩٧٧ .

١١٤- وقد اشتملت المساعدة المقدمة في عام ١٩٧٦ على نقل حوالي ١٠ ٠٠٠ شخص (زهاء ٨٤٠٠ شخص من السنغال و ١٦٠٠ شخص من غامبيا) ، ومؤن غذائية قدمها برنامج الأغذية العالمي (٧٠٠ ٠٠٠ دولار) ، وتوفير البذور وغيرها من اللوازم الزراعية لتمكين العائدين من تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال موسم زراعي واحد . وقد تم توفير مرافق صحية أيضا (٧٢٠ ٧٢١ دولار) لكن بناء المراكز الطبية لم يتم كما كان مقرا ، ويرجع ذلك أساسا الى عدم توفر مواد البناء واليـد العاملة المؤهلة .

١١٥- وفي اطار البرنامج السنوي لعام ١٩٧٦ ، بلغ مجموع أموال التبرعات المقدمة الى عمليات غينيا - بيساو ١٣ ٠٠٠ دولار تقريبا ، عقد منها أكثر من ١٠ ٠٠٠ دولار لمساعدة اللاجئين المعوقين و ٢ ٠٠٠ دولار تقريبا لتيسير العودة الاختيارية الى الوطن .

كينيا

١١٦- وبحلول نهاية عام ١٩٧٦ ، قدر مجموع عدد اللاجئين بحوالي ٢٧٠٠ شخص ، بالمقارنة مع ٢٤٥٠ شخصا في عام ١٩٧٥ ، يتألفون الى حد كبير من مجموعات صغيرة من اللاجئين الفردي من مختلف البلدان الذين يعيشون بصورة رئيسية في المناطق الحضرية . وتعكس هذه الزيادة في المجموع تدفق القادمين الجدد من اثيوبيا والتعديلات التي ادخلت على الاحصائيات نتيجة للسياسة الجديدة للحكومة التي تتلخص في الاعتراف بملتمسي اللجوء الوافدين من أوغندا ، والذين يصل عددهم الى حوالي ٧٠٠ شخص .

١١٧- واستمرت هيئة الخدمات المشتركة للاجئين التابعة لكينيا في تولي ادارة المساعدة المقدمة من مفوضية شؤون اللاجئين ، كما استمرت في تقديم المشورة الى اللاجئين ؛ وقد منح اللاجئون

معونة اضافية ومساعدة خاصة بالتعليم ومنح للتوطين المحلي لتمكينهم من اعادة أنفسهم . وقد استفاد اللاجئون من جنوب افريقيا الذين يمرون في كينيا أو الذين ينتقلون تسجيلهم من جانب هيئة الخدمات المشتركة للاجئين التابعة لكينيا أيضا من المساعدة الممولة من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا .

١١٨ - وبلغ مجموع الالتزامات المعقودة في إطار برنامج المساعدة لعام ١٩٧٦ أكثر من ٩٧ ٠٠٠ دولار ، أنفق منها حوالي ٤٩ ٠٠٠ دولار للتوطين المحلي ، و ١٧ ٠٠٠ دولار للمعونة الاضافية وحوالي ١٢ ٠٠٠ دولار لاعادة التوطين ، و ٤ ٠٠٠ دولار للعودة الاختيارية الى الوطن . وبالإضافة الى ذلك ، عقد حوالي ١٠٧ ٠٠٠ دولار من الصناديق الاستئمانية الخاصة ، بما فيها ٦٨ ٠٠٠ دولار تقريبا فيما يتعلق بمنح مكنت ٦٦ طالبا لاجئا من متابعة الدراسة على المستوى الثانوى أو المهني والتقني أو الجامعي .

موزامبيق

١١٩ - تم توسيع نطاق أنشطة مفوضية شؤون اللاجئين لتقديم المساعدة في إطار برنامجها السنوى للاجئين الوافدين من زمبابوى في موزامبيق توسيعا كبيرا في عام ١٩٧٦ بالنظر الى استمرار تدفق هؤلاء اللاجئين على نطاق كبير ، وقد ارتفع عددهم من ١٤ ٥٠٠ لاجئ في نهاية عام ١٩٧٥ الى حوالي ٢٧ ٠٠٠ لاجئ في عام ١٩٧٦ .

١٢٠ - وبالإضافة الى ذلك ، استمرت تنفيذ العمليات الخاصة التي اضطلع بها المفوض السامي في عام ١٩٧٥ لعودة اللاجئين العائدين والأشخاص المشردين الى الوطن واعادة توطينهم .

١٢١ - وتم تقديم اغاثة طارئة وكذلك مساعدة زراعية الى اللاجئين الوافدين من زمبابوى الذين استقروا في ثلاث مستوطنات ريفية تقع في مقاطعات مانیکا ، وسوفالا وتيتي ، لتمكينهم من تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي . وفي أعقاب هجوم قامت به القوات الروديسية على احدى المستوطنات القريبة من الحدود ، قتل خلاله حوالي ٨٠٠ شخص من السكان ، تم اقامة مستوطنة جديدة في موقع أكثر أمانا قرب كيمبوي . وقدمت مفوضية شؤون اللاجئين مساعدة فورية للاجئين في المستوطنة الجديدة على هيئة وسائل نقل ، وأغذية ، وكساء ، وأدوية وأدوات منزلية . بيد أن احتياجاتهم بقيت كبيرة . وملت المستوطنات الأقدم تتطلب معونة دولية كبيرة ، لاسيما للقادمين الجدد الذين يبلغ عددهم حاليا ١ ٠٠٠ لاجئ كل شهر .

١٢٢ - وتبرع برنامج الأغذية العالمي في عام ١٩٧٦ بمعونة غذائية للاجئين تقدر قيمتها بمبلغ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار .

١٢٣ - وقد أُلقت الفيضانات الخطيرة ، التي اجتاحت موزامبيق في شباط/فبراير ١٩٧٧ ، عبئا اضافيا على الموارد المحدودة للحكومة ، ولهذا سيكون من الجوهري الحصول على مزيد من الدعم من المصادر الدولية .

١٢٤ - وتوفر المشاريع الأخرى التي تضطلع بها مفوضية شؤون اللاجئين في موزامبيق مسـاعدة للاجئين الفرادى من مختلف الجنسيات . وقد أقيم مركز زراعي لهؤلاء اللاجئين في مقاطعة تازا في

١٩٧٦ بتمويل من مفوضية شؤون اللاجئين ، وقد وفر هذا المركز عملا للكثير منهم ، وبذلك ساعد على تخفيض عدد اللاجئين الفرادى العاطلين عن العمل في مابوتو .

١٢٥- وبلغ مجموع نفقات مفوضية شؤون اللاجئين على اللاجئين في موزامبيق في اطار البرنامج السنوى خلال عام ١٩٧٦ ، حوالي ٥٧٣ .٠٠٠ دولار ، أنفق منها ٥٦٢ .٠٠٠ دولار لمساعدة التوطين المحلي . وقد خصص مبلغ آخر قدره ٧٥ .٠٠٠ دولار من صندوق الطوارئ .

١٢٦- وقد عمل المفوض السامي في عام ١٩٧٥ ، كما ورد في تقريره الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين (١٦) ، بناء على طلب من حكومة موزامبيق الانتقالية في ذلك الوقت بالتشاور مع الأمين العام ، الى الاضطلاع ببرنامج خصص له مبلغ ٧١٥ .٠٠٠ دولار لاعادة اللاجئين والأشخاص المشردين الى الوطن واعادة توطينهم . وبحلول نهاية عام ١٩٧٦ ، بلغ مجموع التبرعات لهذه العملية الخاصة حوالي ٦٣٤ .٠٠٠ دولار ، بما فيها تبرعات عينية بقيمة ٧٥٥ .٠٠٠ دولار ، منها ٧٢٥ .٠٠٠ دولار تمثل قيمة المواد الخدائية التي قدمها برنامج الأغذية العالمي .

١٢٧- وقد استهدفت التدابير المساعدة المتخذة في عام ١٩٧٦ ، مواصلة أو انجاز المشاريع التي بدأ العمل فيها في عام ١٩٧٥ . وقد شملت هذه المشاريع شراء وسائل نقل لنقل اللاجئين العائدين داخل البلاد ، والمعونة الزراعية والمرافق الصحية ، بما في ذلك أعمال البناء في مركز لرعاية الأطفال . وقد شارفت عملية اعادة اللاجئين الى الوطن على الانتهاء بحلول نهاية العام مع عودة ٣٥٠٠ لاجئ آخر من البلدان المجاورة .

١٢٨- ووصل مجموع نفقات مفوضية شؤون اللاجئين في اطار هذه العملية الخاصة في عام ١٩٧٦ ، الى مبلغ ١٢٨ .٠٠٠ دولار تقريبا ، وبذلك بلغ مجموع ما أنفق على هذه العملية الخاصة منذ الشروع بها في عام ١٩٧٥ أكثر من ١٦٦ .٠٠٠ دولار .

١٢٩- وقد تم الاتفاق ، بالتشاور مع الحكومة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ، على أن تستهدف المرحلة النهائية من برنامج الاعادة الى الوطن واعادة التوطين ، تحقيق أهداف معينة قصيرة الأجل ضمن برنامج الحكومة الشامل لتنمية مراكز الاستقبال السابقة لتصبح مجتمعات قروية ، ففي حين تقوم مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بدعم المشاريع الأطول أجلا .

(١٦) المرجع نفسه ، الفقرة ١٢١ .

الجنوب الافريقي (بوتسوانا ، وسوازيلند ، وليسوتو)

١٣٠- كان للأحداث التي وقعت في الجنوب الافريقي ، لاسيما في جنوب افريقيا وزمبابوى ، أثر كبير على مشاكل اللاجئين ، وخاصة في بوتسوانا ، وفي سوازيلند ، وليسوتو ايضا . وان استمرار تدفق اللاجئين الذين تمنحهم هذه الحكومات اللجوء بصورة سخية يلقي عبئا مفرط الشغل على الموارد المحدودة لهذه البلدان .

١٣١- وفي النصف الاول من عام ١٩٧٦ ، سجلت بوتسوانا تدفقات جديدة صغيرة من اللاجئين الانغوليين والنامبيين . وفيما بعد ، دخلت البلاد أعداد كبيرة من الطلاب اللاجئين من جنوب افريقيا ، وكان ذلك أساسا وهم في طريقهم الى جهات أخرى . ومع أن الحالة المتسعة جعلت من الصعب القيام بعملية تقييم دقيقة ، الا أنه يقدر أن حوالي ٧٠٠٠ لاجيء من ناميبيا وجنوب افريقيا وزمبابوى دخلوا بوتسوانا في عام ١٩٧٦ ، وظل حوالي ٣٠٠٠ لاجيء في البلاد في نهاية العام . وقد اتسمت الأشهر الأخيرة من عام ١٩٧٦ بتدفق متزايد من الأشخاص الوافدين من زمبابوى ، وقد ارتفع هذا الاتجاه ارتفاعا حادا في أوائل عام ١٩٧٧ بوصول مجموعات كبيرة من أطفال المدارس الذين انتقل معظمهم فيما بعد الى بلدان أخرى . وقد أدى التدفق المستمر الى تحويل الموارد القليلة أصلا عن احتياجات التنمية الاساسية ، الى اكتظاظ خطير في المرافق القائمة للاجئين ، لاسيما مركز المرور العابر في فرانسيس تاون .

١٣٢- وفي ليسوتو ، بلغ مجموع الاشخاص القادمين من جنوب افريقيا والمعترف بهم بصفتهم لاجئين حوالي ٢٠٠ لاجيء في نهاية عام ١٩٧٦ وكانوا يتألفون بصورة رئيسية من الطلبة . وقد قبلت الحكومة بصورة سخية كل من كان في استطاعتها أن تستوعبه في مؤسساتها التعليمية على كافة المستويات ، وقامت مؤخرا بطلب المساعدة من المجتمع الدولي كيما تتمكن من مواصلة هذه الممارسة .

١٣٣- وقد بدأ حوالي ٢٣٠ طالبا من جنوب افريقيا يتدفقون الى سوازيلند في ايلول / سبتمبر ١٩٧٦ . وتم قبول أكثرية هؤلاء اللاجئين منذ ذلك الحين في جمهورية تنزانيا المتحدة . وفي نفس الوقت ، يستمر وصول القادمين الجدد الى سوازيلند .

١٣٤- وبالنظر الى الابعاد الخطيرة لهذه المشكلة ، رجت الجمعية العامة ، في القرار ٣١/٢٦ ، من الامين العام أن يتشاور مع حكومات بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو ومع حركات التحرير المعنية ، بقصد اتخاذ تدابير فورية لتنظيم وتقديم مايلزم من المساعدة المالية الطارئة وغيرها من أشكال المساعدة اللازمة للعناية بأولئك الطلاب اللاجئين الذين يدخلون تلك البلدان من جنوب افريقيا واعانتهم وتعليمهم . ولهذا عمد الأمين العام الى تعيين بعثة ، ضمت في عدادها مثلا عن فونونية شؤون اللاجئين ، لتقديم مساعدة الطوارئ للاجئين من جنوب افريقيا ، وقد زارت هذه البعثة ليسوتو وسوازيلند وبوتسوانا في شباط / فبراير ١٩٧٧ . وأشادت البعثة ، في تقريرها الى الأمين العام بالسياسات السخية الخاصة باللاجئين التي تمارسها البلدان الثلاث التي تستقبل اللاجئين ولكنها أعربت عن قلقها بشأن رفاه الطلاب اللاجئين . وقد أوصت البعثة باتخاذ خطوات بمهونة المجتمع الدولي لتحسين تدابير المساعدة والفرص التعليمية وذلك بتوسيع التسهيلات التعليمية (في بوتسوانا وليسوتو) ، وبناء مراكز استقبال وعبور جديدة (في بوتسوانا وسوازيلند) وتعزيز خدمات اسداء المشورة في البلدان الثلاث .

١٣٥- وفي هذه الاثناء قامت مفوضية شؤون اللاجئين بالفعل ، تلبية لنداءات وجهتها الحكومات الثلاث المعنية ، بتخصيص مبالغ مجموعها ٩٦ .٠٠٠ دولار من صندوق الطوارئ لاحتياجات الاغاثة وغيرها من الاحتياجات الفورية . وقد تم الاضطلاع باستعراض لأنشطة مفوضية شؤون اللاجئين لتقديم المساعدة في المنطقة بقصد تأمين المساعدة السريعة والوافية للقادمين الجدد الذين يرجح أن يزداد عددهم زيادة كبيرة ، وتعزيز الترتيبات الخاصة بالموظفين .

١٣٦- وبالإضافة الى معالجة الحالات الطارئة الجديدة واصل المكتب الفرعي لمفوضية شؤون اللاجئين في غابوروني ، الذي يضطلع بالمسؤولية الشاملة عن اللاجئين في بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو ، الاشراف على مشاريع المساعدة للمجموعات الاولى من اللاجئين ، والتي كان معظمها موجودا في بوتسوانا .

١٣٧- وقد اشتملت تدابير المساعدة في اطار البرنامج السنوي في البلدان الثلاث اعانة مشاريع التوطين المحلي الصغيرة ، وتقديم المعونة الاضافية ، وخدمات اسداء المشورة . وفي غربي بوتسوانا تم استكمال عيادة للاجئين والرعايا الناميبين قام بتمويلها مجلس ناميبيا عن طريق مفوضية شؤون اللاجئين وافتتحت رسميا في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ .

١٣٨- وقد تم انفاق ما مجموعه ٢٤٢ .٠٠٠ دولار في الجنوب الافريقي ، انفق منها مبلغ ٥٥ .٠٠٠ دولار في اطار البرنامج الدولي ، ومبلغ ٩١ .٠٠٠ دولار من الصناديق الاستثنائية الخاصة . وقد بلغ مجموع الاموال التي قام بتوفيرها صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا لتقديم المساعدة الاضافية للاجئين ٢٦ .٠٠٠ دولار تقريبا (٢٠ .٠٠٠ دولار لبوتسوانا ، و ٦ .٠٠٠ دولار لسوازيلند ، و ٤ .٠٠٠ دولار لليسوتو) .

السودان

١٣٩- مع حلول نهاية عام ١٩٧٦ ، قدر أن عدد اللاجئين في السودان قد بلغ ١١٠ .٠٠٠ لاجيء ، أي بزيادة ٢٠ .٠٠٠ لاجيء عن الرقم الذي بلغه في عام ١٩٧٥ ، وتعزى هذه الزيادة بصورة رئيسية الى تدفق المزيد من اللاجئين من اثيوبيا . وقد اشتملت المجموعات الأخرى على ٤٥٠٠ لاجيء تقريبا من زائير و ٥٠٠ لاجيء من اوغندا . ويعيش حوالي ٢١ .٠٠٠ من اللاجئين القادمين من اثيوبيا في مستوطنات منظمة في حين استقر الباقون بصورة مستقلة ، وأساسا في مديرية كسلا ، أو تم استيعابهم في مواقع توطين مؤقتة . وقد تركزت أنشطة مفوضية شؤون اللاجئين بصورة رئيسية على مساعدة اللاجئين القادمين حديثا والآخرين الذين استقروا في مراكز مؤقتة ، وعلى دراسة إمكانات انشاء المزيد من المستوطنات الدائمة . وقد ظل اللاجئون الذين يعيشون خارج المستوطنات يتمتعون بنفس خدمات الصحة والخدمات التعليمية وبالخدمات الأخرى التي تقدم الى المواطنين .

١٤٠- وخلال الفترة المستعرضة تمت مساعدة حوالي ٢٨ .٠٠٠ لاجيء اثيوبي في مستوطناتهم في القرى الواقعة في منطقة خنارف ومنطقة الشواك ، أو في مستوطنات مؤقتة في مديرية كسلا . وقد تم أيضا استكمال عملية تقييم اضطلع بها خبراء استشاريون خارجيون لمواقع انشاء مزيد من المستوطنات الدائمة في هذه المديرية . هذا ، وستتمكن مفوضية شؤون اللاجئين ، بفضل انشاء مكتب فرعي

في قضايف في بداية عام ١٩٧٧ ، من متابعة تنفيذ المشاريع عن كثب . واستمر العمل في بناء المدارس خلال عام ١٩٧٦ ، في مستوطنة قلع النحل ، التي نقلت الى ادارة الحكومة في عام ١٩٧٥ .

١٤١- وقد تم خلال الفترة المستعرضة أيضا تقديم مساعدة خاصة باسداء المشورة ، ومعونة اضافية لأكثر من ٢٠٠٠ لاجيء من المعوزين ومنح للعودة الاختيارية الى الوطن ومعونة للتعليم ، بالاضافة الى مناهج تدريبية مهنية مدتها عام واحد للاجئين في المدارس التقنية الثلاث في كسلا .

١٤٢- وقد بلغ مجموع الالتزامات التي عقدتها مفوضية شؤون اللاجئين في السودان في عام ١٩٧٦ حوالي ٨٨٤٠٠٠ دولار ، انفق منها مبلغ ١٢٥٠٠٠ دولار في اطار البرنامج السنوي ، معظمه من أجل المعونة الاضافية (٦٢٥٠٠ دولار) والتوطين المحلي (٤٥٠٠٠ دولار) . وقد بلغ انفاق الصناديق الاستثمانية (بما فيها حساب التعليم) ٣٦٠٠٠٠ دولار ، وانفاق صندوق الطوارئ ، ٢١٧٠٠٠ دولار . وبالاضافة الى ذلك ، ربط حوالي ١٨٢٠٠٠ دولار في عام ١٩٧٦ لانجاز الأنشطة المضطلع بها في اطار برنامج مساعدة العائدين والاشخاص المشردين في جنوب السودان .

جمهورية تنزانيا المتحدة

١٤٣- لما كان الموزامبيقيون الذين آثروا البقاء في جمهورية تنزانيا المتحدة لا يمكن وللموهلة الاولى اعتبارهم بعد الآن مجموعة من اللاجئين ، فانه يمكن اعتبار ان عدد اللاجئين قد انخفض من ١٧١٠٠٠ لاجيء في عام ١٩٧٥ الى ١٤٥٠٠٠ في عام ١٩٧٦ ، وأكبر مجموعة من هؤلاء مجموعة من بوروندي تضم ١٢٧٠٠٠ لاجيء ، يليها مجموعة تبلغ ٢٤٠٠٠ لاجيء من رواندا ، ومجموعة تبلغ حوالي ٣٢٠٠ من أوغندا ، ومجموعات أصغر من زائير أو ملاوي أو جنوب افريقيا أو زمبابوي أو ناميبيا أو اثيوبيا .

١٤٤- ويبلغ عدد اللاجئين البورونديين المقيمين في مستوطنتي أوليانكولو وكاتوبا الآن حوالي ٨٥٠٠٠ في كل من المستوطنتين ، بعد أن سمح بدخول المزيد من اللاجئين من منطقة كيفوما ، وما زالت المستوطنتان اللتان تتم ادارتهما بمقتضى اتفاقات ثلاثية بين الحكومة ورابطة الاتحاد اللوشرى العالمي الخدمة المسيحية التنجنيقية للاجئين ومفوضية شؤون اللاجئين ، تحرزان تقدما مرضيا . بيد أنه سيتم ، بالنظر الى الزيادة الكبيرة في عدد السكان في المستوطنتين على السواء ، الاضطلاع بدراسة استقصائية لقدرتهما على الاستمرار اقتصاديا في المستقبل .

١٤٥- وفي أوليانكولو ، استمر العمل في برنامج واسع النطاق لبناء المرافق الاساسية . وتشتمل المشاريع التي تم انجازها مستوصف ريفي ، ومقر للتعاونية ، ومكتبة للمستوطنة ومدرسة ابتدائية ، في حين بدأ العمل في بناء أربع مدارس أخرى ، ومستوصف ريفي آخر وسوق . وقد تم أيضا الاضطلاع بمشروع طارئ لتنمية المياه وتدابير أخرى لتحسين الامداد بالمياه . بيد أنه ليس من المتوقع أن تكفي هذه التدابير لحل المشكلة تماما . واستمر التشديد في عام ١٩٧٦ على زراعة المحاصيل الغذائية ، بما في ذلك زراعة الذرة ، والمنيهوت ، والبقول ، والبطاطا الحلوة ومختلف الخضروات ومحصول من التبغ لا درار النقد ، ونتيجة لذلك يجري الآن الانتهاء التدريجي للمساعدة التي يقدمها برنامج الاغذية العالمي .

١٤٦- وفي كاتومبا ، حيث تشمل المحاصيل الغذائية أيضا الفول السوداني ، بشكل التبغ والصويا المحاصيل النقدية السائدة . وقد تلقى اللاجئون الذين وصلوا حديثا حصصا غذائية كاملة في عام ١٩٧٦ . ومن المتوقع أن تحقق المستوطنة الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الغذائية بعد موسم عام ١٩٧٧ . ومع نهاية شهر تشرين الاول / اكتوبر ، سيتم تدريجيا إنهاء المساعدة التي يقدمها برنامج الاغذية العالمي .

١٤٧- وقد احرز العمل في انشاء المرافق الاساسية في المستوطنات الواقعة في كينغوا لحوالي ١٠٠٠ لاجيء أوغندي ، وهو مشروع مشترك تقوم به حكومات جمهورية تنزانيا المتحدة ومفوضية شؤون اللاجئين ، تقدم ما طيبا طوال العام بالرغم من نقص بعض مواد البناء الاساسية . ويملك معظم اللاجئين بيوتا بالقرب من حقولهم ، ومع أن الامطار لم تكن غزيرة ، افادت التقارير أن الغلة كانت جيدة لاسيما غلة الذرة .

١٤٨- وقد اشتملت اشكال المساعدة الاخرى في جمهورية تنزانيا المتحدة تدابير لتيسير العودة الاختيارية للوطن للموزامبيقيين ولأفراد وعائلات من مجموعات أخرى يبلغ مجموع عددهم ٣٥٠٠ شخص . ويعيش الموزامبيقيون البالغ عددهم ٢٠٠٠٠ شخص تقريبا والذين ما زالوا في البلاد ، فسي المستوطنات الخمس التي كانت مفوضية شؤون اللاجئين تقوم بمساعدتها من قبل ، والتي اصبحت جميعا الآن قرى " اوجاما " في اعقاب تسليم مستوطنة مپوتا الى الحكومة في شهر حزيران / يونيه ١٩٧٦ .

١٤٩- وتم أيضا تقديم المساعدة الخاصة باعادة التوطين ، والمساعدة الاضافية والمعونة الخاصة بالتعليم الى ٢١٩ من الطلاب اللاجئين في المستوى الثانوي أو الجامعي أو مستوى التدريب المهني . وبالإضافة الى ذلك ، تمكنت مفوضية شؤون اللاجئين ، بفضل صندوقين استئمانيين تبرع بهما أساسا متبرعان من ربط حوالي ٢ مليون دولار تقريبا كمساهمة في بناء مدرسة ثانوية ذات فرعين وتضم قسما للطلبة الداخليين ليضم ٣٢٠ تلميذا ، ومن المتوقع أن يتم بناؤها بحلول شهر آذار / مارس ١٩٧٩ . وتنص الاتفاقية على أن اللاجئين لن يقبلون في المدرسة الجديدة فحسب بل أيضا في المدارس الثانوية في كافة أنحاء البلاد .

١٥٠- وقد بلغ مجموع النفقات في اطار البرنامج السنوي ٢٢٢ مليون دولار ، وقد انفقت بصورة رئيسية على التوطين المحلي .

زائير

١٥١- قدر عدد اللاجئين في زائير في نهاية عام ١٩٧٦ بحوالي ٥١٤٥٠٠ لاجيء ، منهم حوالي ٤٧١٠٠٠ لاجيء أنغولي ، و ١٨٢٠٠٠ لاجيء من بوروندي . ويعتبر الرقم الاخير ، وهو أدنى بكثير من المجموع البالغ ٢٤٠٠٠ لاجيء الذي أوردته التقارير في نهاية عام ١٩٧٤ ، نتيجة للاعداد التي غادرت زائير اختياريا الى بلدان أخرى . ويقدر عدد اللاجئين من رواندا بحوالي ٢٤٥٠٠ لاجيء . وتضم مجموعات اللاجئين الاخرى الأقل عددا زبابويين وناميبيين ولاجئيين من جنوب افريقيا .

١٥٢- وقد تم تقديم المساعدة الغذائية والطبية والتعليمية الى ٢٤٥٠٠ لاجيء أنغولي ممن المعوزين في منطقة زائير الادنى . وبالنظر الى الافواج الجديدة التي تدفقت من انغولا في أعقاب

التطورات التي حصلت هناك ، استخدم مبلغ ١٩٠ . ٠٠٠ دولار من احتياطي البرنامج ومن البرنامج السنوي لعام ١٩٧٦ لتكميل الاعتماد الذي خصص من صندوق الطوارئ في الجزء الاخير من عام ١٩٧٥ وقدره ٣٠٠ . ٠٠٠ دولار ، بغية تلبية الاحتياجات الاساسية لهؤلاء اللاجئين في عام ١٩٧٦ . وقد ربط مبلغ اضافي قدره ١٤٠ . ٠٠٠ دولار تقريبا للمساعدة الطبية والتعليمية للاجئين الانغوليين الفرادى في منطقة كينشاسا .

١٥٣ - وتم في اعقاب القرار الذي اتخذته سلطات زائير بالسماح للاجئين البورونديين في كيفو بالاستقرار في موتامبالا ، نقل ١٨٠٠ لاجيء في صيف عام ١٩٧٦ . وقد اشتملت تدابير المساعدة تقديم المؤن الغذائية ، والمساعدة الطبية والتعليمية والزراعية ، وتنمية المرافق الاساسية الضرورية . وقد اشارت السلطات الى انها ستسمح باعادة توطين ٢٠٠٠ لاجيء في موتامبالا .

١٥٤ - وقد تم تقديم المساعدة الى مجموعات اخرى من اللاجئين البورونديين فيما يتعلق بالصحة والتعليم ، وكذلك معونة التوطين المحلي في ميادين مساعدة التنمية الزراعية وتنمية صيد الاسماك وتنمية المجتمع المحلي .

١٥٥ - وقد اتخذت المساعدة المقدمة الى اللاجئين الفرادى شكلا رئيسيا وهو المنح لتوفير الاغذية ، والكساء والعناية الطبية ، والتدريب المهني ، والعودة الاختيارية الى الوطن والتوطين المحلي ، وكذلك المنح الدراسية والمصروفات المتصلة بها للطلاب الانغوليين والبورونديين والروانديين فسي المستويين الثانوى والجامعي .

١٥٦ - وقد بلغ مجموع النفقات في زائير في عام ١٩٧٦ حوالي ١٥٠٠ . ٠٠٠ دولار ، انفق منها حوالي ٥٨٣ . ٠٠٠ دولار للتوطين المحلي . وبلغ مجموع نفقات الصندوق الاستئماني ٨٥٧ . ٠٠٠ دولار ، بما في ذلك حساب التعليم . وقد قدم صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ٣٥٠٠ دولار تقريبا .

زامبيا

١٥٧ - بلغ عدد اللاجئين في زامبيا في نهاية عام ١٩٧٦ ، وفق التقديرات الحكومية ٣٣٦٠٠ لاجيء ، منهم ٢٨٠٠٠ انغولي تقريبا ، و ٣٣٥٠٠ نامبيي ، و ٣٦٠٠ لاجئا من جنوب افريقيا . بالاضافة الى ذلك ، مازال عدد متزايد من الزمبابويين يدخل زامبيا . وقد تم اجراء مناقشات مع سلطات زامبيا ومع حركات التحرير الزمبابوية بغية تقديم المساعدة حيثما تقتضي الضرورة .

١٥٨ - وارتفع عدد اللاجئين الذين يقيمون في مستوطنة مهييا الريفية من ٨١٠٠ لاجيء في عام ١٩٧٥ الى ١٠٦٠٠ لاجيء في عام ١٩٧٦ في اعقاب تدفق افواج جديدة من انغولا . وفي اوائل عام ١٩٧٦ ، وصل حوالي ٢٦٠٠ لاجيء جديد الى مناطق الحدود وتم نقلهم الى مهييا ، في حين نقلت مجموعة جديدة اخرى ، يبلغ عددها حوالي ٨٠٠ لاجيء ، دخلت البلاد في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ ، الى المستوطنة في اوائل عام ١٩٧٧ .

١٥٩ - وقد اقتضت هذه الاحداث الجمع بين عطية الحصول على الاراضي المسقطه لعام ١٩٧٦ ،

وزيادة مستويات مساعدة التوطين لاستيعاب القادمين الجدد ، بما في ذلك توسيع المرافق الأساسية ، وتطهير اراض جديدة ، وتقديم مؤن الطوارئ الغذائية والخدمات الصحية الاضافية . وقد اشتملت البرامج الانمائية التي تم الاضطلاع بها على انشاء برك للاسماك ، وورش للنجارة ، وتعاونيات للمطاحن وعقد مناهج تدريبية في الحرف المنزلية للنساء . وقد شجع وجود عدد كبير من اللاجئيين الحضريين بين القادمين الجدد على تخطيط أنشطة أكثر تنوعا مثل الصناعة الخفيفة والاعمال التجارية الصغيرة .

١٦٠- وقد تمت زيادة الاعتماد الاولي البالغ ٥٠٠٠٠ دولار بمبلغ ٦٣٣ ٢٢٥ دولارا من احتياطي البرنامج لعام ١٩٧٦ ، وذلك لتغطية الاحتياجات في المستوطنة ، بما في ذلك تقديم المساعدة الى القادمين الجدد ولتعويض حكومة زامبيا عن نفقات نقل القادمين الجدد . وقد تمت زيادة مجموع الاعتماد المنقح البالغ ٦٣٣ ٢٧٥ دولارا ، الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها السابعة والعشرين ، بمبلغ آخر قدره ٣٢ ٢٦٩ دولارا من احتياطي البرنامج و ٤٠٠٠٠ دولارا بالنقل بين الاعتمادات . وقد تم برنامج الاغذية العالمي المؤن الغذائية الطارئة . وقام شركاء مفوضية شؤون اللاجئين في اطار الاتفاق الثلاثي الذي انشئت مستوطنة مهيبا بموجبه ، وهم الحكومة والمؤسسة اللوثرية العالمية / الخدمة المسيحية الزامبية للاجئين ، وهي الوكالة المنفذة ، بتقديم تبرعات دعم تعادل ١٨٤ ٠٠٠ دولار و ٤٨ ٥٠٠ دولار على التوالي .

١٦١- وقد استمرت حالة اللاجئين الفرادى الذين يعيشون في المناطق الحضرية ، لاسيما في لوساكا ، في التدهور بالنظر الى تكاليف المعيشة الآخذة في الارتفاع والنقص الحاد في فرص العمالة . وقد ساهمت خدمة لاسدا المشورة ، تم انشاؤها في كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ بموجب اتفاق ثلاثي بين المجلس المسيحي لزامبيا ، وصندوق التبادل الجامعي الدولي ومفوضية شؤون اللاجئين ، في حل بعض الحالات الفردية العاجلة للغاية . بيد أن القسم الأكبر من نفقات مفوضية شؤون اللاجئين خصص لتقديم العناية والاغالة .

١٦٢- وخلال عام ١٩٧٦ وأوائل عام ١٩٧٧ ، تدفقت افواج كبيرة من اللاجئين ، كانوا بصورة رئيسية من الطلاب القادمين من المراكز الحضرية في جنوب افريقيا وزمبابوى ، الذين عبروا بوتسوانا في طريقهم الى زامبيا . وتعمل مفوضية شؤون اللاجئين بالتعاون الوثيق مع الحكومة وحركات التحرير على تقديم مساعدات الاغالة وايجاد اماكن للمدارس لأولئك الطلاب الذين يرغبون في متابعة دراستهم . وما زالت مفوضية شؤون اللاجئين تقوم أيضا بتقديم المساعدة الخاصة بالتعليم فوق الابتدائي ، بما في ذلك تقديم منح دراسية للتدريب التقني والمهني للاجئين من جنوب افريقيا وغيرهم من مجموعات اللاجئين . وبالإضافة الى ذلك ، تم تعزيز الاتصالات مع المنظمة الشعبية لجنوب غربي افريقيا (سوابو) لتقديم المساعدة الى اللاجئين النامبيين في زامبيا . وقد استمر التعاون مع مكتب مفوض الامم المتحدة لناميبيا ، لجنة التنسيق لتحرير افريقيا وهي تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية المعنية ، ومع المنظمات غير الحكومية ، لاسيما المجلس المسيحي لزامبيا ، والخدمة المسيحية الزامبية للاجئين ، وصندوق التبادل الجامعي الدولي .

١٦٣- وقد بلغ اتفاق الحكومة الزامبية في عام ١٩٧٦ على الأنشطة الخاصة باللاجئين ، بالرغم من مشاكلها الاقتصادية الخاصة والدعم الكبير الذي تقدمه لكفاح التحرير في الجنوب الافريقي ، حوالي ٢٤٩ ٠٠٠ دولار ، استخدمت بصورة رئيسية لتقديم الاراضي والخدمات ومؤن الطوارئ الغذائية .

١٦٤- ومن مجموع الالتزامات التي عقدتها مفوضية شؤون اللاجئين لزاميا وبالغمة ٠٠٠ ٦٦١ دولار ، ربط مبلغ ٠٠٠ ٥٦ دولار تقريبا للتوطين المحلي . وقد بلغ اتفاق الصندوق الاستئماني ، بما في ذلك حساب التعليم ، ٠٠٠ ٢٥٥ دولار تقريبا ، وقد تم توفير مبلغ قدره ٠٠٠ ٢٥ دولار تقريبا من صندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا لتقديم المساعدة الى اللاجئين من جنوب افريقيا خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧ .

البلدان الاخرى في افريقيا

١٦٥- قدر عدد اللاجئين الذين تهتم بهم مفوضية شؤون اللاجئين في مختلف البلدان الافريقية الاخرى في نهاية عام ١٩٧٦ بنحو ٠٠٠ ٣٠٠ لاجي .

١٦٦- وقد قدر عدد اللاجئين في بلدان افريقيا الوسطى بنحو ٠٠٠ ٩٠ لاجي ، يشملون لاجئين من غينيا الاستوائية وانغولا . وقد ساعدت مشاريع المساعدة التي اضطلعت بها مفوضية شؤون اللاجئين في المنطقة على تيسير التوطين المحلي بصورة رئيسية . وقد استمر تقديم المساعدة الى اللاجئين الفرادى من مختلف الاصول الذين يعيشون في المناطق الحضرية عن طريق المشاريع المتعددة الاغراض التي تشمل المعونة الاضافية ، والتوطين المحلي ، واعادة التوطين والعودة الاختيارية الى الوطن . وقد قام بادارة هذه المشاريع الممثل المقيم لبرنامج الامم المتحدة الانمائي . وبلغ مجموع الالتزامات التي عقدت بمقتضى برنامج عام ١٩٧٦ لتقديم المساعدة ولصندوق الطوارئ في هذه البلدان حوالي ٠٠٠ ١٠٠ دولار . وقد تم كذلك تخصيص مبلغ ٠٠٠ ١٤ دولار من حساب التعليم لتقديم منح دراسية الى الطلاب النامبيين في جمهورية الكاميرون المتحدة .

١٦٧- وبلغ عدد اللاجئين ٢٠٠ لاجي في تونس ، و ٥٠٠ لاجي في المغرب . واشتملت نفقات البرنامج على تقديم المساعدة الى اللاجئين المسنين والمعونة الاضافية الى الطلاب اللاجئين .

١٦٨- وفي شرق افريقيا (١٧) ، ظل عدد اللاجئين ثابتا على نحو ٠٠٠ ١٧٠ لاجي كان حوالي ٠٠٠ ٥٠ لاجي منهم يعيشون في بوروندي ، و ٧٥٠٠ لاجي يعيشون في رواندا ، و ١١٣٠٠٠ لاجي يعيشون في اوغندا .

١٦٩- وفي بوروندي ، اشتملت تدابير المساعدة بصورة رئيسية على تعزيز مستوطنة بوكيما ، حيث تم توطين معظم القادمين مؤخرا ، وتقديم المساعدة الى اللاجئين الفرادى المعوزين في المراكز الحضرية ، ودعم خدمة اسداء المشورة في بوجومبورا . وقد انفق ما مجموعه ٠٠٠ ١٦٢ دولار بمقتضى البرنامج السنوي لتقديم مساعدة من هذا النوع ، في حين استخدم مبلغ يزيد عن ٠٠٠ ٦٩ دولار من الصناديق الاستئمانية ، بما في ذلك حساب التعليم ، لتمويل منح دراسية ومصروفات تتصل بها لطلاب المدارس الثانوية والطلاب الجامعيين .

(١٧) باستثناء جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا .

١٧٠- وفي رواندا ، كانت تدابير المساعدة بمقتضى البرنامج السنوى تتصل اساسا بتعزيز المشاريع السابقة في المستوطنة الريفية في موتارا ، وتقديم المساعدة الى ٦٠٠ من اللاجئين الفرادى المعوزين والى طلاب المدارس الثانوية والطلاب الجامعيين .

١٧١- وقد حقق معظم اللاجئين في اوغندا درجة من الاكتفاء الذاتى من الناحية الاقتصادية تماثل ما حققه السكان المحليون . وقد اشتملت تدابير المساعدة على تقديم المساعدة الانمائية ، والمساعدة على التوطين المحلى ، واعادة التوطين ، والعودة الاختيارية الى الوطن والتعليم ، في حين استخدم مبلغ ٧٤ ٠٠٠ دولار من الصناديق الاستثمارية لمساعدة الطلاب اللاجئين ، بما فيهم الطلاب القادمين من جنوب افريقيا وناميبيا . وقد انفقت مفوضية شؤون اللاجئين ما مجموعه ٢٠٠ ٠٠٠ دولار تقريبا في عام ١٩٧٦ في رواندا و اوغندا ، انفق منه مبلغ ٥٨ ٥٠٠ دولار في اطار البرنامج السنوى ومبلغ ١٤١ ٠٠٠ دولار من الصناديق الاستثمارية ، بما في ذلك حساب التعليم .

١٧٢- وفي البلدان المعنية في غرب افريقيا ، قدر عدد اللاجئين في نهاية عام ١٩٧٦ بنحو ٤١ ٠٠٠ لاجئ ، كان حوالي ٣٧ ٠٠٠ منهم يعيشون في السنغال . وقد اعيد حوالي ١٠ ٠٠٠ لاجئ من السنغال الى الوطن بصورة اختيارية في عام ١٩٧٦ ؛ وتلقى أولئك الذين ظلوا في السنغال مختلف أنواع المساعدة عن طريق صندوق متعدد الاغراض خصص له مبلغ ٢٣ ٥٠٠ دولار وتقوم بادارته اللجنة الوطنية لمعونة اللاجئين . وبالإضافة الى ذلك ، وفرت صناديق استثمارية تبلغ ميزانيتها ٤٦ ٠٠٠ دولار ، بما فيها اعتمادات مخصصة من حساب التعليم ، منحا دراسية لطلاب من مختلف الاصول الوطنية .

١٧٣- وقد تم تقديم المساعدة الى ٤ ٠٠٠ لاجئ في البلدان الاخرى في غرب افريقيا ، وهي بنن ، وتوغو ، وساحل العاج ، وسيراليون ، وغامبيا ، وغانا ، وفولتا العليا ، وليبيريا ، ومالسي والنيجر ، ونيجيريا ، لتوطينهم محليا او لاعادة توطينهم أو عودتهم الاختيارية الى الوطن عن طريق مشاريع متعددة الاغراض يقوم بادارتها الممثلون المقيمون لبرنامج الامم المتحدة الانمائي في كل من هذه البلدان . وقد تم انفاق ما مجموعه ٧٦ ٥٠٠ دولار في اطار البرنامج السنوى ، في حين استخدمت اموال استثمارية يبلغ مجموعها ٩٩ ٨٠٠ دولار لمساعدة الطلبة الجامعيين .

الفصل الرابع

أنشطة المساعدة في القارة الأمريكية

ألف - أمريكا اللاتينية

مقدمة

١٧٤- بلغ الرقم الاجمالي للاجئين في أمريكا اللاتينية حوالي ١١٢.٠٠٠ لاجيء في نهاية عام ١٩٧٥. وظل عدد اللاجئين المنحدرين من أصل امريكي لاتيني ثابتا في مستوى يتراوح بين ٢٩.٠٠٠ و ٣٠.٠٠٠ لاجيء، ذلك ان عدد الوافدين الجدد من كثير من بلدان أمريكا اللاتينية قد عوض باعادة توطين اللاجئين السابقين في قارات اخرى. وبلغ مجموع اللاجئين المنحدرين من أصل اوروبي ٨٢.٠٠٠ لاجيء تقريبا، وبذلك يكون قد انخفض بنحو ٥.٠٠٠ لاجيء بالمقارنة مع عام ١٩٧٥، نتيجة الوفاة والتجنس في المقام الأول. ولم يأت عمليا أى لاجيء من أصل اوروبي خلال ذلك العام. ومما يذكر ان الاطفال المولودين في بلدان أمريكا اللاتينية يكتسبون تلقائيا جنسية البلد مسقط رأسهم (بحكم مسقط الرأس)، لذلك لم تحدث أية زيادة طبيعية في عدد اللاجئين.

١٧٥- وتركزت الجهود التي بذلتها مفوضية شؤون اللاجئين في عام ١٩٧٦ على اللاجئين من ابناء أمريكا اللاتينية، بينما استمرت مشروعات صغيرة للاجئين الاوروبيين، وخاصة البسنين منهم والمعوقين. وتمركزت أنشطة المساعدة الى حد كبير في الارجننتين، التي استقبلت اعدادا ضخمة من اللاجئين من ابناء أمريكا اللاتينية. وخلال عام ١٩٧٦، تمكنت مفوضية شؤون اللاجئين، بمعونة اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الاوروبية، التي اعدت ترتيبات النقل، من مساعدة مايريو على ٤.٠٠٠ منهم على اعادة التوطين، على الخصوص في بلدان اوروبية واعداد ضخمة منهم في استراليا والجزائر وكندا، ونيوزيلندا، وفي بلدان اخرى من أمريكا اللاتينية. بيد أنه كان لا يزال هناك من ٤.٠٠٠ الى ٥.٠٠٠ لاجيء ينتظرون في نهاية ذلك العام، فرصة سانحة لكي يستقر بهم المقام في بلد آخر.

١٧٦- ونظرا للزيادة الهائلة في حجم أعمال المكتب الاقليمي لأمريكا اللاتينية، نتيجة للتطورات التي شهدتها المنطقة، والتي كانت شديدة الوطأة على حالة اللاجئين، فقد اتخذت تدابير لتعزيز وجود مفوضية شؤون اللاجئين هناك، ولاسيما بإنشاء مكتب اقليمي لشمال غرب أمريكا الجنوبية. ويشمل المكتب، الذي يقع مقره في بسيرو، خمسة من البلدان الاثنى عشرة التي شملها الى حد الآن مكتب بوينوس ايريس، أي اكوادور وسورينام وغيانا وفنزويلا وكولومبيا، بالإضافة الى بسيرو.

الارجنتين

١٧٧- يصل عدد اللاجئين الامريكيين اللاتينيين المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين فسي الارجنتين قرابة ١١.٠٠٠ في مجموعه، وهذا اكبر عدد عرفه اى بلد آخر، منهم ما يناهز ٨٠ في المائة من الشيليين، ومعظم الباقيين من اوروغواي. وتضمنت اشكال المساعدة المقدمة رعاية واعالة ما يقرب من ٦.٠٠٠ لاجيء كانوا ينتظرون اما مغادرة الارجنتين أو الحصول على الاقامة الدائمة،

والذين لم تكن لهم وسيلة أخرى للعيش ، وذلك بفضل معونة الوكالات الخيرية عن طريق لجنة تنسيق وهي لجنة العمل الاجتماعي . ومثلت تلك المساعدة عبئا ماليا كبيرا على مفوضية شؤون اللاجئين . ومدت الوكالات الطوعية أيضا يد المساعدة من أجل إيجاد حلول دائمة في شكل مساعدة على الاسكان واعانة اللاجئين الامريكيين اللاتينيين الذين قبلوا في الارجننتين بصفة دائمة على أن يحترفوا مختلف المهن أو ضروب التجارة . وخلال الفترة المستعرضة تابعت مفوضية شؤون اللاجئين بنشاط مع الحكومة مسألة منح رخص الإقامة للاجئين . وكان من بين أشكال المعونة المقدمة للاجئين في الارجننتين المساعدة القانونية وغير ذلك من اسداء المشورة والمساعدة على التعليم .

١٧٨- وفي حين تستمر الجهود ، بالتعاون مع السلطات الارجننتينية ، لإيجاد امكانيات التوطين في البلاد ، فان إعادة التوطين عن طريق الهجرة ، هي في معظم الحالات ، من انسب الحلول ، أو هي بالفعل الحل الوحيد المعقول ، للمشاكل التي يواجهها اللاجئون في أمريكا اللاتينية . وقد أدى تزايد عدد اللاجئين الامريكيين اللاتينيين ، الى جانب مشاكل الامن والنظام العام في البلاد الى خلق الصعوبات للسلطات ، ولللاجئين انفسهم ، وللمعنيين بعمل اللاجئين في الارجننتين . ولم تؤثر أعمال العنف الواسعة النطاق التي وقعت في الارجننتين على المواطنين الارجننتيين فحسب ، وانما أيضا على المقيمين الاجانب ، ومنهم اللاجئون . واستدعى ذلك القيام بنشاط مكثف ، ليس في ميدان الحماية فحسب ولكن أيضا لإعادة التوطين . وفي يوم ٢٢ حزيران / يونيه ، وجه المفوض السامي نداة خاصة الى اربع وثلاثين حكومة ، يسترعي انتباهها الى الحالة المستعجلة التي يواجهها اللاجئون في الارجننتين والحاجة الى اتاحة فرص خاصة لإعادة التوطين . وقد اعيد توطين قرابة ٢٣٠٠ لاجيء في عام ١٩٧٦ ، من الارجننتين ، مقابل مجموع تجاوز ٢٥٠٠ سجل جديد خلال العام . وكانت لاتزال هناك حاجة ماسة الى المزيد من فرص إعادة التوطين وقت كتابة هذا التقرير .

١٧٩- وبلغ مجموع نفقات مفوضية شؤون اللاجئين في الارجننتين ٣٢٥ مليون دولار ، منها حوالي ٢٦ مليون دولار للاعانة الانسانية و ٤٠٠٠٠٠ دولار تقريبا لإعادة التوطين .

شيلي

١٨٠- بعد ان تم في اذار / مارس ١٩٧٦ اغلاق اخر الملاجئ الآمنة التي انشئت لايواء اللاجئين في انتظار الرحيل ، بعد الحوادث التي شهدتها شيلي في ايلول / سبتمبر ١٩٧٣ ، تركزت الأنشطة في سانتياغو ، على جمع شمل افراد الاسر الباقين في شيلي مع ارباب الاسر اللاجئين الذين استوطنوا بلدا آخر . وقد تمت المساعدة القانونية والمشورة والاعانة الانسانية للوافدين من المقاطعات في سانتياغو في انتظار رحيلهم الى وجهتهم النهائية . وخلال عام ١٩٧٦ ، جمع زهاء ١٥٠٠ من افراد الاسر مع ارباب أسرهم ، فوصل بذلك عدد الذين غادروا شيلي تحت رعاية مفوضية شؤون اللاجئين منذ حوادث ١٩٧٣ الى حوالي ٧٣٠٠ .

١٨١- وقد تمت مساعدة في شكل المأوى والغذاء ، والملابس الدافئة ، والبطانيات والاعانة الطبية الى ٥٠ لاجئا من بلد مجاور لاندو شيلي وارسلتهم السلطات الى الجزء الجنوبي من البلاد فسي انتظار إعادة توطينهم او عودتهم الاختيارية الى الوطن . وفي نهاية العام ، مكث في شيلي ١٦ من اولئك اللاجئين ، واعيد توطين الباقين أو عادوا اختياريا الى وطنهم .

١٨٢- وتم توفير المساعدة للاجئين الأمريكيين اللاتينيين عن طريق مؤسسة الكنائس المسيحية للاعانة الاجتماعية . بينما مدت شتى المنظمات غير الحكومية يد المساعدة للاجئين الاوروبيين .

١٨٣- ووصل مجموع نفقات مفوضية شؤون اللاجئين في شيلي الى ٧١٦ .٠٠٠ دولار ، منها ٦٠٥ .٠٠٠ دولار لتشجيع اعادة التوطين ، وانفق مبلغ ٤٩ .٠٠٠ دولار من أجل المعونة الاضافية .

بيرو

١٨٤- بلغ عدد اللاجئين في بيرو ، المسجلين لدى " اللجنة السكونية للعمل الاجتماعي " ، وجلبهم من الشيليين ، قرابة ٤٠٠ لاجئ في نهاية عام ١٩٧٦ . وكان هناك ايضاً عدد من اللاجئين الجدد غير المسجلين ، وهذه مشكلة تبحثها حكومة بيرو ، وقد قبل جميع اللاجئين في بيرو بصفة مؤقتة ، دون أن يخول لهم حق العمل ، على أساس انه سيعاد توطينهم في أقرب وقت ممكن في بلدان أخرى . ورغم ان البحث عن فرص لاعادة التوطين كان حثيثاً ، وان حوالي ٢٨٠ لاجئ قد قبلوا في بلدان أخرى في عام ١٩٧٦ ، فان متوسط المعدل الشهري لاعادة التوطين انخفض من ٥٠ في الشهر في عام ١٩٧٥ وأكثر من ١٥٠ في الشهر في عام ١٩٧٤ الى ٢٤ في الشهر خلال عام ١٩٧٦ . وخلقت هذه الحالة شعوراً بالقلق في أوساط اللاجئين .

١٨٥- وبلغ مجموع النفقات في شيلي حوالي ٤١٩ .٠٠٠ دولار ، ربط منها ٢٩٠ .٠٠٠ دولار لتوفير الغذاء والمأوى والرعاية الطبية بواسطة الوكالات الخيرية والحكومية للاجئين في انتظار رحيلهم .

البلدان الاخرى في امريكا اللاتينية

١٨٦- وتم توفير المساعدة ايضاً للاجئين في بلدان من امريكا اللاتينية غير الارجنتين ، وبيرو ، وشيلي ، وفي تلك البلدان الاخرى قدر العدد المجمع للاجئين فيها بما يربو على ٦٠ .٠٠٠ شخص في نهاية ١٩٧٦ . وكان من بينهم ٥٠ .٠٠٠ لاجئ تقريباً من أصل اوروبي ، يعيشون بالدرجة الاولى في اوروغواي ، والبرازيل ، وفنزويلا ، والباقون من اصل امريكي لاتيني . معظمهم في اكوادور ، وبنما ، وفنزويلا ، وكوبا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، والمكسيك . واستفاد المسنون والمعوقون اساساً من الاعانة التي تقدمها مفوضية شؤون اللاجئين للاجئين الاوروبيين ، بتوفير الاقساط السنوية والرعاية الطبية والمؤسسية . اما ذوى المقدرة الجسدية فقد دفعت لهم اعانات مالية للاسكان واستقروا في الحرف والتجارة . وتلقى اللاجئون الأمريكيون اللاتينيون اعانة طارئة ومساعدة لتحقيق اندماجهم المحلي أو اعادة توطينهم ، في بعض الحالات ، ووفرت ايضاً المشورة والمساعدة الثانوية .

١٨٧- وبلغت نفقات مفوضية شؤون اللاجئين ٢٧٥ .٠٠٠ دولار ، انفق منها ١٣٨ .٠٠٠ دولار على تدابير التوطين المحلي و ١٧٠ .٠٠٠ دولار في الاعانة الاضافية مثل المأوى والغذاء والرعاية الطبية .

١٨٨- ووصل مجموع النفقات في امريكا اللاتينية الى ٧ ملايين من الدولارات ، منها اكثر من ١ مليون دولار لاعادة التوطين ، و ٢٧٧ مليون دولار للاعانة الاضافية .

باء - أمريكا الشمالية

١٨٩ - كانت الولايات المتحدة من أهم البلدان لاعادة توطين الاشخاص المشردين من الهند الصينية منذ عام ١٩٧٥ . ومع حلول ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ، كانت الولايات المتحدة قد قبلت بسخاء دخول أكثر من ٢٠.٠٠٠ هندی صيني مشرد ، في بلادها ، وذلك بوجه خاص بواسطة برامج قامت السلطات مباشرة برعايتها وتنفيذها . وقد تم مفاوضات شؤون اللاجئين المساعدة الى عدد قليل من المعوزين منهم عن طريق احدى الوكالات الخيرية في الولايات المتحدة . وانفق مبلغ ٣٢٨ ٦١ دولارا لهذا الغرض في عام ١٩٧٦ . واتاحت الولايات المتحدة ايضا فرصا متعددة لجمع شمل العائلات ، ولاسيما عائلات الاشخاص المشردين من الهند الصينية ، ولكن ايضا من مناطق أخرى .

١٩٠ - وظل المكتب الاقليمي لمفوضية شؤون اللاجئين ، الذي اقيم في المقر الرئيسي للامم المتحدة ، على اتصال وثيق بحكومة الولايات المتحدة ، وممثلي حكومات أخرى لدى الامم المتحدة . وكذلك مع منظمات حكومية دولية ، بما فيها بعض المؤسسات الاعضاء الاخرى في منظومة الامم المتحدة ، ومع عدد من الوكالات الخيرية . وتناول المكتب أيضا عددا متزايدا من الحالات الفردية وكان مسؤولا عن أنشطة مفوضية شؤون اللاجئين في الاجزاء الناطقة بالانكليزية من منطقة الكاريبي .

١٩١ - وفي اواخر عام ١٩٧٦ ، كان المكتب الفرعي لكندا ، الذي فتح أبوابه خلال الصيف ، منكباً على عدد من القضايا الهامة ، منها تقوية الروابط مع الحكومة والوكالات الخيرية في العديد من الميادين المتصلة بأنشطة مفوضية شؤون اللاجئين ، وخاصة تشجيع فرص اعادة التوطين في كندا ، وتوفير الدعم لبرامج المفوض السامي في شتى ارجاء العالم . وواصلت كندا دعمها القوي لمفوضية شؤون اللاجئين عن طريق المساهمات المالية السخية وأيضا بتيسير فرص متسعة لاعادة توطين اللاجئين .

الفصل الخامس

أنشطة المساعدة في آسيا

ألف - التطورات العامة

١ - ملاحظات تمهيدية

١٩٢ - كانت أنشطة مفوضية شؤون اللاجئين في آسيا ، خلال عام ١٩٧٦ ، تتعلق في الدرجة الاولى بالعمليات الخاصة التي تم الاضطلاع بها في الاطار الكلي لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة بتوفير المساعدة على اعادة التأهيل المقدمة لمجموعات كبيرة من الاشخاص المشردين فـي تايلند وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ولبنان ، ومجموعات أصغر في بلدان أخرى .

١٩٣ - وتركزت البرامج داخل جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية على تمكين الاشخاص المشردين من أن يحققوا الاكتفاء الذاتي في أقرب وقت ممكن . ووجه البرنامج في تايلند وفي غيرها من بلدان جنوب شرق آسيا نحو توفير الاحتياجات الاساسية للمهنود الصينيين المشردين في انتظار حل دائم لمشاكلهم .

١٩٤ - واتصل احد الاهتمامات الكبرى في عام ١٩٧٦ بالمهنود الصينيين المشردين الذين استمروا في الوصول على متن زوارق صغيرة الى البلدان المتاخمة لبحر جنوب الصين أو الذين أنقذتهم سفن عابرة في البحار العالية ، وقبلوا مؤقتا في أول بلدان موانيء الزيارة . وفي ٢٢ تموز/يوليه ١٩٧٦ ، استرعى المفوض السامي انتباه الحكومات الى هذه المشكلة وطلب اتاحة فرص خاصة لاعادة توطينهم . وفي تلك الاثناء ، واصلت مفوضية شؤون اللاجئين برنامجها للمساعدة في بلدان الملجأ المؤقت ريثما تتم اعادة التوطين في بلدان أخرى (انظر الفقرات ٢٢٢ - ٢٣٢ أدناه) .

١٩٥ - وفي سياق هذه العمليات الانسانية ، انفقت مفوضية شؤون اللاجئين في عام ١٩٧٦ مبلغا اجماليا يربو على ٢٣ مليون دولار ، انفق منها اكثر من ١١٨ مليون دولار في الهند الصينية ، و ٧٩ مليون دولار في تايلند و ١ مليون دولار تقريبا في لبنان . وعقد مبلغ آخر قوامه ٣٩٩ مليون دولار للرعاية والاعالة في بلدان أخرى في جنوب شرق آسيا ومن أجل المهنود الصينيين المشردين الذين يحتاجون الى اعادة التوطين في بلدان أخرى . ومازال المفوض السامي يواصل برامج المساعدة في عام ١٩٧٧ لتلبية طلبات وجهتها الحكومات المعنية ، كما يتضح ادناه في الفروع ذات الصلة بكل بلد .

٢ - العودة الاختيارية الى الوطن

١٩٦ - بينما ظل المفوض السامي مستعدا خلال عام ١٩٧٦ للمساعدة على العودة الاختيارية الى الوطن في آسيا ، فان الحاجة لم تدع الى مثل ذلك العون الا في حالات جد قليلة . ورجع عدد محدود من المشردين الى جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

عن دواعية . ولكن حكومة لا و طلبت من مفوضية شؤون اللاجئين ، على ضوء هذه التحركات ، ان تساعد على تمويل عدد من مراكز استقبال اللاجئين . وهكذا انشئ واحد من هذه المراكز ، بمعونة مفوضية شؤون اللاجئين في مقاطعة سايبوري ، شمال غرب فيبينتيان ، قصد تمكين اللاجئين من العثور عاجلا على أسباب الراحة وعلى الاحتياجات الاساسية ، بما في ذلك الغذاء والهدوء . واستمرت مفوضية شؤون اللاجئين ، حيثما اقتضى الامر ذلك ، في تسجيل واحالة طلبات أولئك الذين يرغبون في العودة الى ديارهم في جمهورية فييت نام الاشتراكية الى حكومة ذلك البلد .

٣ - اعادة التوطين

١٩٧ - وفي غضون عام ١٩٧٦ ، اعيد توطين زهاء ٣٠٠ ٢٩ من المشردين من الهند الصينية في شتى البلدان ، وخصوصا في فرنسا ، التي استقبلت حوالي ١٠٠٠ شخص كل شهر ، والولايات المتحدة . وفي اغلب الاحوال ، وضعت ترتيبات النقل الى بلدان اعادة توطين هؤلاء الاشخاص عن طريق اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الاوروبية . وساهمت مفوضية شؤون اللاجئين بمبلغ ٢٩٥٦٠٠٤ دولار لتغطية التكاليف المتصلة بهذه التحركات .

١٩٨ - ولا يزال البحث جاريا عن امكانيات اعادة توطين كثير من المشردين من الهند الصينية الذين بلغ عددهم نحو ٥٠٠ ٧٧ في مختلف بلدان الملجأ المؤقت في نهاية عام ١٩٧٦ . كما ان حوالي ٢٣٥٠٠ منهم مسجلون لدى مفوضية شؤون اللاجئين في بلدان أخرى .

٤ - التطورات الرئيسية في مختلف البلدان

١ - جمهورية لا و الديمقراطية الشعبية

١٩٩ - واصل المفوض السامي في عام ١٩٧٦ ، بناء على طلب حكومة لا و الديمقراطية الشعبية برنامج مساعدة مفوضية شؤون اللاجئين الرامي الى اعانة الحكومة على برنامجها لاعادة تأهيل نحو ٧٠٠٠٠ من المشردين ، بما في ذلك عودة أكبر عدد ممكن منهم الى قراهم التي جاءوا منها .

٢٠٠ - وفي عام ١٩٧٦ ، تلقى حوالي ٣٥٠٠٠ شخص (أو ٧٠٠٠٠ أسرة) اعانة من مفوضية شؤون اللاجئين . وشملت مساعدة مفوضية شؤون اللاجئين توفير وسائل النقل الجوي والبرى والنهرى ، والتزويد بالاغذية في انتظار استصلاح حقول الارز ، و " ادوات اعادة التوطين " ، ومنها الادوات اليدوية الزراعية الاساسية ، وشباك البعوض واواني الطبخ وغير ذلك من المعدات . وشمل البرنامج أيضا المساهمة في بناء وتجهيز ٦٠ مستوصفا ريفيا .

٢٠١ - و احرز تقدم كبير في عام ١٩٧٦ . والمأمول أن تؤدي تحركات المشردين المخططة لعام ١٩٧٧ الى استكمال برنامج " العودة الى القرى " تقريبا . ولمساعدة الحكومة على بلوغ هذا الهدف ، وافق المفوض السامي على البحث عن أموال للبرنامج في عام ١٩٧٧ . استهداها للحصول على ٢٨٨ ملايين دولار لنقل وتوطين ما يقدر بحوالي ١٠٠٠٠ أسرة (أو ٥٠٠٠٠ شخص) .

- ٢٠٢- وبلغ مجموع النفقات في عام ١٩٧٦ أكثر من ٣ ٨٠٠ ٠٠٠ دولار ، خصص ٤٤٠ ٠٠٠ دولار منها لتحرك المشردين ، و ٤٢٥ ٠٠٠ دولار للغذاء ، و ٧٠٠ ٠٠٠ دولار للرعاية الطبية و ٥٥٤ ٠٠٠ دولار للمعدات الزراعية والمنخات والحريات ، و ١٤١١ ٠٠٠ دولار لشراء مواد البناء ، والشاحنات ، الخ ، ووصلت قيمة التبرعات العينية الى ١٧٠ ٠٠٠ دولار . وبالإضافة الى ذلك ، تم تلقي مساهمات قوامها ١٨٤ ٠٠٠ تقريبا للمشاريع الخارجة عن العملية الخاصة .
- ٢٠٣- وعلاوة على ذلك ، انفق مبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار من برنامج الاعادة الى الوطن واعادة التوطين على مركز استقبال المشردين العائدين .

٢ - لبنان

٢٠٤- وفي كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ ، طلبت حكومة لبنان الى المفوض السامي أن يساعد على معالجة المشاكل التي يواجهها المشردون والمعوزون ، نتيجة للاحداث التي كان البلد مسرحا لها . واستمر برنامج مفوضية شؤون اللاجئين للمساعدة الطارئة داخل الاطار الكلي الذي وضعه الامين العام في شباط /فبراير للمساعدة الانسانية الخاصة المقدمة للبنان ، حيثما ، وعندما توفرت الاموال وسمحت ظروف النقل والامن .

٢٠٥- وبموجب برنامج الامم المتحدة للمساعدة الطارئة ، وفرت مفوضية شؤون اللاجئين مواد المأوى (٥٠٣ ٠٠٠ دولار) ، والمؤن الطبية (٢٠٠ ٠٠٠ دولار) ، والنقل . ونقلت امدادات الاغاثة سواء بحرا ، أو بواسطة التسهيلات التي اتاحتها بدون مقابل ، شركة الخطوط الجوية للشرق الاوسط ، للجنة الدولية للصليب الاحمر ، أو عن طريق ترتيبات التأجير التي وضعتها مفوضية شؤون اللاجئين . وساهمت وكالة خيرية بيطانيات وملابس بلغت قيمتها الاجمالية ٧٦ ٠٠٠ دولار . كما تم توفير مؤن غذائية . ومع نهاية عام ١٩٧٦ ، تم انفاق مبلغ ١ مليون دولار من أجل المساعدة .

٢٠٦- وفي تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ ، بلغ تقدير عدد المشردين ٧٠٠ ٠٠٠ ، وعدد المعوزين ١٥٠٠ ٠٠٠ . وظلت الحالة في لبنان قيد الاستعراض الدائم ، كما خطط بالتشاور مع الحكومة اللبنانية لمزيد من مساعدة الاغاثة يقدم في مستهل عام ١٩٧٧ ، وتموله مفوضية شؤون اللاجئين من الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة لمساعدة لبنان .

٢٠٧- وعلى غرار ذلك ، تأثرت الأنشطة التي تضطلع بها مفوضية شؤون اللاجئين في لبنان بموجب برنامجها السنوي بالاحداث التي شهدتها ذلك البلد . ولم يكن ممكنا انفاق كل الاموال المخصصة لعام ١٩٧٦ . غير ان مايربوعلى ٤٧٥ ٠٠٠ دولار ومنها ١٧٠ ٠٠٠ دولار من الصناديق الاستئمانية ، انفقت في سبيل التوطين المحلي ، وتشجيع اعادة التوطين ، ومشاريع الاغاثة الانسانية للاجئين المعوزين في لبنان . واستمرت الخدمات الاستثمارية ، التي تتولاها وكالات خيرية ، في ارشاد اللاجئين ، وان كانت الاحداث قد اقتضت اقفال المكاتب مؤقتا . ومكنت تدابير اعادة التوطين مجموعة من ٢ ٨٠٠ لاجيء ، لاسيما المنحدرين منهم من أصل اشوري وارمني ، من مغادرة لبنان بغية وضع الترتيبات لاعادة توطينهم الدائم .

٣ - جمهورية فييت نام الاشتراكية

٢٠٨ - واصلت مفوضية شؤون اللاجئين في عام ١٩٧٦ ، بناءً على طلب السلطات ، برنامجها لمساعدة شمال وجنوب فييت نام . وتم تلقي مساهمات من الحكومات بلغت ٧ ٨٠٠ دولار في مجموعها ، تلبية لنداء وجهه المفوض السامي في كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ من أجل المساهمات في سبيل الحصول على مبلغ ١٣ مليون دولار ، وهو الهدف المالي لهذين البرنامجين . وبالمقارنة مع عام ١٩٧٥ ، حينما قامت مفوضية شؤون اللاجئين بتوفير مساعدة الاغاثة أساسا ، فان برنامج عام ١٩٧٦ كان موجهًا في الدرجة الاولى نحو توفير عنصر رئيسي من الخطط الشاملة للحكومة لاعادة التأهيل الدائم للسكان المتأثرين .

٢٠٩ - وعلى اثر انشاء جمهورية فييت نام الاشتراكية في منتصف عام ١٩٧٦ ، ادمج برنامجا مفوضية شؤون اللاجئين في الشمال والجنوب في برنامج قطري واحد .

٢١٠ - وعينت الحاجات والاولويات بالتعاون الوثيق مع السلطات ، كما تم الاتفاق على تركيز المشكل على المناطق المنكوبة بقدر أكبر ، حيث كان للدعم المقدم من مفوضية شؤون اللاجئين أكبر الاثر . وهكذا ركزت المساعدة في المنطقة الشمالية في مقاطعة نغي تين ، وفي المنطقة الجنوبية في المقاطعات الوسطى الثلاث (كوانغ نام - دانانغ ، وبين تری - ثيين ، وداك لاک) وفي المرتفعات الوسطى .

٢١١ - واستأثرت المساعدة الزراعية ، التي اعطيت لها الأولوية ، بالجزء الأعظم من نفقات مفوضية شؤون اللاجئين (٤٢٤ ١٩٦ ٣ دولارا) ، في كل من المنطقتين الشمالية والجنوبية ، وشملت التزويد بالاسمدة الكيماوية ، ومحارث آلية للتشغيل الخفيف والثقيل ، وآلات زراعة الارز ، وغير ذلك من المعدات لمساعدة المشردين على اعادة المزارع الى الانتاج . ونظرا للخراب الواسع الذي دبت في ربوع المنطقة الجنوبية ، فقد دعت الحاجة الى احياء الزراعة ، ووجهت مساعدة مفوضية شؤون اللاجئين نحو الاستجابة لبعض المتطلبات الغذائية الاساسية والكساء والاحتياجات الايوائية للسكان المشردين ، لكي تنفذ تلك الاجزاء من الخطط الشاملة للحكومة التي لا يمكنها تمويلها من مصادرها الخاصة أو غيرها من المصادر الثنائية أو المتعددة الاطراف . هذا وقد شملت تلك المتطلبات ٢ ١٦٠ طنا من حبوب القمح لحوالي ٥٠٠٠٠ شخص يعيشون في المقاطعات الوسطى الثلاث السالفة الذكر ، و ٩٥٠ طنا من صفائح التسقيف المموجة لايواء زهاء ٧٠٠٠ أسرة في المنطقة ذاتها . ومن الالتزامات المعقودة في عام ١٩٧٥ ، شملت تلك المتطلبات ٢٥ مليون متر من القطن الخام لتحويله الى مواد للمبوسات لحوالي ٦٠٠٠٠٠ من الراشدين و ٢٠٠٠٠ طفل ، خاصة في منطقتي سونغ بي وتاي نين الجنوبيتين .

٢١٢ - وتم توفير معدات لصيد الاسماك بلغت قيمتها العينية ٧٢ ٥٠٠ دولار ، وكذلك المساعدة على انشاء مدرسة للتدريب المهني للعمال الزراعيين ، رصدت لها نفوضية شؤون اللاجئين ٢٢٠٠٠٠ دولار . وقدمت مفوضية شؤون اللاجئين ، فضلا عن ذلك ، وبناءً على طلب السلطات ، الى الطلبة المعوزين الذين كانت مستعرض دراستهم للخطر لولا ذلك ، بمعوننة قدرها ٢٠٠٠٠ دولار .

٢١٣- وبلغ مجموع النفقات في عام ١٩٧٦ من أجل تدابير المساعدة المذكورة اعلاه ٠٠٠ ٣٥٥ ٧ دولار . وبالإضافة الى ذلك ، تم تلقي تبرعات نقدية وعينية قدرها ٠٠٠ ٢٧٧ دولار تقريبا لتوفير المؤن الغذائية خارج نطاق البرنامج .

٢١٤- وبناء على طلب الحكومة ، تواصل مفوضية شؤون اللاجئين مساعدتها في عام ١٩٧٧ بموجب برنامج قوامه ٧ ملايين من الدولارات بغية اتمام أو تعزيز المشاريع المضطلع بها وتلبية الاحتياجات المعينة لاعادة التأهيل .

٤ - تايلند

٢١٥- ظل الاشخاص المشردون من الهند الصينية يتقاطرون على تايلند خلال عام ١٩٧٦ ، وان كان ذلك باعداد أقل من أعداد ١٩٧٥ ، وهكذا سجل ما مجموعه ٠٠٠ ١١٥ شخص في اواخر ذلك العام لدى السلطات التايلندية ، مقابل ٠٠٠ ٧٥ في نهاية عام ١٩٧٥ ، وفي اواخر عام ١٩٧٦ ، عشر نحو ٠٠٠ ٣٧ شخص على فرص لاعادة توظيفهم في بلدان اخرى وبذلك بلغ عدد الاشخاص المحتاجين الى مساعدة في كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ حوالي ٠٠٠ ٧٧ ، كان من بينهم قرابة ٠٠٠ ١٠ شخص أصلهم من كمبوتشيا الديمقراطية ، و ٠٠٠ ٦٤ شخص من جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، و ٠٠٠ ٣ شخص من جمهورية فييت نام الاشتراكية .

٢١٦- وانضطلع المفوض السامي ، بناء على طلب حكومة تايلند ، ببرنامج للمساعدة للفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٦ ، يهدف الى تلبية الاحتياجات الفورية مثل الغذاء والمأوى والكساء والرعاية الطبية ، والاواني المنزلية والالات الزراعية والمساعدة على الانتقال لمن قبلت اعادة توظيفهم في بلدان أخرى . ولتمويل هذا البرنامج ، ناشد المفوض السامي الحكومات يومي ٢٩ آب / اغسطس ١٩٧٥ و ٣٠ كانون الثاني / يناير ١٩٧٦ لكي تسهم في تحقيق الهدف المتوخى وهو ١٢٤ مليون من الدولارات . وبلغت المساهمات النقدية والعينية التي تم تلقيها بحلول ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ما يربو على ١٠٥ مليون دولار .

٢١٧- وظلت الحكومة التايلندية تتولى التنفيذ عن طريق مركزها للمعطيات من أجل الاشخاص المشردين الذي انشئ في حزيران / يونيه ١٩٧٥ تحت اشراف وزارة الداخلية وبمساعدة سلطات المقاطعات ، وتمزز الارتباط داخل الادارة التايلندية بواسطة هيئة رقابة تتألف من ممثلين عن جميع الادارات المعنية للحكومة . واستمر التنسيق مع موظفي مفوضية شؤون اللاجئين في الميدان وفي بانكوك عن طريق مكتب بانكوك الاقليمي لمفوضية شؤون اللاجئين .

٢١٨- وظلت المساعدة تقدم عن طريق مراكز الاغاثة المؤقتة المبنية في اماكن حددتها الحكومة التايلندية . وادجت المراكز العشرون المنشأة في عام ١٩٧٥ في ١٤ مركزا أكبر وأحسن تجهيزا . وقد خصصت أربعة من هذه المراكز ، وتوجد بمقاطعات سورين وبراتشينبورى وتشانتابورى ، للاشخاص القادمين من كمبوتشيا الديمقراطية . وتجمع المراكز الثمانية الاخرى القادمين من لاو . وتوجد هذه المراكز في مقاطعات تشينغ راى ، ونان ، واوتاراديت ، ونونغ خاي ، ولووى ، واويين راتشاشي . أما المراكز الثلاثة المخصصة لمجموعة صغيرة من الفيت ناميين فانها تقع في مقاطعات

ناخون راتشاسيما ، وتشمانتابوري ، وسونكلا ، ويأوى المركزان الاخيران الاشخاص الوافدين على متن زوارق صغيرة . وتشمل الاعداد الموجودة في تايلند أشخاصا ذوى طابع ريفي وحضرى نظرا لمجىء الاغلبية العظمى من المناطق الريفية . وقد أخذت المساعدة التي قدمتها مفوضية شؤون اللاجئين خلال عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ في الحسبان قدر الامكان الاحتياجات المعينة لكل مجموعة والناجمة عن خلفيات اثنية واجتماعية مميزة .

٢١٩- وعلى الرغم من الصعوبات التي تسبب فيها اساسا اكتظاظ مختلف المخيمات في بدايئة الامر ، تم احراز تقدم في توفير الرفاهية للمشردين . وساهم التحسين المطرد في توفير حصص غذائية اساسية ، ومستوى أعلى لأسباب الراحة والرعاية الطبية في جعل ظروف المعيشة المؤقتة أنسب . وأعان أيضا انشاء مركز جديد للمرور العابر للمشردين الذين هم في طريق اعادة التوطين في بلدان أخرى على تخفيف الضغط الذي سببه الازدحام .

٢٢٠- ونظرا لطلب الاشخاص المشردين الواسع النطاق على اعادة التوطين ، تم تكثيف الجهود لاجاد فرص لاعداد التوطين . وهكذا قبلت ١٧ بلدا التوطين الدائم لحوالي ٣٧٠٠٠ مشرد ، وقبلت الولايات المتحدة نحو ٢٠٠٠٠ منهم . ووافقت فرنسا سياستها السخية بقبول الهنود الصينيين المشردين ، على نسق منتظم . وخلال الفترة المستعرضة ، قبلت فرنسا حوالي ١٥٠٠٠ شخص ، في حين استمر انتقال ١٠٠٠ شخص في كل شهر . وجاءت اغلبية كبيرة من هؤلاء الاشخاص من تايلند . واستمرت استراليا ايضا في عداد أهم البلدان المستقبلية . واخريف بعد آخر بوصول قرابة ٢٥٠٠ شخص من فييت نام في زوارق صغيرة خلال عام ١٩٧٥ - ١٩٧٦ . وقبلت دول اخرى أكثر من ١٠٠٠ شخص منهم ؛ وتلبية لنداء المفوض السامي ، وضع كثير من البلدان حصصا نسبية خاصة للقبول ، وخصوصا استراليا وبلجيكا وجمهورية المانيا الاتحادية وسويسرا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة والنمسا والولايات المتحدة .

٢٢١- واتيح ما مجموعه ٦٧٧ ملايين من الدولارات لحكومة تايلند في عام ١٩٧٦ لرعاية واعالة الاشخاص المشردين . وبذلك المبلغ ، الى جانب النفقات والالتزامات المعقودة لدعم البرامج ومبلغ أولي لنقل الاشخاص المشردين الذين أعيد توطينهم من تايلند ، وصل مجموع النفقات والالتزامات الى ٧٩٦ مليون دولار . وانفق ايضا مبلغ اخر قدره ٢٢٧ مليون دولار على اعادة توطين الاشخاص المشردين في بلدان اخرى بموجب برنامج الاعداد الى الوطن واعادة التوطين .

٥ - البلدان والمناطق الاخرى ذوى اسيا

٢٢٢- نتيجة للاحداث التي وقعت في ربيع عام ١٩٧٥ ، وجد عدد كبير من الهنود الصينيين نفسه مشردا في شتى البلدان وفي حاجة الى المساعدة . وقد ساعد المفوض السامي ، بالتعاون مع الحكومات والوكالات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية على اعادة توطين حوالي ١٣٠٠٠ شخص في عام ١٩٧٦ في بلدان أخرى وعلى العودة الاختيارية الى الوطن كذلك . وبلغ مجموع المساهمات ، التي تم تلقيها استجابة لنداء وجهه المفوض السامي من أجل الحصول على ١٠٢ مليون دولار لبرنامج الاعداد الى الوطن واعادة التوطين ، أكثر من ٨ ملايين من الدولارات في

اواخر عام ١٩٧٦ . ووجهت مساعدة مفوضية شؤون اللاجئين بموجب هذا البرنامج الى الوفاة بتكاليف الرعاية والاعالة المؤقتين ريشما توجد حلول دائمة ، والنقل الى بلد اعادة التوطين ، أو الى بلد المنشأ ، في حالة العودة الاختيارية الى الوطن ، والتوطين المحلي متى أمكن ذلك . وقد جرت اعادة توظيف حوالي ١٤ . . . مشرد من تايلند في عام ١٩٧٦ ، بموجب هذا البرنامج الى حد كبير .

٢٢٣- وكما ذكر في مقدمة هذا الفرع ، فان المشردين من الهند الصينية ، ما فتئوا يصلون في زوارق صغيرة الى البلدان المتاخمة لبحر جنوب الصين ، ولا سيما اندونيسيا وتايلند وسنغافورة والفلبين وماليزيا واليابان ومنطقة هونغ كونغ ، حيث منح معظمهم اللجوء المؤقت . وبينما كان عدد هؤلاء الاشخاص متغيلا نسبيا ، ووصل الى ١٠٠ ٥ في أواخر عام ١٩٧٦ ، فان مشاكل قبولهم المؤقت في أول بلدان موانئ الزيارة واعادة توظيفهم في بلدان اخرى لاعادة التوطين الدائم كانت مشاكل عاجلة وملحة . ومن هنا استرعى المفوض السامي نظر الحكومات الى هذه المشكلة في نداء مستعجل وجهه من أجل تقديم المساعدة المالية واتاحة فرص اعادة التوطين . وفي تلك الاثناء ، تم تنفيذ برنامج للمساعدة المؤقتة في بلدان اللجوء الاول في انتظار اعادة توظيف الاشخاص المشردين في بلدان اخرى ، كما ذكر أدناه .

٢٢٤- هونغ كونغ : انقذ ما مجموعه ١٩٠ شخصا في البحار العالية في عام ١٩٧٦ ، وجيء بهم الى هونغ كونغ ، حيث منحوا اللجوء المؤقت .

٢٢٥- اندونيسيا : في غضون عام ١٩٧٦ ، سلك ٢٨٢ فييت ناميا طريقة بهم بالزوارق الى جزر اندونيسيا ، حيث منحوا اللجوء المؤقت ، واعتنت بهم السلطات والمجموعات الطوعية . وقام موظفو المكتب الاقليمي لمفوضية شؤون اللاجئين في كوالالمبور ببعثات الى المنطقة ، وطلبت الحكومة من مفوضية شؤون اللاجئين تولي مسؤولية رعاية واعالة تلك المجموعات واعادة توظيفها في نهاية المطاف في بلدان اخرى . وفي اواخر عام ١٩٧٦ ، كان ٩٦ شخصا قد أعيد توظيفهم في بلدان اخرى .

٢٢٦- اليابان : خلال عام ١٩٧٦ منح اللجوء المؤقت في اليابان ، الى ٢٥٠ فييت ناميا بعد ان انتشلتهم سفن يابانية واجنبية في البحار العالية . ووضعت الترتيبات مع هيئة كاريتاس في اليابان لرعاية واعالة هؤلاء الاشخاص . وفي اواخر عام ١٩٧٦ ، قبلت اعادة توظيف ما مجموعه ١١٨ شخصا .

٢٢٧- وبلغ مجموع الالتزامات في هذه البلدان لرعاية واعالة الاشخاص المشردين في انتظار توظيفهم حوالي ٣٥٠٠٠ دولار .

٢٢٨- ماليزيا : وصل قرابة ١٠٠ ١ فييت نامي في زوارق الى ماليزيا ، في غضون عام ١٩٧٦ . ومنح لهم اللجوء المؤقت في الساحل الشرقي لشبه جزيرة ماليزيا . وقبل اعادة توظيف ٢٩٦ شخصا من ضمن هذه المجموعة ، كما وفر ما مجموعه ٣٣ ٨٤٦ دولارا لجمعية الهلال الاحمر الماليزي لتغطية تكاليف رعاية واعالة هذه المجموعة ريشما يعاد توظيفها .

٢٢٩- واستمر توفير المساعدة على التوطين المحلي لما يقرب من ٢٠٠ ١ شخص مشرد من كمبوتشيا الديمقراطية ، كما وقد وصلوا الى تايلند في عام ١٩٧٥ ، وقبلت حكومة ماليزيا اعادة توطينهم في ولاية كيلانتان . ويمقتضى اتفاق ثلاثي مبرم بين منظمة " بيركيم " (المنظمة الماليزية الاسلامية الخيرية) ، والهلال الاحمر الماليزي ، وفرت مفوضية شؤون اللاجئين ٨٩٧ ٢٤٤ دولارا في عام ١٩٧٥ لتمكين " بيركيم " في عام ١٩٧٦ من تنفيذ تدابير مثل الاسكان والمساعدة على الاستقرار ، والتعليم الابتدائي ، والتدريب المهني ، وهي التدابير التي ساهمت في اندماج المحلي لهؤلاء المشردين وتمكينهم من التعويل على انفسهم .

٢٣٠- الفلبيين : طلب من مفوضية شؤون اللاجئين تقديم المساعدة الى ٦٠٠ فييت نامي وصلوا في زوارق في عام ١٩٧٦ . ومن ذلك التاريخ قبلت دول اخرى اعادة توطين حوالي ٣٠٠ شخص منهم . وفي عام ١٩٧٦ ، وفرت مفوضية شؤون اللاجئين للحكومة مبلغ ١٨٠٠٠ دولار لرعايتهم واعالتهم بموجب مشروع نفذته ادارة الرفاه الاجتماعي . ورصد مبلغات ائتمانيان وصلا في مجموعهما الى ١٤٥٩ دولارا و ٧٢٥٩ دولارا لمشروع لاسداء المشورة ومشروع للتوطين المحلي على التوالي ، استفاد منهما عدد من المشردين الفيت ناميين الذين سمح لهم بالاندماج محليا وخصص مبلغ آخر قوامه ٨٥٠٠ دولارا لصلاح مركز استقبال هؤلاء الاشخاص .

٢٣١- سنغافورة : قبل أكثر من ١٢٠ شخصا في سنغافورة في عام ١٩٧٦ ، وقبلت اعادة توطين ١٠٠ منهم في اواخر ذلك العام . وتم توفير ما مجموعه ١٢٠٠٠ دولار للحكومة لتيسير العناية والاعالة اثناء مقامهم مؤقتا في سنغافورة .

٢٣٢- وعلاوة على الانشطة في آسيا المسولة من العطلات الخاصة ، استمرت مفوضية شؤون اللاجئين تساعد ايضا مجموعات صغيرة من اللاجئين في افغانستان والامارات العربية المتحدة ، وايران ، والجمهورية العربية السورية ، والهند ، وهونغ كونغ ، واليمن . وشملت تدابير المساعدة حسب الاقتضاء ، العودة الاختيارية الى الوطن ، واسدء المشورة ، والرعاية ، والاعالة ، والاسكان ، التي انفق عليها ما مجموعه ١٣٥٠٠٠ دولار ، بما في ذلك ٥٧٠٠٠ من الصناديق الاستثمارية .

الفصل السادس

أنشطة المساعدة في أوروبا

ألف - المساعدة في بلدان مختلفة

٢٣٣- كان الرقم الاجمالي للاجئين في أوروبا في ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ يقدر بحوالي ٥٦٦.٠٠٠ ، أى بزيادة ٦٠٠.٠٠٠ لاجيء عما كانوا عليه في نهاية سنة ١٩٧٥ ، وقد اندمجت الغالبية العظمى منهم تماما منذ عدة سنوات ، وتستفيد من تسهيلات التأمين الاجتماعي المقدمة من طرف الحكومات .

٢٣٤- وعلى غرار عام ١٩٧٥ ، كانت تدابير مساعدة ففوضية شؤون اللاجئين تتألف أساسا من تشجيع حلول دائمة بواسطة إعادة توطين اللاجئين والمشردين في أوروبا . وكان كثير منهم اجنابيا على أوروبا وفي حالات حرجة بسبب الاحداث الاخيرة التي وقعت في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ووفرت شتى البلدان الأوروبية ، وخاصة ايطاليا وجمهورية ألمانيا الاتحادية واليونان تسهيلات المرور العابرة للاجئين جماعات وفردى بغية إعادة توطينهم الدائم فيما وراء البحار . وتعاونت المفوضية تعاوننا وثيقا مع حكومات هذه البلدان بخصوص ترتيبات المرور العابرة هذه ، ولاسيما لتوفير الفحص الطبي ورسوم التأشيرة والوثائق . وفي الوقت ذاته استمرت المفوضية ، بالتعاون مع الحكومات والوكالات الطوعية ، في توفير المعونة الانمافية للاعانة على تغطية حاجات المجموعات التي تستدعي رعاية خاصة . وتم توفير هذه المساعدة ايضا في نفس الظروف للاجئين المعوزين ، ولاسيما المسنين منهم والمحرومين الذين يعانون أكثر من غيرهم من آثار التضخم ، وذلك لتلبية متطلبات الاعانة على الاجار والرعاية الطبية والكساء .

٢٣٥- ومرة أخرى شكلت خدمات ابداء المشورة ، وخاصة فيما يتعلق بالعمالة واعادة التوطين عن طريق الهجرة ، جانبا أساسيا من جوانب المساعدة المقدمة للاجئين في كثير من بلدان أوروبا . واشتملت خدمات أخرى ، اتيحت لتسهيل اندماج اللاجئين ، على اسداء المشورة القانونية ، وخاصة فيما يتعلق باجراءات التجنس ، والاعانة الانمافية للاجئين الجدد والمساعدة على الاسكان .

٢٣٦- وبذلت البلدان الأوروبية جهودا كبيرة في مجال مساعدة اللاجئين المسنين والمعوقين . وتقوم مفوضية شؤون اللاجئين بالمساعدة في ادارة مشاريع إعادة توطينهم ومشاريع الاسكان والرعاية معا .

٢٣٧- وفي معظم بلدان أوروبا ، التي تتحمل فيها السلطات نصيبا كبيرا من عبء المساعدة ، انتفع اللاجئون ايضا ، مثلهم في ذلك مثل المواطنين ، من تسهيلات الادماج في ميدان التربية ، والتدريب المهني والعمالة ، وتلقوا في بعض الاحوال قروضا تساعدهم على مزاولة أعمال تجارية صغيرة .

٢٣٨- وخلال عام ١٩٧٦ ، سمحت دول أوروبية مختلفة بسخاء بالتوطين الدائم لاعداد ضخمة من اللاجئين ، على الخصوص من شيلي والارجنتين ، والهند الصينية ، رغم استمرار مستويات البطالة المرتفعة في أوروبا . وقبلت فرنسا نحو ١٢٠.٠٠٠ هندی صيني ولا تزال تقبل الملتجئين

من الهند الصينية بمعدل ١٠٠٠ شخص تقريبا في الشهر . كما قبل بسخاء لاجئون غير اوروبيين في كثير من البلدان الاوروبية الاخرى .

٢٣٩- وبلغ مجموع النفقات بموجب برنامج المساعدة في اوروبا لعام ١٩٧٦ حوالي ١٥٧٠٠٠٠ دولار ، بما في ذلك قرابة ٧٨٠٠٠٠ دولار للتوطين المحلي ، و ٦٠٠٠٠٠ دولار لتشجيع اعادة التوطين عن طريق الهجرة ، ونحو ٢٤٠٠٠٠ للاعانة الانسانية .

٢٤٠- وأنفقت ايضا اموال استعمانية بلغت ١٤٦٧٠٠٠ دولار في مجموعها ، استعمل منها ١١ مليون دولار لمساعدة اللاجئين والمشردين من لبنان ، بينما كانوا يعبرون اليونان في طريقهم الى مستوطنات دائمة فيما وراء البحار .

باء - المساعدة الانسانية المقدمة من الامم المتحدة لقبرص

٢٤١- واصل المفوض السامي ، العمل على مدار سنة ١٩٧٦ ، بوصفه منسقا للمساعدة الانسانية المقدمة من الامم المتحدة لقبرص ، بناء على طلب الامين العام ، وبقي رهن الاشارة لتوصيـل المساهمات التي ترد من المتبرعين المهتمين . وظل الدعم القيم للانشطة الانسانية المضطلع بها في الجزيرة يأتي من منظمة الصحة العالمية عن طريق توريد المؤن والمعدات الطبية لقبرص وتوفير خدمات الخبرة الاستشارية . وساعد برنامج الاغذية العالمي على توريد الاغذية من وراء البحار واسداء المشورة عن طريق خبراء موظفين محليا . واستمرت قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في امداد مناطق مختلفة من الجزيرة بالمؤن الغذائية وفي توفير مساعدة سوقية قيمة . وبلغ مجموع التبرعات المعقودة لبرنامج قبرص في عام ١٩٧٦ ما مجموعه ٤٠٧ ٢٧٩ ٣٤ دولار بحلول ٣١ اذار/ مارس ١٩٧٧ .

٢٤٢- واشتملت الالتزامات الكبرى للمساعدة الانسانية المقدمة للسكان المشردين والمعوزين - البالغ عددهم حوالي ٢٠٠٠٠٠ شخص الايواء المؤقت ومواد الملاجئ (٧٣٩ ٢٥ ٤٢٥ دولار) وشراء الاغذية (٥٠٥٠٠٠٠ دولار) والمؤن الطبية وتسهيلات الرعاية الصحية (١٤٨٣ ٩٩٨ دولار) والمرافق الطبية الخاصة والمرافق الشبابية والمجتمعية ، والعناية بالاطفال والمنح النقدية للمعوزين وتوفير الكساء والاحذية فورا (١٩٦٧ ٢٨٠ دولار) .

٢٤٣- ورغم ان حالة المشردين والمعوزين في الجزيرة قد تحسنت نسبيا ، فان الحاجة كانت لا تزال تدعو الى مواصلة المساعدة الانسانية في قبرص في نهاية عام ١٩٧٦ . وعليه ، فان المفوض السامي تعهد ، بناء على طلب الامين العام ، بالاستمرار في العمل منسقا لمدة محددة ولكن غير مسماة في بحر عام ١٩٧٧ .

٢٤٤- ويرد مزيد من المعلومات بخصوص الانشطة الانسانية التي اضطلعت بها الامم المتحدة في قبرص في غضون عام ١٩٧٦ في الفصول ذات الصلة من التقارير المرحلية عن عطيات الامم المتحدة في قبرص التي احوالها الامين العام الى مجلس الامن في شهرى حزيران / يونيه (S/12093) وكانون الاول / ديسمبر (Add.1 و S/12253) .

الفصل السابع

العلاقات مع المنظمات الأخرى

ألف - التعاون بين مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والامم المتحدة وأعضاء آخرين في منظومة الامم المتحدة

٢٤٥ - نسقت مفوضية شؤون اللاجئين انشطتها مع أعضاء منظومة الامم المتحدة الآخرين تنسيقا وثيقا . وقد استفادت مفوضية شؤون اللاجئين في أنشطة المساعدة التي تقدمها ، كما حدث في الاعوام السابقة ، مما قدمته وكالات الامم المتحدة المعنية من دعم لا يقدر بثمن . وعلى مستوى المقر ، اشتركت مفوضية شؤون اللاجئين في اجتماعات لجنة التنسيق الادارية وهيئاتها الفرعية ، وكذلك في اجتماعات مجالس ادارة وكالات الامم المتحدة وبرامجها الاخرى ، وعن طريق التشاور المسبق بشأن ميزانيات البرامج .

٢٤٦ - وفي ميدان التنفيذ العملي ، كثيرا ما تعاون ممثلو مفوضية شؤون اللاجئين مع نظرائهم في وكالات الامم المتحدة الاخرى . والآن اصبح هذا التعاون ، الذي كان موجودا لعدة سنوات فيما يتعلق بالبرامج السنوية ، نهجا ثابتا في اطار العمليات الخاصة . وفيما يتعلق بهذه العمليات ، جرى تعيين المفوض السامي ، في عدة حالات ، لتنسيق المساعدة التي تقدمها الامم المتحدة للأشخاص المشردين في البلدان المعنية . ويتم هذا التنسيق بالتضامن مع السلطات الحكومية ، ويتطلب اجراء تشاور منتظم بين الوكالات ، كما يتطلب التخطيط ، وتجميع الموارد . وغالبا ما يتم تقديم المعونة الى اللاجئين في عدد من البلدان في الشرق الاوسط وافريقيا وامريكا اللاتينية ، حيث لا توجد مكاتب تمثل المفوضية تمثيلا مباشرا ، بمساعدة الممثلين المقيمين لبرنامج الامم المتحدة للتنمية ، الذين يدعمون ايضا أنشطة جميع الاموال التي تقوم بها مفوضية شؤون اللاجئين .

٢٤٧ - وقام برنامج الاغذية العالمي مرة اخرى بتزويد جماعات اللاجئين الريفيين والاشخاص المشردين بامدادات كبيرة من الاغذية . وغالبا ما تشكل هذه المعونة الغذائية الضخمة اكبر مكون من مكونات برامج المساعدة .

٢٤٨ - واسهمت مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ومنظمة الصحة العالمية في برامج المساعدة التي تضطلع بها مفوضية شؤون اللاجئين ، ولاسيما في انغولا ، وقبرص ، وموزامبيق ، ولبنان . وقد اثبتت امدادات الاغذية التي قدمتها مؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة انها ذات قيمة خاصة بالنسبة للجماعات التي توجد فيها نسبة مئوية كبيرة من النساء والاطفال . وقامت منظمة الصحة العالمية بتنفيذ برامج لاجتثاث الامراض وتنقية شبكات توريد المياه . كذلك قامت هذه الوكالات ، الى جانب برنامج الاغذية العالمي بتوفير ، خدمات شرائية ، وقد ساعدت الخبرة الفنية لهذه الوكالات والمشورة الفنية التي اسداها متخصصو منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة الى المفوضية في تحديد مواقع لتوطين اللاجئين في المناطق الريفية .

٢٤٩- وبما ان عددا كبيرا من الحالات الفردية التي تهتم مفوضية شؤون اللاجئين هي حالات طلابية، فقد ذلت المفوضية على اتصال وثيق مع عدة منظمات تابعة للأمم المتحدة فيما يتصل بالفرص التعليمية للاجئين . وقد افادت مفوضية شؤون اللاجئين مرة اخرى من خدمات خبير في شؤون التعليم وضعت تحت تصرفها منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . وقامت منظمة العمل الدولية ، والاتحاد الدولي للمواصلات السلوكية واللاسلكية ، والمنظمة العالمية للارصاد الجوية ، والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، بتوفير المشورة الفنية فيما يتعلق بمناهج تدريب الطلاب . ومرة اخرى اثبتت خدمات متطوع من متطوعي الامم المتحدة انها لا تقدر بثمن .

٢٥٠- وازداد نمو التعاون ، الذي يقدمه مكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث الطبيعية ، بشأن المسائل ذات الالهمية المشتركة .

٢٥١- وجرى تيسير جهود مفوضية شؤون اللاجئين الرامية الى تلبية الاحتياجات المتعددة للاجئين من ناميبيا وجنوب افريقيا عن طريق الاموال المتاحة لهذا الغرض من قبل مجلس الامم المتحدة لنايبيا وصندوق الامم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا ، كما اشير الى ذلك فيما يتصل بهذا الموضوع من فصول هذا التقرير .

٢٥٢- واحتياجات اللاجئين متنوعة ومتعددة ، وغالبا ما تتوقف سرعة تلبيةها على تعاون الاعضاء الآخرين في منظومة الامم المتحدة .

باء- العلاقات مع المنظمات الدولية الحكومية الاخرى

٢٥٣- استمرت مفوضية شؤون اللاجئين في التعاون الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية على مستوى المقر والميدان معا ، وخاصة فيما يتعلق بتقديم المساعدة الى اللاجئين من ناميبيا وروديسيا الجنوبية (زمبابوي) عملا بقرار الجمعية العامة (٣٤٢ د - ٣٠) . وكانت مفوضية شؤون اللاجئين ممثلة في الدورة التاسعة والعشرين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية وفي مؤتمر القمة الثلاثين لرؤساء الدول والحكومات . وكانت منظمة الوحدة الافريقية ممثلة في الدورة السابعة والعشرين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي ، حيث وجهت مناشدة لمساعدة اللاجئين من الجنوب الافريقي .

٢٥٤- واستمرت اللجنة الدولية للهجرة الاوروبية في عملها المتصل بالمساعدة في اعادة توظيف اعداد كبيرة من اللاجئين الوافدين من اوربا وامريكا اللاتينية والهند الصينية .

٢٥٥- وقدم المجتمع الاقصادى الاوروبى مساهمة سخية في شكل مساهمات فذائية كبيرة لبرنامج مفوضية شؤون اللاجئين للمساعدة في انغولا ، وزائير ، وقبرص ، والهند الصينية .

٢٥٦- واستمرت مفوضية شؤون اللاجئين في التعاون مع مجلس اوربا الذى اهتم بصورة خاصة ببعض الجوانب القانونية لمشاكل اللاجئين في اوربا .

جيم - التعاون مع حركات التحرير

٢٥٧ - عززت مفوضية شؤون اللاجئين اتصالاتها مع حركات التحرير الوطني ، وذلك عملا بما يتصل بالموضوع من قرارات الجمعية العامة . كما احتفظت بعلاقات عمل وثيقة مع لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية . وكان المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوند وبين الافريقيين لآزانيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، ممثلا في الدورة السابعة والعشرين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي .

دال - العلاقات بين مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية

٢٥٨ - ما برح الدور التقليدي للمنظمات غير الحكومية ، بوصفها الشركاء التنفيذيين لمفوضية شؤون اللاجئين ، واسهامها في برامج المساعدة يمثلان عنصرا هاما في أنشطة مساعدة مفوضية شؤون اللاجئين بسبب الخبرة الواسعة لتلك المنظمات في هذا الميدان . وقد تعاونت مفوضية شؤون اللاجئين تعاوننا وثيقا مع عدد كبير من هذه المنظمات ، وشهدت اتصالاتها بها ، على الصعيدين الوطني والدولي ، تطورا ملحوظا في عدة مجالات تعني الجانبين . فعلى الصعيد الدولي ، احتفظت مفوضية شؤون اللاجئين باتصالات مع الهيئات الخيرية عن طريق الاجهزة التنسيقية ، مثل المجلس الدولي للهيئات الخيرية ، وفعلت الشيء ذاته على الصعيد الوطني ، وذلك اما بصورة مباشرة أو عن طريق لجان اللاجئين الوطنية .

٢٥٩ - واستمر عدد كبير من المنظمات غير الحكومية في الاضطلاع ، على نحو فعال ، بدور هام في تنفيذ برامج مساعدة مفوضية شؤون اللاجئين في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، مقدا كذلك مساهمات مالية لبعض المشاريع . كما شكل الدعم المقدم من الهيئات الخيرية عنصرا هاما في جهود مفوضية شؤون اللاجئين الرامية الى انشاء وتقوية هيئات تقدم المشورة للاجئين .

٢٦٠ - واضطلعت المنظمات غير الحكومية كذلك بدور نشط في ميدان حماية اللاجئين . فقام مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، عن طريق لجنته الخاصة المعنية بحقوق الانسان ، بانشاء فريق عامل لدراسة مشروع اتفاقية اللجوء الاقليمي وتقديم مذكرة الى مؤتمر المفوضين الذي انعقد في جنيف في كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ . واحتفل مركز الدعوة للسلم العالمي عن طريق القانون بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين لاعتماد اتفاقية عام ١٩٥١ ، وذلك بتنظيم احتفالات خاصة واصدار عدة مطبوعات .

٢٦١ - وبالرغم من الصعاب الاقتصادية الحالية ، استمرت الهيئات الخيرية ، وخاصة اللجان الوطنية للاجئين ، في دعم مجهودات المفوضية في جمع الاموال . وعن طريق الندوات السنوية التي وجهها عدد من الهيئات الخيرية في جميع انحاء العالم جاء جزء كبير من مبلغ ٦٦٠ . ٠٠٠ دولار الذي يمثل المساهمات التي قدمتها المنظمات غير الحكومية لمفوضية شؤون اللاجئين .

الفصل الثامن

تمويل أنشطة المساعدة المادية

لمحة عامة

٢٦٢- كما أشير في مكان آخر من هذا التقرير ، برزت حالات لاجئين جديدة خلال الفترة المستعرضة اقتضت ان يقوم المكتب بقدر متزايد من الأنشطة ، ولا سيما في ميدان المساعدة المادية . ومن ثم ، كان على المفوض السامي ان يوجه عددا من النداءات الى المجتمع الدولي لتقديم اموال اضافية تمكنه من الاضطلاع بالمهام الانسانية الموكولة اليه .

٢٦٣- وبلغ اجمالي نفقات أنشطة المساعدة المادية لشؤون اللاجئين في ١٩٧٦ ، بما في ذلك البرنامج السنوي والعمليات الخاصة ، ما يربو على ٩٠ مليون دولار . ووضع تشديد رئيسي خلال الفترة المستعرضة على زيادة عدد الحكومات والمتبرعين الآخرين الذين يسهمون في برامج الهيئات الخيرية لمفوضية شؤون اللاجئين . ويفضل الدعم السخي المقدم من المجتمع الدولي ، بما في ذلك ٩٨ حكومة ، ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية ، واعضاء منظومة الامم المتحدة ، امكن تمويل اعجل احتياجات برامج مساعدة مفوضية شؤون اللاجئين تمويلا تاما . بيد أن عددا من الحكومات لم يقم بعد بتقديم تبرعات لبرامج مفوضية شؤون اللاجئين ، كما ان تبرعات عدد آخر لم تكن تتمشى وسرعة نمو الاحتياجات المالية لمفوضية شؤون اللاجئين . لذلك ، لفتت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي ، في قرار اتخذته في دورتها السابعة والعشرين ، الانتباه الى ضرورة قيام الحكومات بتقديم دعم أكبر حجما وعلى اساس حكومي أوسع ؛ وحثت الحكومات على " الاسهام ، بصورة تتمشى والطابع العالمي للمشاكل التي تواجه مفوضية شؤون اللاجئين ، في تمويل أنشطة المفوضية ، عن طريق التبرع أو زيادة حجم التبرعات زيادة كبيرة في ١٩٧٧ وذلك لتمكين المفوضية من الوفاء بهذه الاحتياجات المالية المتزايدة " .

٢٦٤- ويرد بيان التبرعات المقدمة الى البرامج التي يجرى تنفيذها خلال الفترة من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٧٧ في الجدول الاول . وفيما يلي معلومات اضافية عن برامج محددة .

برنامج المساعدة السنوي

٢٦٥- وصل مجموع التبرعات المقدمة من الحكومات والهيئات الخيرية لبلوغ الرقم المستهدف المنقح البالغ قدره ١٤ ٨٥١ دولار لبرنامج المساعدة السنوي لمفوضية شؤون اللاجئين لعام ١٩٧٦ الى مبلغ ١٤ ٤٠٧ . ٠٦٨ دولار ؛ ولذلك امكن تمويل البرنامج تمويلا تاما .

٢٦٦- وكان الرقم المستهدف لبرنامج ١٩٧٧ قد حدد بمبلغ ١٦ ٦٦٣ دولار ، بعد موافقة اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها السابعة والعشرين . وفي ٣١ آذار/مارس ١٩٧٧ ، اعلنت ٥٩ حكومة تبرعات يبلغ مجموعها ١٠ ٨٩١ ٧٩٠ دولارا .

صندوق الطوارئ

٢٦٧- بلغ مجموع الانفاق من صندوق الطوارئ في ١٩٧٦ ما مجموعه ٢٦٥ ٧٩٣ ١ دولارا . وجرى تمويل الصندوق من راس المال المتداول وصندوق الضمان (٨٠٩ ٠١٣ دولارا) ومن مبالغ مستردة (١١ ٨٨٧ دولارا) .

مشاريع تكميلية خارج برنامج المساعدة السنوي

٢٦٨- في ٣١ آذار/مارس ١٩٧٧ ، وصل مجموع التبرعات المقدمة من المصادر الحكومية والمصادر غير الحكومية للصندوق الاستثماري الخاص لعام ١٩٧٦ الى مبلغ ٩٦٩ ٠٥٩ ١٦ دولارا ، والسبب مبلغ ٨١٣ ٧٢٧ ٣ دولارا للصندوق الاستثماري الخاص لعام ١٩٧٧ . وتضم هذه الارقام التبرعات المقدمة لحساب المفوضية لتعليم اللاجئين ولبرنامج المفوضية للمساعدة الانسانية في منطقة تندوف في الجزائر .

العمليات الخاصة

٢٦٩- فيما يلي بيان العمليات الخاصة التي استمرت خلال الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ الى ٣١ آذار/مارس ١٩٧٧ :

المساعدة الانسانية المقدمة من الامم المتحدة لقبرص ؛

المساعدة المقدمة الى اللاجئين العائدين والاشخاص المشردين في فينيا - بيساو ؛

المساعدة المقدمة الى اللاجئين العائدين والاشخاص المشردين في موزامبيق ؛

المساعدة المقدمة الى الاشخاص المشردين والمرحلين من ديارهم في الهند الصينية (برنامج ١٩٧٥ - ١٩٧٦) ؛

المساعدة المقدمة الى الاشخاص المشردين من الهند الصينية والوافدين الى تايلند وغيرها (برنامج ١٩٧٥ - ١٩٧٦) .

٢٧٠- وفيما يلي بيان العمليات الخاصة الجديدة التي تم الاضطلاع بها خلال الفترة المستعرضة :

برنامج الامم المتحدة للمساعدة الانسانية في أنغولا ؛

العملية الخاصة في لبنان ؛

مساعدة الاشخاص المشردين في تايلند وغيرها من بلدان اسيا (برنامج ١٩٧٧) ؛

مساعدة الاشخاص المشردين في جمهورية فييت نام الاشتراكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية (برنامج ١٩٧٧) .

الفصل التاسع الإعلام العام

- ٢٧١ - خلال الفترة المستعرضة ، استمرت وسائل الإعلام في ابداء اهتمام فعال بعمل المفوضية ، ولا سيما في جنوب شرقي آسيا وأمريكا اللاتينية . فضلا عن ذلك أفسحت الصحافة مجالات كبرى للتعليق على عمل المفوضية المتعلق بحماية حقوق اللاجئين ، سواء كان ذلك من ناحية عامة أو استجابة لحالات محددة من اساءة المعاملة كالتعذيب والاعادة القسرية .
- ٢٧٢ - وكان من المهام الرئيسية في عام ١٩٧٦ ابقاء وسائل الإعلام على علم بأنشطة مفوضية شؤون اللاجئين عن طريق عقد دورة للتزويد بالمعلومات الاساسية ، وترتيب المقابلات مع المفوض السامي وموظفي مفوضية شؤون اللاجئين .
- ٢٧٣ - واستمرت مفوضية شؤون اللاجئين في تزويد شبكات التلفزيون بمواد أفلام تتعلق بالمواعيد الجارية التي تشترك فيها مفوضية شؤون اللاجئين . ومن بين الافلام التي انتجت فيلماً عن الموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، تناول توطين اللاجئين في الريف في يولياندولو في جمهورية تنزانيا المتحدة ، وفيلم طوله ١٤ دقيقة عنوانه " سوتيلو " عن لاجئي من أمريكا اللاتينية في فرنسا ، وآخر طوله ٩ دقائق عن " العودة الى انغولا " كان القصد منه جمع أموال ، وقد انتج بالتعاون مع التلفزيون السويسري . وفيلم دعائي خاص عن اصدار اسطوانة مفوضية شؤون اللاجئين المحنونة " الروح الذهبية " وزع على نطاق واسع . وتم اعداد مادة لفيلم عن برامج مساعدة مفوضية شؤون اللاجئين لعرضها على بعض المتبرعين الرئيسيين .
- ٢٧٤ - وأثبتت معدات تحرير الافلام التي حازت عليها مفوضية شؤون اللاجئين في ١٩٧٥-١٩٧٦ ، واستخدام التسهيلات التقنية التي وفرتها دائرة الاعلام التابعة لمكتب الامم المتحدة في جنيف ، مرة اخرى ، أنها مفيدة للغاية في تمكين المفوضية من أن تكيف ، بسرعة وبتكاليف أقل نسبياً ، مواد الافلام مع احتياجات الاسواق المحددة .
- ٢٧٥ - وشملت المنشورات التي أصدرتها ادارة شؤون الاعلام التابعة للامم المتحدة خلال هذا العام ما يلي :
- (أ) مفوضية شؤون اللاجئين - صحيفة أنباء دورية تصدر بانتظام مرة كل شهرين (التوزيع ١٦٥٠٠ بالانكليزية ، و ٦٠٠٠ بالفرنسية) ، وملحق آخر العام لهذه الصحيفة وهو ملحق مصور في ٢٤ صفحة ؛
- (ب) اللاجئين في المستوطنات البشرية - مجلة مصورة في ٢٤ صفحة تنشر كملحق للموئل : مؤتمر الامم المتحدة للمستوطنات البشرية ، وتصدر بالألمانية والانكليزية والفرنسية ؛
- (ج) ملف تربوي عن نفس الموضوع يشمل جهاز عرض يضم ٥٢ صورة ، وأوراق معلومات أساسية ، ومواد للمساعدة على المناقشة ، وخريطة حائطية ، وفيلم ملون طوله ٢٧ دقيقة (أعد في ١٩٧٥ - ١٩٧٦) . وقد انتج هذا الملف باللغات الانكليزية والالمانية والدانمركية والفرنسية ، وسيتم انتاجه باللغات السويدية والفنلندية والنرويجية واليابانية ؛

(د) كتيب بعنوان " مشكلة اللاجئين ليست مشكلة ميغوس منها . . . الا اذا كان هذا رأيك " - صدر باللغات الالمانية والدانمركية والسويدية والعربية والنرويجية واليابانية ؛

(هـ) فهرس مصور حجمه ٢٤ صفحة يصدر بثلاث لغات (الانكليزية / الالمانية / الفرنسية) يتضمن جميع المواد المتاحة لادارة شؤون الاعلام التابعة لمفوضية شؤون اللاجئين ؛

(و) تحقيقات صحفية دورية أرسلت مع الصور الي الصحف .

٢٧٦ - وقد قدمت ادارة شؤون الاعلام الدعم والمساعدة في تنسيق حملات جمع الاموال والاعلام التي نظمتها الهيئات الخيرية في الدانمرك والسويد وهولندا . وكتبت مقالات خاصة عن احتياجات اللاجئين في شتى انحاء العالم ، وأنتج عدد كبير من الصور من مكتبة صور المفوضية لوسائط الاعلام والمنظمات غير الحكومية . وفيما يتعلق بالحملة السويدية ، وفرت أربعة ملصقات و ١٠٠ نسخة وكذلك مقال باللغة السويدية لاستخدامها في مدارس الاطفال .

٢٧٧ - وتسهم ادارة شؤون الاعلام بصورة نشطة في حملة ترويج اسطوانة " الروح الذهبية " ، وهي اسطوانة جديدة طويلة المدة .

المرفق الأول

مركز الانضمام إلى الشاغل القانونية الدولية الحكومية للجنة والتصديق عليها
١٣ آذار/مارس ١٩٧٧

الاتفاق الأوربي لعام ١٩٥٦ الاتفاق التعلق بالغالبية المقصودات لتمثيل النقطة نسي الحسار (سرى عملها نسي ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٧)	الاتفاق الأوربي لعام ١٩٥٦ التعلق بالغالبية المقصودات الدخول للأجسوم (سرى عملها نسي ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠)	بروتوكول عام ١٩٧٣ للاتفاق التعلق بالبجارة للأجسوم (سرى عملها نسي ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٥)	اتفاق عام ١٩٥٧ التعلق بالبجارة الأجسوم (سرى عملها نسي ٢٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦١)	اتفاق عام ١٩٥٤ التعلق بمركز الجنسية (سرى عملها نسي ٦ حزيران/يونيه ١٩٦٠)	اتفاقية تفويض حالات انضمام الجنسية لعام ١٩٦١ (سرى عملها نسي ١٣ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٥)	اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٤ التي تنظم النواحي المهنية لمشاكل الأجسوم في أفريقيا (سرى عملها نسي ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٤)	بروتوكول عام ١٩٦٧ التعلق بمركز الأجسوم (سرى عملها نسي ٤ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٧)	اتفاقية عام ١٩٥١ التعلقة بمركز الأجسوم (سرى عملها نسي ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٥٤)	المنوان وتاريخ سريان الشمول الأطراف في رتبة أو أكثر
-	-	-	-	-	-	x	x	x	أنتيها الارجنتين ألمانيا استراليا اسرائيل
x	-	-	-	x	-	-	x	x	
x	-	(١) x	x	x	x	-	x	(١) x	
-	-	-	-	x	-	-	x	x	الكوادور ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) امبراطورية أفريقيا الوسطى أوروغواي أوغندا
x	x	x	x	x	-	-	x	x	
x	-	-	-	-	-	-	x	x	
-	-	-	-	x	-	-	x	x	أيران أيرلندا أيسلندا إيطاليا باراغواي
x	x	-	x	x	x	-	x	x	
x	-	-	-	-	-	-	x	x	باكستان البرازيل بربادوس البرتغال بلجيكا
x	x	x	x	x	-	-	x	x	
-	-	-	-	-	-	x	x	x	بنين بوتسوانا بوروندي بولندا سرور
x	-	-	-	-	-	-	x	x	تركيا تنزانيا وتوغو تشيكوسلوفاكيا تونس
x	-	-	-	-	-	-	x	x	
-	-	-	-	-	-	-	-	x	جا مايقا الجزائر جمهورية تنزانيا المتحدة جمهورية الكاميرون المتحدة جمهورية كوريا
-	-	-	-	-	-	-	-	x	
x	x	x	x	x	-	-	x	(١) x	الدانمرك زائير زامبيا ساحل العاج سري لانكا
-	-	-	-	-	-	-	x	x	السنغال سوانلند السودان السويد سومرا شيلي
-	-	-	-	-	-	x	x	x	
x	x	x	x	x	x	-	x	x	
-	x	x	x	x	-	-	x	x	
x	-	-	-	-	-	-	x	x	

(مخ)

الاتفاق عام ١٩٥٦ اتفاقية التجارة الخارج (سرى مفعولها في ٢٥ آذار/مارس ١٩٥٧)	الاتفاق الأوروبي لعام ١٩٥٩ المتعلق بالعامة تأشيرات الدخول للاجئين (سرى مفعولها في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠)	بروتوكول عام ١٩٧٣ للأشخاص المتعلقين بالحجارة اللادخمين (سرى مفعولها في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧٥)	اتفاق عام ١٩٥٧ المتعلق بالحجارة اللاجئين (سرى مفعولها في ٢٧ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦)	اتفاقية عام ١٩٥٤ المتعلقة بمركز عددي الجنسية (سرى مفعولها في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٦٠)	اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية لعام ١٩٦١ (سرى مفعولها في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٥)	اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية لعام ١٩٦٦ التي تنظم النواحي المعمية لشااكل اللاجئين في افريقيا (سرى مفعولها في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٧٤)	بروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين (سرى مفعولها في ٤ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٦٧)	اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين (سرى مفعولها في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٥٤)	المنوان وتاريخ سريان المفعول الأطراف في وثيقة أو أكثر
-	-	-	-	-	-	-	x	x	غابون
-	-	-	-	-	-	-	x	x	غانيا
-	-	-	-	-	-	x	x	x	غانا
x	-	-	-	-	-	-	-	-	غواتيمالا
-	-	-	-	x	-	x	x	x	غيانا
-	-	-	-	-	-	-	x	x	غيانا - بيساو
x	x	-	x	x	-	-	x	x (١)	فرنسا
x	-	-	-	x	-	-	x	x	فنلندا
x	-	-	-	-	-	-	-	-	فواتا العليا
-	-	-	-	x	-	-	x	x	فيجي
-	-	-	-	-	-	-	x	x	فنزوة
x	-	-	-	-	-	-	x	x	الكرسي الرسولي
-	-	x	x	-	-	-	-	x	كندا
-	-	-	-	-	-	-	-	x	كولومبيا
-	-	-	-	-	-	x	x	x	الكوتيفو
-	-	-	-	-	-	-	-	x	كينيا
-	x	-	-	-	-	-	x	x	لختنشتين
-	x	-	-	x	-	-	x	x	لكسمبرغ
-	-	-	-	x	-	x	-	x	ليبيريا
-	-	-	-	x	-	-	-	-	ليسوتو
-	-	-	-	-	-	-	x	x	مالطة
-	-	-	-	-	-	-	x	x	مالسي
-	-	-	-	-	-	-	-	x	مذغشتر
x	-	x	x	-	-	x	x	x	المغرب
-	x	x	x (١)	x (١)	x	-	x	x (١)	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
-	-	-	-	-	-	x	-	-	موريتانيا
-	-	-	x	-	-	-	-	-	موريشوس
x	-	-	x	-	-	-	-	x	موناكو
x	x	x	x	x	x	-	x	x	النرويج
x	-	-	-	-	x	-	x	x	النمسا
x	-	-	-	-	-	x	x	x	النمجر
-	-	-	-	-	-	-	x	x	نيجيريا
-	-	-	x	-	-	-	x	x	نيوزيلندا
x	-	-	-	-	-	-	-	-	هايتي
x	-	-	-	-	-	-	-	-	هندغاريا
x	x	x	x	x	-	-	x	x (١)	هولندا
-	-	-	-	x	-	-	x	-	الولايات المتحدة الأمريكية
x	-	x	x	x	-	-	x	x	يوغوسلافيا
x	-	-	-	x	-	-	x	x	اليونان
٣٤	١٤	١٢	١١	٣١	٦	١٨	٦٣	٦٨	مجموع عدد الأطراف في آذار/مارس ١٩٧٦
٣٤	١٤	١٠	١١	٣٠	٦	١٨	٦٠	٦٦	مجموع عدد الأطراف في آذار/مارس ١٩٧٦

(١) سمعت تطبيق هذه الوثيقة ليشمل اقليم أو أقاليم فيما وراء البحار وفقاً للمادة المتعلقة بذلك من الوثيقة المعنية.

المرفق الثاني

بيانات مالية

الجدول ١

مجموع انفاق مفوضية شؤون اللاجئين من
أموال التبرعات من ١٩٧٦ حسب البلد
أو المنطقة ومصدر الأموال

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	الصناديق الاستثمارية بما في ذلك حساب التعليم (ب)	العمليات الانسانية الخاصة	البرنامج السنوي (أ)	البلد أو المنطقة
٨١٣	٣٩	-	٧٧٤	اثيوبيا
٣ ٢٥٢	٣٢	-	٣ ٢٢٠	الارجنتين
١٨٧	-	-	١٨٧	اسبانيا
٦٦	-	-	٦٦	استراليا
١٧١	١٠٠	-	٧١	افريقيا الغربية : بلدان أخرى
١١٩	١٤	-	١٠٥	افريقيا الوسطى : بلدان أخرى
١٨٥	٧٤	-	١١١	ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)
٢٠	-	-	٢٠	الامارات العربية المتحدة
٢٩٨	٢٣	-	٢٧٥	أمريكا اللاتينية : بلدان أخرى
١٠٠	-	١٠٠	-	اندونيسيا
٣ ٩٣٢	-	٣ ٤٣٢	٥٠٠	أنغولا
٩٨	٧٤	-	٢٤	أوغندا
١٧٣	-	-	١٧٣	ايطاليا
١٢٨	-	-	١٢٨	البرتغال

(يتبع)

الجدول (١) (تابع)

المجموع	الصناديق الاستثمارية بما في ذلك حساب التعليم (ب)	الحطيات الانسانية الخاصة	البرنامج السنوي (أ)	البلد أو المنطقة
١٨٢	٨٥	-	٩٧	بوتسوانا
٢٣٢	٦٩	-	١٦٣	بوروندى
٤١٩	٢	-	٤١٧	بيرو
١٠٤٨٨	٥٤٣	٩٩٤٥	-	تايلند
٢٥	-	-	٢٥	تركيا
٢٩٣٦	٢٣٨٠	-	٥٥٦	الجزائر
٥٠	-	-	٥٠	جزر القمر
٤٧٣٩	٢١٥٧	٣٦٤	٢٢١٨	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٠٣٣١	٢٧٧٤	٧٥٥٧	-	جمهورية فييت نام الاشتراكية
٤٠٩٤	١٨٤	٣٩٠٨	٢	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١٠١	٦٧	-	٣٤	رواندا
١٤٧٩	٨٥٧	-	٦٢٢	زائير
٦٦١	٢٥٥	-	٤٠٦	زامبيا
٢١	-	٢١	-	سنغافورة
٧٤	٤٦	-	٢٨	السنغال
٣٨	٢	-	٣٦	سوازيلند
٨١٨	٣٦٠	١١٦	٣٤٢	السودان
١٢٢	٢	٨٠	٤٠	الشرق الأقصى
٧١٦	٣	-	٧١٣	شيلي
١٧٢٢	-	١٧١٩	٣	غينيا - بيساو

(يتبع)

الجدول ١ (تابع)

المجموع	الصناديق الاستعمانية العمليات بما في ذلك الانسانية حسب الخاصة التعليم (ب)	البرنامج السني (أ)	البلد أو المنطقة
٢٧٢	-	١٧٩	فرنسا
١٠٣	-	١٠٣	الفلبين
٣٠ ١١٢	-	٣٠ ١١٢	قبرص
٢٠٤	١٠٧	-	كينيا
١ ٤٠٨	١٧٠	٩٣٣	لبنان
٢٢	٤	-	ليسوتو
١٦٠	١٦	١٤٣	ماليزيا
٣٨١	١٦٠	-	مصر
١ ٩٢٨	١	١ ٢٧٧	موزامبيق
١١٣	-	-	النمسا
٦١	-	٦١	الولايات المتحدة الأمريكية
١٦٩	-	١٦٨	اليابان
١ ٧٩٥	١ ١٣١	-	اليونان
٥ ٣٤٦	١ ٠٠٦	٢ ٢١١	الاتفاق العام الاقليمي والعالمي
٩٠ ٨٦٢	١٢ ٧٣٧	٦٢ ٤٢٩	المجموع

(أ) يشمل اتفاق بمبلغ ٠٠٠ ٧٩٣ ١ دولار من صندوق الطوارئ صرفت في اثيوبيا ،
وأنغولا ، وبوتسوانا ، والجزائر ، وجزر القمر ، وسوازيلند ، والسودان ، وغابون ، وليسوتو .
(ب) بما في ذلك التحويل البسيط .

الجدول ٢

انفاق مغوضية شؤون اللاجئين في ١٩٧٦ حسب البلد أو المنطقة والانواع الرئيسية
لأنشطة المساعدة

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

نوع المساعدة البلد	التوطين المحلي	اعادة التوطين	العودة الاختيارية الى الوطن	الاغاثة وغيرها من أنواع المساعدة (١)
افريقيا				
اثيوبيا	٤١٨	-	٤	٣١٨
افريقيا الغربية : بلدان أخرى	١٧٥	-	١	-
افريقيا الوسطى : بلدان أخرى	٦٥	٣	١	٥٠
انغولا	٧٧١	-	-	٣٠١٢
أوغندا	٦١	١	١	١٥
بوتسوانا	١٥	١٦	-	١٣١
بوروندي	١٩٠	٣	-	٦
الجزائر	١٩٠٤	٤	-	١٠٢٨
جزر القمر	-	-	-	٥٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	٤ ٣٣٤	١	٣٦٥	٢٨
رواندا	٨٩	-	-	-
زائير	٧٦٧	-	٢	٦٦٦
زامبيا	٦١٥	٣	-	٢٦
السنغال	٤٣	٢	٣	-
سوازيلند	-	-	-	٣١
السودان	٤٩٥	-	١	٢٨٤
غينيا - بيساو	٧٧٦	-	٩٩	٨١٤
كينيا	١٣٢	١٢	٤	٣٨
ليسوتو	٦	-	-	١٦

الجدول ٢ (تابع)

نوع المساعدة البلد	التوطين المحلي	اعادة التوطين	العودة الاختيارية الى الوطن	الاغاثة وغيرها من أنواع المساعدة (١)
<u>افريقيا (تابع)</u>				
مصر	٣٢٤	-	-	٤٢
موزامبيق	٥٦٢	١	٢	١ ١٨٢
بلدان مختلفة	١٤	٣	-	٧
<u>آسيا</u>				
الامارات العربية المتحدة	١٠	-	-	١٠
اندونيسيا	-	١٠٠	-	-
ايران	-	٢٢	-	-
تايلند	١٥٩	٢ ٨٠٠	-	٧ ٢٨٦
جمهورية فييت نام الاشتراكية	٧ ٣٣٥	-	-	٢ ٧٦٤
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٣ ٢٧٥	٥٢	-	٦٠٩
الشرق الاقصى	-	١٢٢	-	-
الفلبين	١٧	-	-	١٨
لبنان	٣٢٥	١٤٠	-	٧٩٦
ماليزيا	-	٣٤	-	-
اليابان	-	١٦٨	-	١
بلدان مختلفة	٥	١٥	٣٤	٢٩
<u>أوروبا</u>				
اسبانيا	١٣٠	٢٠	-	٣٧
المانيا (جمهورية - الاتحادية)	٤٢	٢٣	١	٩٦
ايطاليا	١٠٤	٢٧	٢	٤٠
البرتغال	١٣	٢	١	١١٢

الجدول ٢ (تابع)

الاعاشة وغيرها من أنواع المساعدة (١)	العودة الاختيارية الى الوطن	اعارة التوطنين	التوطنين المحليين	نوع المساعدة البلد
				<u>أوروبا (تابع)</u>
٣	—	١١	٢٢٦	بلجيكا
١	—	٩	١٥	تركيا
٩	٢	١	٢٣٣	فرنسا
١٢٠١٣	—	—	١٧٨٥٤	قبرص
٢٦	١	—	—	المملكة المتحدة
١١	—	٢	١٠٠	النمسا
١١٤٠	—	٣٦٠	٢٨٥	اليونان
١٨	٣	١	٣٢	بلدان مختلفة
				<u>الامريكتان ، الشمالية والجنوبية</u>
٢٥٨٣	—	٤٠٢	١٧٣	الارجنتين
٨	—	—	٦٧	البرازيل
٢٩٦	—	٣١	١٦	بيرو
٥٧	—	٦٠٥	٢٢	شيلي
١٤	—	١	٣٣	فنزويلا
—	٢	—	٦١	الولايات المتحدة الامريكية
٤٧	—	٥١	٥٣	بلدان مختلفة
١٤٢	١٠	٣٥٥	٥٠	الاتفاق العام الاقليمي والعالمي

(أ) بما في ذلك التبرعات العينية ، مثل الاغذية ، وهلم جرا .

المجلس
مركز الدراسات الحديثة أو الشؤون والبرامج السافرة الخاصة بجمعية الأسماء المتحدة (1)
طوبى الأسماء أو الأسماء الخاصة على البرامج على ٢١ آذار مارس ١٩٧٣
(بدولارات الولايات المتحدة)

التخصص	الهيكلية	البرامج	مجلس				مجموع المجلس	البرامج المدفوعة	حساب التمام والتأمين
			البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة			
الإخصاف	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	
الإخصاف البرامج المدفوعة	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	
البرامج المدفوعة	١٩٧٢	١٩٧١	١٩٧٠	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	

الإخصاف	البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة	البرامج المدفوعة	مجلس			
															الإخصاف البرامج المدفوعة	الإخصاف البرامج المدفوعة	الإخصاف البرامج المدفوعة	الإخصاف البرامج المدفوعة
٤١١ ١٨٩	٥٠٠٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠	١ ١٧٦ ٤٧٠
١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢
١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢	١٦ ٨٨٢

(مجموع)

المستودع ٣ (تابع)

الاصناف المرزوق من البيدات المصنعة ١٩٧٧	مطارات عام				مجموع المطارات	الشحرون	برامج المساعدة السنوية			مصارف التعليم وصناديق الاستعانة المبررة			
	البيدات المصنعة ١٩٧٧	أنغولا	البنشان	البيدات المصنعة ١٩٧٦-١٩٧٥			١٩٧٦	١٩٧٦	١٩٧٧		١٩٧٦		
٧٥٥ ٨٨٢	٣ ٧٤٢ ٣١٢	١٢٢ ٩٥١	١٣٩ ٧١٢	٢ ١٧٤ ٣٢١	٢٢١ ٢٢٩	٢٧ ٥٢١	٤٣٧ ٨٩٢	١ ١٩٤ ٤٧٩	١ ١٨٥ ٦٧٢	١ ٠٢١ ٥٥٦	٤٧٤ ٤٩٤ (ب) ٤٥٧ ٤٨٢	٥١٧ ٥٧٦	٣٠ ٧٢٨
١١٧ ٦٤٧	٨٠٢ ٣٠٠	١٢٢ ٩٥١	١٣٩ ٧١٢	٥٥ ٧٦٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	١ ١٩٤ ٤٧٩	٥٠٩ ٨٠٤	٣٣٧ ٦١٢	٤٧٤ ٤٩٤ (ب) ٤٥٧ ٤٨٢	٣٠ ٧٢٨	٣٠ ٧٢٨
				١٠٠٠٠				١٠٠٠٠	٧٥٤٥	٧٥٤٥	٤٧٤ ٤٩٤ (ب) ٤٥٧ ٤٨٢	٣٠ ٧٢٨	٣٠ ٧٢٨
				٢ ١٧٤ ٣٢١	٢٢١ ٢٢٩	٢٧ ٥٢١	٤٣٧ ٨٩٢	١ ١٩٤ ٤٧٩	١ ١٨٥ ٦٧٢	١ ٠٢١ ٥٥٦	٤٧٤ ٤٩٤ (ب) ٤٥٧ ٤٨٢	٥١٧ ٥٧٦	٣٠ ٧٢٨
				٢٠٢٤			١ ٠٠٠	٣ ٠٢٤	٥١٣ ٩١٠	٥٥٢ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠
				٤٣١ ٠٥٢			٤٥٠٠	٤٣١ ٠٥٢	٢ ٠٠٠	١ ٧٥٠	٢ ٠٠٠ (ب)	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
				٤٥٠٠			٤٥٠٠	٤٥٠٠	٢ ٠٠٠	١ ٧٥٠	٢ ٠٠٠ (ب)	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠
				٢١ ٠٠٨	٢١ ٠٠٨		١٢١ ٠٨٦	١٧٢ ١٠٢	٢٥٠ ٠٠٠	٢٤١ ٦٦٥	٧٨ ٣٠٧	٧٨ ٣٠٧	٧٨ ٣٠٧
٢٤٠٤	١٢٩			٢٣٥			٢ ٨٧٨	٢ ٨٧٨	٢ ٤٥٩	٢ ٤٥٩	٢ ٤٥٩ (ب)	٢ ٤٥٩	٢ ٤٥٩
				٧ ٠٠٠			٧ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	٧ ٠٠٠ (ب)	٧ ٠٠٠	٧ ٠٠٠

(تابع)

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.
